الحرية

alhurriyah.sy

وطـــن الكلمـة

24 صفحة

صحيفـة إلكترونيـة تخصصية تصدر عـن **مؤسسة الوحـدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع**

الأربعـاء 9 شـعبان 1447 هـ | 28 كانـون الثانـي 2026 م | العـدد **29**

مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بين مكافحة غسل الأموال والرقابة والتفتيش

11 |

أي إعمار تحتاجه سوريا.. بناء ما تهدم أم نموذج اقتصادي جديد ؟

4 |

بـرد الشـتاء يكشـف فجـوة مؤلمة بين وفرة الطاقـة وعجز الجيوب

2 - 3 - 4 - 5 - 21 |

هل يشـتري مصرف سـوريا المركزي الـدولار بسـعر تفضيلـي؟

9 |

▪ اقتصـاد 19 |

إعادة تنشيط خطوط السكك الحديدية.. يعزز جذب الاستثمارات ويخفض التكاليف الاقتصادية

▪ محليـات 16 |

350 ألف ليرة

سعر الكيلو.. اللوز الأخضـر يسبق موسمه في بانياس

بلا مجاملات

فاتورة الكهرباء بين ثقل الأعباء وإلحاح الحلول

أمين سليم الدريوسي

أضحت فاتورة الكهرباء في سوريا هاجساً يطارد أغلبية الأسـر، خاصةً في ظل الأوضـاع الاقتصادية المتردية، فما كـان يُعتبر خدمة أساسية، تحـوّل إلـى عـبء مالي ثقيل يهدد استقرار الأسر ويضيف أعباءً نفسية واجتماعية إلى كاهل المواطن السوري الذي أنهكته الأزمات المتلاحقة.

وجاء ارتفاع تعرفة الكهرباء الأخيرة، متزامناً مع استمرار سياسة التقنين، وهو ما وضع الأسر أمام تساؤل كيف تدفع فواتير خيالية مقابل خدمة شحيحة ومتقطعة؟ فالواقع المرير يشير إلى أن الفواتير قد تجاوزت مئات الآلاف الليرات بل بعضها ملايين الليرات السورية لشريحة واسعة، وهو مبلغ يعادل دخل أشهر عدة لأسر كثيرة تعيش تحت خط الفقر.

هذا الارتفاع الكبير بالفوترة لا يعكس تحسناً في الخدمة، بل يزيد من الإحباط الشعبي، حيث يدفع المواطن أمـوالاً أكثر مقابل خدمة أقل، وهنا الأزمـة ليست فـي قـدرة المواطن على الدفع فحسب، بل في غياب العدالة الاجتماعية، فالتسعيرة الحالية لا تراعي التفاوت الطبقي الهائل، وتضع الأسـر محدودة الدخل – والتي تشكل الغالبية – أمام خيارات قاسية بين الإنفاق على الطاقة أو على الغذاء والـدواء، من دون الكماليات الأخرى.

إن وزارة الطاقة اليوم هي مدعوة لتحمل مسؤولياتها الكبيرة في هذا الملف، فلا يعقل أن تكون النتيجة بعد سنوات من الحرب والتدهور في هذا القطاع بهذه النتيجة، بل كان من المفترض أن تتركز الجهود على إعـادة تأهيل الشبكات وتقليل الفاقد الكبير في الطاقة، بدلاً من تحميل المستهلك النهائي تكاليف النظام غير الفعّال – التقنين- فرغم أنه يحد من الاستهلاك، لكنه لا يحل المشكلة الجذرية المتمثلة في آلية التسعير غير العادلة وهدر الطاقة.

كما تبرز أيضاً أهمية الاستفادة من استعادة الدولة للسيطرة على عدد من آبار النفط في مناطق شرقي البلاد، حيث يشكل هـذا الأمر فرصة لضخ الغاز والفيول إلى محطات التوليد، وإضافة مـوارد مالية يمكن توجيهها بشكل عاجل نحو دعم قطاع الكهرباء.

معالجة أزمـة الكهرباء في سوريا تتطلب خطوات جريئة وعاجلة لا تحتمل التأجيل، بدءاً من مراجعة هيكلة التسعير الحالية بشكل عادل يراعي قدرات الأسر محدودة الدخل، ويمنحها دعماً حقيقياً يخفف العبء عن كاهلها، بل يجب أن يـرافـق ذلـك إصـلاح هيكلي حقيقي لشبكة التوليد والتوزيع، يحد من الهدر ويرفع الكفاءة، ما يسهم في خفض تكاليف الإنتاج على المدى المتوسط.

كما أن تشجيع التحول نحو الطاقة البديلة، عبر توفير حوافز ودعم مالي لتركيب الأنظمة الشمسية، أصبح ضرورة ملحة لتخفيف الضغط عـن الشبكة العامة وتمكين المـواطـن من التحكم الجزئي في فاتورته، ولا يمكن إغفال دور التوعية المستمرة بترشيد الاستهلاك واعتماد التقنيات الموفرة للطاقة، كجزء من ثقافة مجتمعية جديدة.

اليوم تجاوزت أزمة الكهرباء كونها مشكلة فنية أو مالية لتصبح قضية إنسانية تمس استقرار الملايين ورفاهيتهم، واستمرار الوضع على ما هو عليه يهدد النسيج الاجتماعي برمته، لذا، فـإن الـوقـت قـد حـان للنظر بوضع المواطن، وخاصة الأكثر حاجة، ووضعه في صلب أي خطة إصلاحية، لأن استقراره هو حجر الأساس لاستقرار الوطن بأكمله.

فواتير الكهرباء «الصادمة»..

هل ينهار العقد الاجتماعي الطاقي قبل أن يُعاد بناؤه؟

الحرية – رشا عيسى

يتفقد ربّ أسرة في أحد أحياء دمشق فاتورة الكهرباء أكثر من مرة، ليس بحثاً عن خطأ حسابي، بل محاولة لفهم كيف تحولت خدمة تأتي لبضع ساعات يومياً إلى بند يلتهم جزءاً كبيراً من دخله الشهري.

هذا المشهد لم يعد استثناءً في سوريا عام 2026، بل أصبح القاعدة، مع قفزات غير مسبوقة في تعرفة الكهرباء، ليكون السؤال الذي يتردد في بيوت السوريين، كيف يمكن لخدمة محدودة أن تُسعَّر وكأنها تعمل على مدار الساعة؟ وهذا السؤال مشروع خاصة أن زيادة تعرفة الكهرباء لم يواكبها تحسن في الرواتب أو الدخل حيث بقي الدخل الحقيقي في حالة تآكل مستمر.

زيادة كبيرة

من 10 ليرات إلى 600–1800 ليرة للكيلو واط/ ساعة، زيادة كبيرة بالنسبة الدخل الشهري، فهل كان التوقيت والتنفيذ خاطئين؟ يشرح الدكتور هشام خياط الخبير في السياسات الاقتصادية والاستراتيجية، ورئيس الجمعية السورية لمستشاري الإدارة لـ"الحرية" أن الزيادة الأخيرة في تعرفة الكهرباء، من حيث المبدأ، لم تكن خياراً ترفياً، فبحسب تقديراته، تبلغ كلفة إنتاج الكيلو واط/ساعة اليوم نحو 1500–1600 ليرة سورية، (أي ما يقارب 0.13–0.14 دولار)، بينما كانت التعرفة السابقة لا تتجاوز 10 ليرات فقط، ما يعني أن الدولة كانت تغطي نحو 99% من التكلفة. ويضيف خياط: إن استمرار هذا النموذج في ظل عجز مزمن في الخزينة العامة، وتراكم ديون على مؤسسة الكهرباء، وصعوبة الوصول إلى تمويل خارجي، كان سيقود إلى انهيار شبه كامل للقطاع.

إشكالية توقيت التنفيذ

لكن الإشكالية وفق خياط، لا تكمن في قرار الرفع بحد ذاته، بل في طريقة وتوقيت التنفيذ.

فرفع السعر بآلاف المرات دون تحسن فوري وملموس في ساعات التغذية –التي لا تزال تراوح بين 4 و8 ساعات يومياً في معظم المناطق– يحوّل الإصلاح المالي إلى إجراء يُنظر إليه اجتماعياً على أنه عقاب جماعي، ويهدد الثقة بين المواطن والدولة، ويزيد من مخاطر الامتناع عن الدفع، والاستجرار غير المشروع، وتفاقم الفقر الطاقي.

نِسَب غير مستدامة تهدد الاستقرار الاجتماعي

يشير الدكتور هشام خياط إلى أن المعيار الدولي المقبول لعبء الطاقة على الأسرة (كهرباء، تدفئة، وقود) لا يتجاوز 8–10% من الدخل المتاح، لكن الواقع السوري مختلف تماماً.

حتى قبل الزيادات الأخيرة، كانت أسر كثيرة تنفق 20–35% من دخلها على بدائل الكهرباء مثل الأمبيرات والمولدات والأنظمة الشمسية الصغيرة، ومع التعرفة الجديدة، ارتفع العبء الكلي إلى 30–45% أو أكثر لدى شريحة واسعة من الأسر المتوسطة والفقيرة.

ويحذّر خياط من أن هذه النسب تؤدي مباشرة إلى تقليص الإنفاق على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، ما يعمّق الفقر متعدد الأبعاد ويهدد التماسك الاجتماعي.

جوهر المشكلة

ويضيف الخبير الاقتصادي: إن المقارنة الإقليمية توضح جوهر المشكلة، ففي دول مثل مصر أو الأردن، ورغم زيادات سابقة في أسعار الكهرباء، يبقى العبء أقل بفضل دخل أعلى نسبياً وأنظمة دعم أكثر دقة.

أما في سوريا، فالمشكلة الأساسية هي الفجوة الكبيرة بين السعر والدخل المنخفض جداً، لا السعر المطلق وحده.

الأولوية بإصلاح الهيكل

من منظور استراتيجي، يؤكد الدكتور خياط أن تقليص الفاقد الفني والتجاري يجب أن يكون الأولوية القصوى.

فالقطاع يخسر أكثر من 30% من الكهرباء المنتَجة، وتصل الخسائر في بعض المناطق إلى 40% أو أكثر.

ويشرح أن كل خفض بنسبة 1% في الفاقد يحقق وفورات مالية كبيرة دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة في محطات توليد جديدة، ما يجعله أعلى عائد استثماري ممكن في الظروف الحالية.

استثمار عودة حقول النفط

كما يشدد على أهمية استثمار عودة السيطرة على حقول النفط والغاز الرئيسية وزيادة إمدادات الغاز، بهدف رفع الإنتاج الفعلي إلى 3000–3500 ميغاواط مستقرة.

ويرى أن رفع الأسعار دون هذه الإصلاحات يبقى إجـراءً مالياً مؤقتـاً، لا يؤسس لقطـاع مستدام ولا يعيد الثقـة المفقودة.

ويقترح الدكتور خياط رؤية متعددة المسارات تقوم على خمسة محاور مترابطة:

إصـلاح تدريجي للتسعير مع حماية اجتماعية دقيقة: شريحة أساسية مدعومة بقوة (0–200 أو 250 كيلوواط ساعة شهرياً) بسعر رمزي، يليها انتقال إلى سعر يقترب من الكلفة الحقيقية، مع ربط الدعم ببطاقات طاقة أو مساعدات نقدية مشروطة للفئات الهشة.

برنامج وطني عاجل لتقليص الفاقد ونشر عدادات ذكية مسبقة الدفع، إعـادة تأهيل الشبكات في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وبرامج تسوية قانونية للاستجرار غير المشروع مقابل الدمج الرسمي.

وتنويع مزيج الطاقة حيث الأولوية للطاقة الكهرومائية المحلية، ثم توسع سريع في الطاقة الشمسية اللامركزية، مع الاستفادة من الغاز المحلي والمستورد.

وتفعيل الربط الإقليمي واستكمال الربط مع الأردن والعراق، واحتمال التوسع لاحقاً، لاستيراد كهرباء أقل كلفة في ساعات الذروة مع الحفاظ على السيادة الطاقية.

وحوكمة شفافة وبناء الثقة وفصل واضح بين التوليد والنقل والتوزيع، ونشر دوري وعلني لأرقام الكلفة الحقيقية، والفاقد، وحجم الدعم، والإيرادات.

ويؤكد خياط أن الشرط الحاسم لنجاح أي إصلاح هو ربط كل زيادة سعرية بتحسن قابل للقياس في جودة الخدمة وعدد ساعات التغذية.

وأكد خياط أن العقد الاجتماعي الطاقي الجديد، برأيه، يجب أن يقوم على مبدأ واضح: «أدفع أكثر.. لكن أحصل على خدمة أفضل، وبشكل ملموس».

قرار مالي بلا مظلة اجتماعية..

تعديل أسعار الكهرباء يحتاج عدالة لا مفاجآت!

الحرية – هناء غانم

مقترحات عـديـدة تقدم بها الخبير الاقتصادي د.عبد المعين مفتاح تتعلق بمعالجة ملف زيـادة أسـعـار الكهرباء، موضحاً قي حديثه لـ "الحرية " أن قرار رفع أسعار الكهرباء، يجب أن يبدأ بحزمة إجراءات واضحة تضمن العدالة الاجتماعية وتخفف العبء عن المواطنين، قبل النظر إليها كـأداة مالية لخفض العجز، مشيراً الى أنه في الوقت الذي تشهد فيه سوريا تحديات اقتصادية كبيرة على مختلف الصعد، يأتي قـرار رفـع أسعار الكهرباء ليشكل أحد أبرز القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين.

وفي ظل الأزمـات المالية المستمرة، وانخفاض القدرة الشرائية، تبدو الزيادة في أسعار الكهرباء خطوة محورية ضمن سياق إصلاحات القطاع، إلا أن توقيتها وآلية تنفيذها أثارت الكثير من الجدل.

وحسب د. مفتاح فإن أبرز المقترحات هي اعتماد التسعير التصاعدي الذكي للكهرباء، بحيث تُدعم الشرائح المنزلية ذات الاستهلاك المنخفض بشكل كبير، في حين يتم تحميل الشرائح التجارية والصناعية ذات الاستهلاك المرتفع الجزء الأكبر من الـزيـادة، كما أنـه يمثل خطوة هامة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء المالية، فبالنسبة للمواطن العادي، ستكون الزيادة أقل تأثيرًا طالما أن الاستهلاك المنزلي يُدعم بشكل كبير.

ومـن ناحية أخـرى، فـإن تحميل الشرائح التجارية والصناعية أكبر حصة من الزيادة يتماشى مع منطق العدالة الاقتصادية، حيث أن هذه القطاعات قادرة على تحمل الزيادة

بالنظر إلى قدرتها المالية وحجم استهلاكها الكبير للطاقة، لكن من جانب آخر، يجب أن يتم تحديد آلية دقيقة لقياس الاستهلاك، خاصة في القطاع الصناعي والتجاري الذي قد يسعى للتحايل على هذه التسعيرة.

تثبيت سعر الصرف

الخبير الاقتصادي يشدد على أهمية تثبيت سعر الصرف خلال فترة الإصلاحات، كون التقلبات في سعر الصرف قد تؤدي إلى اختلال العدالة في التعرفة الجديدة، وهـذا المقترح يعكس الـوعـي العميق بعلاقة الكهرباء بالاقتصاد الكلي، حيث أن تقلبات سعر الصرف تؤثر بشكل مباشر على تكلفة الطاقة، خصوصًا أن الكثير مـن مكونات البنية التحتية للكهرباء تعتمد على الاستيراد بالعملات الأجنبية، وإن تثبيت سعر الصرف يمكن أن يحمي الفئات الضعيفة من التقلبات الحادة التي تؤثر في ميزانياتهم، ولكن هذا يتطلب من الحكومة أيضًا تعزيز الاستقرار الاقتصادي على مستوى أكبر، وهو أمر صعب في ظل الأوضاع الراهنة.

خفض أسعار المحروقات

وضـمـن الـحـزمـة الاقـتـصـاديـة التي يقترحها د. مفتاح، فـإن خفض أسعار الـمـحـروقـات يجب أن يـكـون جـــزءًا من الإصلاحات التي ترافق زيادة أسعار الكهرباء، وذلـك لأن المواطن السوري يعتمد على المحروقات بشكل أساسي في التدفئة والطهو والتنقل، معتبراً أن ربـط ملف الكهرباء بملف المحروقات يبدو خطوة منطقية لتقليل الأعـبـاء على المواطن، إذا كانت الطاقة بشكل عـام، سـواء من الكهرباء أو المحروقات، تشكل جزءًا كبيرًا من نفقات الأسـر السورية، فـإن تحقيق التوازن بينهما يمكن أن يخفف من وطأة الإصلاحات، ومع ذلك فإن تخفيض أسعار المحروقات يتطلب موارد مالية كبيرة من الدولة، وهو أمر قد يكون صعبًا في ظل العجز المالي الكبير.

ربط فاتورة الكهرباء بمستوى الدخل

أحد الحلول التي يشدد عليها الخبير الاقـتـصـادي هـي ربـط فـاتـورة الكهرباء بمستوى الدخل بحيث لا تتجاوز ٥% من متوسط دخل الفرد، موضحاً أن هذا المقترح يعكس مفهوم العدالة الاقتصادية حيث يتم تحديد التكلفة بناءً على القدرة المالية للمواطن، فمن غير العادل تحميل المواطنين الذين يعانون من انخفاض الدخول أعباء غير متناسبة مع قدرتهم المالية، لكن تطبيق هذا المقترح يتطلب بيانات دقيقة حول مستوى الدخل في المجتمع، وهو أمر صعب في الظروف الحالية حيث توجد فوارق كبيرة في مستويات الدخل، ويمكن أن يتطلب أيضًا آليات بيروقراطية معقدة لقياس دخل الأفراد.

وخلص مفتاح حديثه بالقول: إن زيادة أسعار الكهرباء في سوريا تعتبر خطوة إصلاحية هامة، قد تكون ضرورية لتخفيف العجز المـالـي، لكنها لا بـد مـن أن تُنفذ بحذر شديد، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة الاقتصادية للمواطنين، وضـرورة وجـود شبكة أمـان اجتماعي فعالة لذلك نجد أن مقترحات د.مفتاح تقدم إطارًا منطقيًا لموازنة الأبعاد المالية والاجتماعية للإصلاح، إلا أن تنفيذها يحتاج إلى بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا واستعدادًا لامتصاص الصدمات، لأن الزيادة في الأسعار ليست المعضلة بحد ذاتها، بل في كيفية تخفيف العبء عن المواطن السوري في هذه الظروف الصعبة، وبهذه المقاربة فقط، يمكن أن تتحول زيادة أسعار الكهرباء من عـبء اجتماعي إلى إصلاح اقتصادي مـدروس، يحمي المواطن ويحفظ ما تبقى من الثقة العامة.

هل توجد عدالة في «تشريح» الفاتورة مقارنة بشرائح رواتب أصحاب الدخل المحدود؟

الحرية – ميليا اسبر

شكل قرار رفع تعرفة الكهرباء صدمة للمواطنين، فهي تفوق قدراتهم المادية بكثير، خاصة أنهم يعيشون ظروفاً معيشة صعبة في الوقت الـراهـن، ناهيك كـذلك بتضرر القطاعات الاقتصادية كافة، حيث من المتوقع أن تؤثر على تراجع الإنتاج وزيادة الأسعار بشكل واضح.

خسائر عاجلة وآجلة

الباحثة الاقتصادية الدكتورة شمس محمد صالح أوضحت في تصريح لـ"الحرية" أن القطاع الكهربائي خدمي يدخل كل منزل أو منشأة أو أي قطاع حيوي وبتأثير دائم سواء بالارتفاع أو الانخفاض، والدولة تتحمل الجزء الأكبر من هـذه التكلفة لتوليد الـطـاقـة الكهربائية، لكن في الحقيقة تعتبر هذه التكلفة خسائر عاجلة وآجلة ولاسيما أن هذا القطاع يعتمد على الجباية الدورية التي عاشت سنوات طويلة منعدمة الدوران نتيجة ظروف الحرب التي عصفت بالبلاد.

ضربة موجعة

وبينت د. صالح أن صدور قرار رفع أسعار الكهرباء في مثل هـذه الـظـروف يشكل ضربة موجعة للقطاع الصناعي والإنتاجي وللمواطنين بشكل عـام، حيث إن هذا القرار سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار تكلفة السلع والمنتجات، وتالياً ارتفاع الأسعار من شأنه أن يؤثر على منظومة الدخل الثابت لدى المواطنين نتيجة ارتفاع الكتلة النقدية لشريحة الاستهلاك لديه، مشيرة إلـى أن القرار لا يشكل أي عدالة في توزيع الشرائح إذا تمت المقارنة بشرائح رواتـب أصحاب الـدخـل الـمـحـدود مـن جهة والهيكلية الاقـتـصـادية فـي الأســواق الـتـي يعيشها المواطن محكوماً بأسعار الصرف المتذبذبة.

لا تحقق وفورات استهلاكية أو نقدية

الـبـاحـثـة الاقـتـصـاديـة أكـــدت أنّ قـرارات مثل هذه لا يمكن أن تحقق أي وفـورات استهلاكية نتيجة تقدم الحياة التكنولوجيا والتقنية، كما لا تحقق وفورات نقدية بسبب تهرب المواطن عن دفع المستحقات المترتبة عليه، لذلك الحاجة كبيرة لقراءة جيدة للواقع الاقتصادي ودخل المواطنين بشكل عام لكي تكون القرارات الحكومية محط تطبيق طوعي من المواطن وليس إلزام قانون، منوهة بـضـرورة إقامة حملات توعية وإعلامية تثقيفية لتأكيد أهمية القطاع الكهربائي في الحياة اليومية وتوضيح مدى الدعم الحكومي المقدَم لاستمرار حيوية هذا القطاع، وأخيراً البحث عن مصادر جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية بدلاً من النزول عند رحمة القطاع النفطي.

الحرية
العـدد 29 | السـنة الثانية | الأربعـاء 28 كانـون الثاني 2026 م

أي إعمـار تحتاجـه سـوريا

بناء ما تهدم أم بنـاء نموذج اقتصادي جديد ؟

الحرية – نهلة أبو تك

إعادة الإعمار في سوريا ليست سباق إسمنت ولا استجابة تقنية لآثار الدمار، بل اختبار حقيقي لقدرة الدولة على إعادة صياغة نموذجها الاقتصادي والاجتماعي. فبعد سنوات من الخسائر المركّبة، لم يعد السؤال المطروح ماذا نعيد بناءه؟ بل كيف يُدار الإعمار، وبأي أدوات، ولصالح من؟

حجم الدمار، وتآكل البنية الإنتاجية، وتراجع مستويات الدخل، جميعها عوامل تفرض مقاربة تتجاوز منطق إعادة البناء السريع إلى بناء مسار تنموي متوازن، قادر على خلق فرص العمل، وتحفيز الاقتصاد الحقيقي، وترسيخ الاستقرار الاجتماعي.

مدخل الإعمار المستدام

يشدد الخبير الاقتصادي أسامة هروش على أن إدارة ملف إعادة الإعمار لا يمكن أن تنجح دون حوكمة اقتصادية رشيدة وشفافة، موضحاً أن نجاح الإعمار لا يُقاس بعدد المشاريع أو حجم الإنفاق، بل بقدرة الدولة على ترسيخ الوضوح المؤسسي، وتوسيع دائرة المشاركة، وبناء بيئة اقتصادية مستقرة يمكن للمستثمرين التنبؤ بها. ويضيف هروش: إن الشفافية ليست مطلباً شكلياً، بل الأساس الذي يحوّل الإنفاق الاستثنائي إلى نمو اقتصادي مستدام من دونها، يتحول الإعمار إلى استنزاف مالي. كما أن التعافي المجتمعي عنصر لا يتجزأ من العملية، فالثقة والاستقرار الاجتماعيان يرفعان فعالية السياسات الاقتصادية ويعززان فرص الاستثمار.

وبهذا المعنى، يصبح التعافي الاقتصادي والاجتماعي مسارين متلازمين: حوكمة رشيدة تعزز الثقة، ومجتمع مستقر يرفع كفاءة الاقتصاد.

بين إدارة الأزمة وإدارة التنمية

تُظهر التجارب الدولية أن الإعمار يفقد أثره حين يُدار بذات الآليات التقليدية التي أثبتت محدوديتها في إدارة الأزمات لذلك، فإن إعادة الإعمار في سوريا تتطلب الانتقال من منطق إدارة الأزمة إلى إدارة التنمية، عبر تحديث أدوات التخطيط، وتوسيع المشاركة المؤسسية، ومنح صلاحيات تنفيذية مرنة قادرة على الاستجابة لاحتياجات المناطق المختلفة.

فالإعمار ليس إعادة بناء ما تهدّم فحسب، بل إعادة توازن بين الموارد والاحتياجات، وبين المركز والأطراف، وبين الدولة والاقتصاد المنتج، بما يمنع تكريس فجوات تنموية جديدة.

الإنسان أساس المعادلة

أي خطة جادة لإعادة الإعمار لا يمكن أن تنجح ما لم تنطلق من الإنسان بوصفه محور العملية التنموية. ويشمل ذلك ،إعادة تأهيل الخدمات الأساسية، خلق فرص عمل حقيقية ومستدامة،تأمين السكن، دعم الأنشطة الإنتاجية المرتبطة بحياة الناس اليومية.

كما أن توجيه الاستثمارات نحو الزراعة والصناعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة يمثل مدخلاً ضرورياً لتحريك الاقتصاد الحقيقي، باعتبارها القطاعات الأكثر قدرة على توليد فرص العمل وتحقيق توزيع أوسع للدخل.

التمويل: كيف يُدار دون تحميل المجتمع الكلفة؟

يشكل تمويل إعادة الإعمار أحد أكثر الملفات حساسية فغياب الرؤية التمويلية الواضحة قد يؤدي إلى تحميل المجتمع أعباء إضافية عبر التضخم أو الديون أو الضرائب غير المدروسة. لذلك، يبرز دور توجيه التمويل نحو مشاريع إنتاجية قادرة على توليد عائد اقتصادي، بدل الاكتفاء بمشاريع إنشائية ذات أثر محدود.

علاقة تبادلية

يوضح هروش أن الاقتصاد شديد الحساسية للمناخ العام، فكلما تحسنت مؤشرات الاستقرار وتعززت بيئة العمل، ازدادت قدرة السوق على استيعاب الاستثمارات، ولا سيما رؤوس الأموال الوطنية التي تشكل الركيزة الأساسية لأي عملية إعمار ناجحة.

وفي هذا السياق، يرى المستثمر العقاري لؤي الزعيم أن المرحلة المقبلة تتطلب شراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص، تقوم على تحفيز الاستثمار المنتج وتوفير بيئة مستقرة تشجع رجال الأعمال السوريين على توسيع نشاطهم داخل البلاد بدل توجيهه إلى الخارج، مؤكداً أن رأس المال الوطني يمتلك الخبرة والقدرة، لكنه يحتاج إلى إطار واضح يضمن الاستقرار والاستمرارية.

صياغة النموذج الاقتصادي

في المحصلة، تقف سوريا اليوم أمام فرصة مفصلية لإعادة صياغة نموذجها الاقتصادي والتنموي. فإعادة الإعمار ليست عودة إلى ما قبل الأزمة، بل فرصة لبناء اقتصاد أكثر توازناً، وتنمية أوسع أثراً، ومشاركة أعمق بين الدولة والمجتمع والقطاع الخاص.

إن تحويل الإعمار إلى مسار تنموي ناجح يتطلب رؤية واضحة، وإدارة كفوءة، وشراكات ذكية، تضع مصلحة المجتمع في صلب العملية، وتؤسس لتعافٍ اقتصادي واجتماعي مستقر وقابلٍ للاستمرار.

بقيمة 6 مليارات ليرة.. كشف فساد ضمن عقود توريد بـ «السورية للنفط»

الحرية

كشف الجهاز المركزي للرقابة المالية في سوريا عن فساد مالي بقيمة 6 مليارات ليرة سورية وفق العملة السورية القديمة، وذلك من خلال مخالفات تلاعب بالأسعار وبالمواصفات العامة، ضمن عقد توريد مجموعة توليد كهربائية لزوم عمل الحفارات في منطقة الحقول الوسطى بحمص، وذلك زمن النظام البائد.

وفي تفاصيل التحقيقات، ثبت قيام الشركة السورية للنفط بإبرام عقد توريد مجموعة توليد كهربائية لزوم عمل الحفارات في منطقة الحقول الوسطى بحمص، بأسعار مرتفعة عن السوق بنسبة 70 بالمئة.

كما أظهر التحقيق قيام اللجنة الفنية باستلام المجموعة، رغم وجود اختلاف في المواصفات الفنية عن المواصفات المطلوبة في دفتر الشروط، والتي من المفترض أن تكون جديدة وليست مستعملة أو مجددة، وبالتالي فإنها لم تحقق الغاية التي تم التعاقد من أجلها.

وبعد التدقيق بالقضية تبيّن وجود مخالفات بالمواصفات المطلوبة بالإضافة لتلاعب بالأسعار، من قبل المتعهد المسؤول عن التوريد، وإهمال وتقصير من قبل مدير عام الشركة وأعضاء لجنة الاستلام، ما أدى إلى إلحاق الضرر بالمال العام نتج عنه أثر مالي بمقدار (520.000) دولاراً أمريكياً أي ما يعادل 6 مليارات ليرة سورية.

وبعد كشف ملابسات القضية تم تطبيق الحجز الاحتياطي على المتعهد بجرم الغش، وإحالة أعضاء لجنة الاستلام ومدير الحقول والمدير المالي للقضاء بجرم الإهمال المؤدي للضرر بالمال العام.

ويؤكد الجهاز المركزي للرقابة المالية، خلال أداء مهامه، التزامه الراسخ بمبدأ سيادة القانون، حيث لا يوجد أي فرد أو جهة فوق هذا السقف، واستمراره في تنفيذ دوره الرقابي بجدية ومسؤولية تامة، مع الحرص على متابعة كل القضايا المتعلقة بالمال العام، مما يعكس التزامه العميق بالشفافية والمساءلة في جميع جوانب العمل المالي والإداري.

باتت تشكل جزءاً كبيراً من ميزانية الأسر السورية..

حلول مقترحة لإعـادة هيكلة «فاتورة الكهرباء»

الحرية – هناء غانم

يبدو أن فاتورة الكهرباء أصبحت أحد أكثر الأعباء التي تثقل كاهل المواطن السوري، خاصة الأسر ذات الدخل المحدود، وفق ما أكـده لـ"الحرية" الباحث الاقتصادي باسم مصطفى ما يشكل تهديداً حقيقياً لاستقرار العديد من الأسر.

موضحاً أن الكثير من المواطنين أصبحوا يعجزون عن تسديد الفاتورة الشهرية، ما يسبب لهم حالة من القلق والتوتر المستمر.

وأشار مصطفى إلى أن فاتورة الكهرباء باتت تشكل جـزءاً كبيراً من ميزانية الأسر السورية، خاصة تلك التي تعيش على دخل محدود، ما يجعل دفعها أمراً شبه مستحيل بالنسبة للعديد من العائلات، ويـؤدي إلى تراكم الديون وزيادة الضغط النفسي على المواطنين.

وأضـاف مصطفى: هـذه الأزمـة تتطلب حلولاً عاجلة وفعّالة، أبرزها إعـادة هيكلة تسعيرة الكهرباء لتصبح أكثر عـدلاً وبما يتناسب مع قـدرة الأسـر المالية ويجب أن تكون هناك تسعيرات مخفضة للأسر ذات الدخل المحدود، ما سيسهم بشكل كبير في تخفيف العبء عنهم.

كما دعا الدكتور مصطفى إلى ضرورة دعم الفئات الضعيفة بشكل مباشر، من خلال تخصيص مساعدات مالية أو تقديم حسومات على فواتير الكهرباء للأسر التي تواجه صعوبة في تسديد الفاتورة.

وتابع قائلاً: "من الحلول المقترحة أيضاً تشجيع استخدام الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية، عبر تقديم حوافز أو قروض ميسرة للأسر لتركيب الألـواح الشمسية، ما يساعد في تقليص الاعتماد على الشبكة الكهربائية ويخفف من الفواتير الشهرية.

وأكـد الباحث الاقـتـصـادي "مصطفى" ضـرورة تحسين كفاءة شبكة الكهرباء من خلال تقليل الفاقد الكهربائي وتحسين توزيع الكهرباء، وهو ما سيؤدي بدوره إلى خفض تكاليف التوليد والتوزيع، وبالتالي خفض الأسعار.

كما شـدد على أهمية التوعية بترشيد استهلاك الكهرباء لتقليل التكاليف، من خلال استخدام الأجهزة الموفرة للطاقة واعتماد ممارسات أكثر كفاءة في استهلاك الكهرباء.

وأكد الباحث ضرورة اتخاذ خطوات جادة وسريعة لمعالجة أزمة الكهرباء، لأن فاتورة الكهرباء ليست مجرد تكلفة، بل هي قضية تتعلق بحياة ورفاهية المواطن السوري وإذا لم تتخذ الحكومة خطوات عاجلة لحل هذه الأزمة، فإن العبء على المواطنين سيستمر في التزايد، ما قد يؤدي إلى نتائج سلبية على المدى الطويل.

عودة حقول النفط والغاز سيحول عدرا الصناعية إلى منصة للصناعات المرتبطة بها

الحرية– حسام قره باش

تشهد مدينة عدرا الصناعية بريف دمشق تحولاً نوعياً، من مرحلة الصمود والتحدي إلى مرحلة ديناميكية من الإنتاج والانفتاح وإعـادة الإعمار، بعد أكثر من عام على التحرير، ليصبح الوجه الصناعي والاستثماري للمدينة وطنياً منتجاً، يعكس قـدرة السوريين على تجاوز الصعوبات، كما أوضح مدير المدينة المهندس سامر السماعيل في تصريحه لصحيفة "الحرية"، مؤكداً التركيز على جذب صناعات نوعية تضيف قيمة حقيقية للاقتصاد الوطني وأن البيئة الآمنة المستقرة كانت عاملاً حاسماً في عودة الثقة، واستئناف العمل بمعدلات عالية.

أرقام متصاعدة

ما تحققه مدينة عدرا الصناعية اليوم من مؤشرات يـدل على أنها أرقـام متعافية ومتنامية، كما يوضح السماعيل حيث بلغ إجمالي الاستثمارات التراكمية 1724 مليار ليرة، مع تدفق استثمارات جديدة بشكل شبه يومي، في حين حققت المدينة إيـرادات ذاتية تتجاوز 48 مليار ليرة سنوياً من رسوم الخدمات والإيجارات وغيرها، تضخ مباشرة في تطوير المرافق وصيانتها وتحسين الخدمات، إذ يتركز الإنفاق على المشاريع الحيوية كشبكات الطرق الداخلية والتوسع في شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي وخدمات الأمن والسلامة لخلق بيئة عمل مثالية.

وعـن حجم التوسع، بيّن مدير المدينة أن المساحة المستثمرة الفعلية تجاوزت 60٪ من المساحة الكلية للمدينة، خُصِصَت نسبة منها للسكن بمساحة 1833 هكتاراً.

وقال السماعيل لـ"الحرية": نعمل على تطوير الأراضي المتبقية بسرعة حيث بلغ عـدد المقاسم الصناعية المخصصة 5675 وعدد المنشآت المنتجة 923 معملاً ومنشأة تغطي طيفاً واسعاً من الصناعات الغذائية والهندسية والثقيلة، كالحديد والصلب والكيميائية كالمنظفات والأسمدة والأسمنت ومـواد البناء وغيرها، ليصل عدد العمال المباشرين في هذه المنشآت إلى أكثر من 72 ألف عامل وموظف.

استثمارات واعدة

وفي هذا السياق، كشف مدير عـدرا الصناعية عن دخول عشرات الاستثمارات الجديدة إلى المدينة خلال العام الماضي، إذ تم التخصيص لحوالي 300 مقسم صناعي، معتبراً مدينة عـدرا الصناعية كواحـدة من أبـرز ركائز الاقتصاد الوطني ونموذجاً متكاملاً للتنمية الصناعية تضم أكثر من 10,786 موقعاً صناعياً تأسست على مساحة تقدر 7005 هكتارات.

وأضاف السماعيل: تسعى المدينة إلى تعزيز مكانتها كمركز صناعي متقدم من خلال التركيز على التصنيع الهندسي والصناعات الدوائية والبلاستيكية المتطورة والنسيجية، لتتحول من مركز للصناعات التقليدية إلى محرك للصناعات المتقدمة مع الحفاظ على دورها المحوري كقلب صناعي وطني داعم للتنمية.

وعن نسبة الاستثمار العربي والأجنبي في المدينة، رأى أن الغالبية العظمى من الاستثمارات هي استثمار وطني خاص ومشترك ولكن هناك حضور واستثمارات عربية من دول صديقة، حيث تقدر نسبة الاستثمار العربي فيها 10-15٪ مرحباً بزيادتها ومتلمساً لاهتمام متزايد من المستثمرين الأجانب.

منصة صناعية

ووفقاً ذكره مدير المدينة الصناعية بعدرا، يتم التركيز في خطة عملها الاستثمارية والصناعية والإداريـة هذا العام إلى الاهتمام بالصناعات التصديرية، وتشجيعها للمنافسة خارجياً ومساهمتها بجلب العملة الصعبة وتنمية الكوادر ومهاراتهم والتحول الرقمي من ناحية تطوير البوابة الإلكترونية، وتسهيل إجراءات المستثمرين وتحسين خدمات المدينة من استعلامات ومعاملات وشكاوى وتعزيز معايير السلامة البيئية ومشاريع إعادة تـدوير النفايات الصناعية، إضافـة إلـى دعـم التكامل الاقتصادي بربط مخرجات معامل بمدخلات معامل أخرى لتعظيم القيمة المضافة وخفض التكاليف.

واعتبر السماعيل عـودة حقول النفط والـغـاز في المنطقة الشرقية إلى الحكومة السورية ومدى انعكاسه على المدينة صناعياً واقتصادياً بأنه حدث استراتيجي بالغ الأهمية سيكون انعكاسه على المدينة إيجابياً جداً وعلى المستوى الصناعي سيوفر المواد الأولية الأساسية بأسعار مستقرة مثل (مشتقات بتروكيماوية وغاز) للعديد من المعامل ما يخفض كلفة الإنتاج ويزيد من القدرة التنافسية.

وعلى المستوى الاقتصادي سيسهم ذلك في استقرار إمـدادات الطاقة من (الوقود والكهرباء) للمدينة وهو عامل حاسم لاستمرار الإنتاج وتعزيز فرص قيام صناعات نوعية جديدة مرتبطة بهذا القطاع.

الحرية
العـدد 29 | السـنة الثانية | الأربعـاء 28 كانـون الثاني 2026 م

بصراحـــة

النفـــط.. شريان الاقتصاد العائد

عمران محفوض

لطالما كان القمح والنفط السوريان أهم ركـائـز الـسـيـادة الوطنية، ومـصـدريـن رئيسين لتحقيق الأمنين الغذائي والطاقوي على مدى عقود من الزمن.

اليوم؛ نستطيع التأكيد أن الزمن عاد؛ أو أعيد إلى سابق عهده السيادي بهمة الجيش العربي السوري، ومع هذا الإنجاز يصبح شريان الطاقة وسلة الـغـذاء الرئيسي بين أيـادي السوريين جميعاً، وبـات الأمـل معقوداً على إمكانيات مـؤسـسـات الـدولـة مـن أجـل استثمار هذين المصدرين المهمين في دعم مسارات التعافي الاقتصادي، ومشروعات إعادة الإعمار، خاصة أن هيئة الاستثمار السورية توقعت أن يصل العائد النفطي إلى 20 مليار دولار سنوياً، بمعنى أن عشر سنوات قادمة تعد فترة كافية زمنياً لإعادة بناء البنية التحتية، وتنفيذ مشروعات حيوية في الإسكان والسياحة والطاقة، وإنجاز بيئة تنموية؛ اقتصادية واجتماعية مستقرة؛ تعود بالنفع على جميع المواطنين، وفي مقدمتها تحسين أحوالهم المعيشية.

ندفع بتلك الآمال لأن الجميع يعلم أن قطاع النفط يعد قاطرة الاقتصاد السوري، حيث تساهم استعادته وتفعيل إجراءات استثماره في :

– تحقيق الاكـتـفـاء الـذاتـي مـن الـمـازوت والبنزين والغاز والفيول، وهذا يوفر على الخزينة العامة فاتورة استيرادها من القطع الأجنبي ويخفض تكاليف الإنتاج في جميع القطاعات وتعريفات النقل العام وأجـور شحن البضائع والمنتجات الغذائية، وتالياً تكون أسعارها مناسبة للمستهلكين.

– استئناف إنتاج وتصدير النفط يساهم في ضخ العملات الأجنبية في خزينة الدولة، ما يدعم الاستقرار الاقتصادي والليرة السورية.

– المساهمة في تمويل مشروعات إعادة الإعـمـار وتخفيض مستوى الفقر الـذي قدرته مصادر أممية بنحو 90% من الشعب السوري.

– تسريع دوران عجلة الإنتاج الصناعي بعد ضخ الكميات الكافية من المشتقات النفطية لتشغيل المصانع والمعامل، وتوفير مواد أولية للصناعات البتروكيماوية، والأسمدة، والدهانات.

– يساهم الفيول والغاز المنتج محلياً في تشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية، ما يخفف من أزمـة الكهرباء، وربما يخفض من أسعارها.

– استثمار وتطوير حقول النفط ومصافي التكرير يساهم في إيجاد آلاف فرص العمل للخريجين والشباب العاطلين عن العمل، ما يساعد على تقليل معدلات البطالة.

– تأهيل خطوط أنابيب النفط؛ مثال (خط كركوك- بانياس)؛ يعيد سوريا كلاعب مهم في سوق النفط الإقليمي وممر محتمل لنقل الطاقة.

إلا أنه ورغم هذه المنافع المحتملة لإعادة استثمار قطاع النفط لا بد من الإشارة إلى أهم التحديات التي تقف في وجه هذه العودة، وتعوق تنشيط دورتـه التنموية في جميع القطاعات الاقتصادية والخدمية، حيث ذكر بعض الخبراء أن هذا القطاع يحتاج إلى استثمارات هائلة لإعادة تأهيله (تقدر بـ250- 300 مليار دولار)، منها تحديث معدات الحفر وأجـهـزة الاستكشاف، وصيانة المصافي ومعامل إنتاج الغاز بالإضافة إلى تأهيل كادر إداري وفني مزود بخبرات وتقنيات حديثة لتطوير عمليات الاستكشاف والتنقيب والتكرير وفق أفضل المعايير العالمية؛ بما يتيح للدولة الاستفادة التامة من القيم المضافة للنفط بعيداً عن تصديره خاماً كما كان يتم سابقاً.

سوريا تنتظر الفرصة.. قطاع النقل كمحرك للنمو الاقتصادي والإقليمي

الحرية – رشا عيسى

تعد سوريا بموقعها الاستراتيجي الذي يربط بين تركيا ودول الخليج وبين قارتي آسيا وأوروبا، مركزًا إقليمياً ذا أهمية كبيرة في التجارة العالمية، خصوصاً في مجالات السلع والطاقة. لكن هذا الموقع الحيوي الذي يطل على البحر الأبيض المتوسط، يتطلب استقراراً سياسياً وأمنياً لكي يحقق إمكانياته بالكامل، وخاصة في ما يتعلق بتطوير "الاقتصاد الأزرق" في مجال النقل البحري واللوجيستيات. فهل سيكون لقطاع النقل السوري مستقبل واعد في حال تحققت تلك الفرص؟

الباحث في الاقتصاد السياسي طلال اسعيد يؤكد في حديث لـ"الحرية" أن سوريا، رغم الظروف الراهنة، تمتلك إمكانيات هائلة يمكن استثمارها في حال استقرت الأوضاع، مشيراً إلى أن قطاع النقل يمثل أحد المحاور الرئيسية لتحقيق هذه الإمكانيات. وأكد اسعيد أن استثمار الموقع الاستراتيجي وتطوير قطاع النقل البحري والجوي سيعود بفوائد كبيرة على الاقتصاد السوري.

تاريخ عريق يعاني من الإهمال

يعد قطاع النقل من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، ولطالما لعب دوراً مهماً في سوريا.

تتمتع سوريا بشبكة من السكك الحديدية، كما تمتد سواحلها على البحر الأبيض المتوسط لتجعلها نقطة التقاء رئيسية لحركة التجارة عبر الموانئ.

لكن القطاع عانى طـوال سنوات من فساد مستشرٍ، وضعف في الصيانة، وإهمال موروث من النظام الساقط. فشبكة الطرق، على سبيل المثال، لم تشهد تجديدات تذكر منذ السبعينيات والثمانينيات، ما جعلها واحدة من أكثر الدول في الشرق الأوسط في حوادث السير.

أما في مجال النقل الجوي، فقد كان الوضع أكثر سوءاً حيث أثر الحصار الدولي والعقوبات الاقتصادية بشكل كبير على قطاع الطيران، وتراجع حجم الأسطول الوطني للطائرات بشكل مقلق.

الفرص المستقبلية

رغم التحديات، تبقى هناك فرص ضخمة لتطوير قطاع النقل، خـاصـة فـي حـال اسـتـقـرار الأوضـــــاع السياسية والأمنية، كما أضاف الباحث اسعيد وأشار اسعيد إلى أن هذه الفرص يمكن أن تسهم في إعادة بناء القطاع على النحو التالي:

رفع العقوبات الاقتصادية: أكد اسعيد أن رفع العقوبات الأميركية والأوروبـيـة خطوة أساسية لإعـادة تأهيل البنية التحتية. فإدخال معدات متطورة إلى الموانئ وقطاع السكك الحديدية سيعزز قدرة سوريا على استعادة مكانتها كمركز تجاري إقليمي. اسعيد أكد أن السيطرة العسكرية المستمرة للجيش السوري على أراضٍ جديدة تفتح المجال أمام الاتفاقات السياسية التي قد تقود إلى إنهاء النزاع، ما يعيد توصيل خطوط النقل الاستراتيجية مثل خط نفط كركوك-بانياس.

مشروع أنبوب الغاز القطري_ التركي في إطار الفرص المستقبلية

أشـار اسعيد إلـى أن هـذا المشروع يمثل فرصة ذهبية لسوريا في تحويلها إلى مركز إقليمي لتوزيع الطاقة، مع ما يترتب على ذلك من عوائد مالية ضخمة من رسوم العبور وفرص عمل عديدة.

التحديات المتبقية

لا شك أن التحديات ما زالت كبيرة. فقد تعرض قطاع النقل لضربة قاسية خلال سنوات الحرب، حيث تعرضت الطرق والجسور والموانئ للتدمير الممنهج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف الصيانة وتراكم سنوات من الإهمال يمثل تحدياً كبيراً.

مقترحات

واقترح اسعيد عدداً من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين هذا القطاع الحيوي، منها، مذكرات تفاهم دولية، وأشار سعيد إلى ضرورة توقيع اتفاقات مع الدول المجاورة ومنح تأشيرات دخول للسائقين، ما يسهم في تسهيل حركة التصدير، خاصة إلى أوروبا. وإصدار قوانين جديدة تنظم نقل البضائع وتواكب المعايير الدولية في النقل.

تأهيل الكوادر البشرية و تدريب العاملين في القطاع لتحسين مستوى الخدمة في جميع المجالات.

إطلاق منصة رقمية لرفع الكفاءة، مثل أتمتة خدمات الحجز والدفع الإلكتروني، وتحليل حركة السير والاختناقات المرورية.

تطوير الشحن البحري وتعزيز صناعة السفن المحلية والتوسع في الشحن البحري، ليتمكن الميناء السوري من لعب دور محوري في حركة التجارة على البحر المتوسط.

يظل قطاع النقل في سوريا أمـام مفترق طرق حاسم. مـع تـوفـر الـفـرص، تبقى الـعـوائـق الأمنية والسياسية هي العامل الحاسم في تحديد قدرة البلاد على استعادة دورهـا الاستراتيجي في التجارة العالمية. فهل ستستثمر سوريا هذه الفرص في المستقبل؟ هذا يعتمد بشكل أساسي على استقرار الأوضـاع وتحقيق توافق داخلي بين القوى المتنازعة، كما أضاف الباحث طلال اسعيد ، مشيراً إلى أن الطريق نحو الاستقرار يتطلب جهداً مشتركاً من كل الأطراف.

اســتعادة «العمـر والتنــك»:

تحـول اسـتراتيجي في خريطة الطاقة السـورية

الحرية – لوريس عمران

بدأت ملامح التعافي تفرض نفسها على قطاع الطاقة السوري مع وصول عشرات الصهاريج المحملة بالنفط الخام من ريفي دير الـزور الشرقي والشمالي الشرقي إلى خزانات الشركة السورية للنفط في بانياس ’هذا التدفق الذي جاء ثمرة لبسط الجيش العربي السوري سيطرته على مناطق الإنتاج الرئيسية، يمثل انعطافة حادة في مسار إدارة الموارد الوطنية وتوظيفها لخدمة الاستقرار المعيشي.

العودة إلى قلب الإنتاج

وفي هذا السياق يرى الخبير الاقتصادي في جامعة اللاذقية، الدكتور علي ميا، أن وصـول النفط الخام من حقلي "العمر" و"التنك" تحديداً يحمل دلالات تتجاوز البعد التقني للتوريد.

مبيناً أن حقلي العمر والتنك ليسا مجرد نقاط جغرافية، بل هما الركيزة الأساسية لـلـقـدرة الإنـتـاجـيـة النفطية فـي سـوريـا، وعودتهما إلى كنف الدولة تعني استعادة "المحرك السيادي" للاقتصاد.

وأشـار الدكتور ميا لصحيفة " الحرية " إلى أن هذه الخطوة تكسر حلقة الارتهان للخارج في تأمين المادة الخام للمصافي المحلية، مؤكداً أن تدفق النفط الوطني من المنطقة الشرقية نحو الساحل السوري سيعمل على خفض تكاليف الإنتاج بشكل ملموس، نظراً لتوفير المبالغ الضخمة التي كانت ترصد للاستيراد بالعملة الصعبة، فضلاً عن تأمين استدامة عمل المصافي بطاقتها القصوى.

انعكاسات ملموسة على الدورة الاقتصادية

وفـقـاً لـلـرؤيـة الـتـي طـرحـهـا الخبير الاقـتـصـادي، فـإن وضـع هـذه الـمـوارد في خدمة الاقتصاد الوطني سيؤدي إلى سلسلة من التفاعلات الإيجابية، تبدأ من تخفيف الضغط عن ميزان المدفوعات، وصولاً إلى تعزيز قيمة العملة المحلية نتيجة تراجع الطلب على النقد الأجنبي لغايات تأمين الطاقة.

كما لفت الدكتور ميا إلى أن استمرارية هذا التدفق ستنعكس لاحقاً على كفاءة القطاعات المرتبطة، مثل النقل والصناعة والزراعة، وهي القطاعات التي عانت طويلاً من تذبذب التوريدات الخارجية.

أبعد من مجرد شحنات

وأوضـح الخبير الاقـتـصـادي أن التقرير الميداني من بانياس يؤكد أن الكوادر الفنية بـدأت بالفعل عمليات التفريغ والمعالجة وفق المعايير المعتمدة، وسط تفاؤل بأن تكون هذه القوافل بداية لانتظام حركة التوريد الداخلي.

مضيفاً أن مشهد القوافل وهي تعبر من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب السوري يبعث برسالة قوية حـول وحـدة الموارد الجغرافية السورية.

وفي ختام حديثه بين الدكتور ميا أن الـرهـان يبقى في المرحلة المقبلة على قدرة المؤسسات الوطنية في الحفاظ على وتيرة هذا الإنتاج وتطوير الحقول المستعادة، لضمان تحويل هذا الإنجاز العسكري إلى اسـتـقـرار اقـتـصـادي مستدام يلمس أثـره المواطن في حياته اليومية.

تحديات النمو وفرص التنمية المستدامة..

ما هي الركائز الرئيسية لتحقيق اقتصاد سوق سوري حر؟

الحرية– مايا حرفوش

تتلمس سوريا طريقها وفق خطط معلنة طموحة، للانطلاق اقتصادياً والانـدمـاج في الاقتصاد العالمي، وتحقيق الكفاءة في التشغيل، وزيـادة معدلات النمو والعمل على استدامتها، بما يزيد من القيم المضافة، ويحقق تنمية شاملة.

في هذا السياق يؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور إيهاب اسمندر أهمية التركيز على عدة أهداف رئيسية لتحقيق اقتصاد سوق حر ناجح في سوريا. هذه الأهداف تشمل: تحقيق نمو اقتصادي قوي: يحتاج الاقتصاد السوري إلى معدل نمو سنوي لا يقل عن 8% لمدة عشر سنوات ليستعيد مستواه قبل الحرب.

خلق فرص عمل: بسبب ارتفاع البطالة التي تجاوزت 55%، يجب توفير حوالي 300 ألف وظيفة جديدة سنوياً.

زيادة الصادرات: تراجعت الصادرات السورية بشكل كبير من 14 مليار دولار عام 2010 إلى أقل من مليار دولار حالياً. زيادة الصادرات مهمة لتعزيز الدخل القومي.

جذب الاستثمارات: معظم قطاعات الإنتاج والخدمات تعرضت لـدمـار كبير، ولا يمكن إعـادة البناء مـن دون استثمارات تزيد على 500 مليار دولار.

مخاطر فتح الأسواق من دون تنظيم

وفق د. اسمندر، في تصريحـ لـ"الحرية" فإن الانفتاح العشوائي للأسواق قد يسبب مشاكل مثل: ضعف الإنتاج المحلي، إذ تحتاج البلاد إلى دور حكومي قوي خلال فترة ما بعد الحرب، وعجز تجاري كبير، حيث الواردات عام 2025 بلغت حوالي 6 مليارات دولار مقابل صادرات أقل من مليار دولار، كذلك انخفاض كبير في احتياطيات النقد الأجنبي التي وصلت إلى 200 مليون دولار فقط، وهو رقم قليل جداً لتغطية الواردات.

حماية الاقتصاد والمنتجات المحلية:

اقـتـرح د. اسمندر عـدة إجـــراءات لحماية الاقتصاد الوطني، منها: فرض رسوم جمركية متفاوتة بين 40-60% على السلع التي تنافس الإنتاج المحلي، و20-30% على السلع نصف المصنعة، مع تخفيضات على المواد الخام والتقنيات الحديثة.

وتحديد حصص استيراد للسلع الاستراتيجية لضمان حماية المنتج المحلي. إضافة إلى دعم مباشر للمنتجين المحليين عبر تخفيض تكاليف الطاقة الصناعية بنسبة 30-40% وتقديم قروض بفائدة منخفضة جداً.

كذلك تخصيص 600 مليون دولار سنوياً لبرامج تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية، بهدف تحديث المصانع وتقليل التكاليف بنسبة 20-30% خلال ثلاث سنوات.

فرص نجاح المنتجات الوطنية:

وحسب د. اسمندر تتوفر لدى الاقتصاد السوري نقاط قوة تساعد في تطوير القطاع الصناعي، مثل: القطاعات الواعدة، كالزراعة، إذ يمكن زيادة صادراتها من 400 مليون دولار إلى أكثر من مليارَي دولار خلال خمس سنوات.

وأيضاً صناعة المنسوجات: ممكن توفير 150 ألف فرصة عمل عند إعـادة إحياء هذا القطاع. والصناعات الدوائية: تسعى الحكومة لزيادة الإنتاج المحلي من 30% إلى تلبية 60-70% من الطلب المحلي.

مؤشرات النجاح المتوقعة:

وبرأي اسمندر فإن المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها للتقييم هي: – زيادة نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي من 15% إلى 25%. – تقليل الاعتماد على الواردات الاستهلاكية من 70% إلى 40%. – زيادة الصادرات الصناعية إلى 3 مليارات دولار خلال 7 سنوات. – متطلبات النجاح:

وحتى تتحقق الأهـداف المعلنة للاقتصاد السوري، يؤكد اسمندر ضرورة: – استثمارات بقيمة 5 مليارات دولار لبناء البنية التحتية الصناعية. – تدريب 300 ألف عامل على مهارات جديدة. – إنشاء 10 مجمعات صناعية متخصصة.

ولهذا لا بد من وضع خطة وطنية انتقالية تمتد لسبع سنوات، وتنفيذ برنامج تدريجي مفتوح ومـدروس لعشر سنوات قبل فتح السوق بالكامل.

الحرية
العـدد 29 | السـنة الثانية | الأربعـاء 28 كانـون الثاني 2026 م

بين حوكمة الدولة وهواجس المواطن ..

قانــون جديـد لإصــلاح الشــركات الحكومية

الحرية – باسمة اسماعيل

تتجه وزارة المالية إلى إقرار قانون جديد يقضي بتحويل الشركات الحكومية إلى شركات مساهمة عامة مملوكة بالكامل للدولة في مرحلتها الأولى، في إطار توجه يهدف إلى إعادة هيكلة هذا القطاع وتعزيز الحوكمة والكفاءة الإدارية والمالية، وسط نقاشات متزايدة حول الأثر الاجتماعي والمعيشي لهذه الخطوة.

الدولة التاجر الأكبر ..تساؤلات مشروعة

وفـي تعليق اقتصادي على هـذا التوجه، قـال الخبير الاقتصادي والمدرب الدولي في التنمية البشرية فادي حمد في تصريحه لـ "الحرية" إن تحويل الشركات الحكومية إلى شركات مساهمة عامة تمتلك الدولة كامل أسهمها، يعني أن الدولة تصبح التاجر الأكبر وبصفة قانونية، مشيراً إلى أن تجارب الكهرباء والهاتف تشكل نموذجاً واضحاً لهذا المسار، متسائلاً بوضوح: أين المواطن من هذه التحويلات؟

نماذج رأسمالية عالمية

وأكـد حمد أن القطاع السيادي يجب أن يبقى في يد الحكومة، بصفتها الجهة الداعمة والمراقبة والموجهة، محذراً من فتح باب الاستثمار فيه ضمن نماذج رأسمالية عالمية، لا تنسجم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الراهن للمواطن السوري، لما قد يترتب على ذلك من أعباء إضافية قبل أن تظهر النتائج الإيجابية للإصلاح. وأضاف حمد: أن المواطن السوري "يلتقط أنفاسه" بعد سنوات من الضغوط، ولم يعد له طاقة وبحاجة إلى دعم حقيقي وملموس وواقعي، يمكن البناء عليه لاستعادة الأمل والطموح.

التغيير الجذري

ونوه بأن التغيير الجذري هو الذي يجعل الهامش بعيداً بعض الشيء بين الحكومة والمواطن، حيث إن المواطن

تأقلم على التدرج في الصعود والهبوط، ولا يتحمل الصدمات المباشرة في قرارات جذرية، أو تؤثر على حياته اليومية بشكل كبير.

وشدد حمد على أن أي تجربة إصلاح ناجحة يجب أن تستند إلى المقومات المحلية ذاتها، مع الأخذ بعين الاعتبار العاملين النفسي والمادي، إضافة إلى الموقع الجغرافي والنظام المالي، وعدم استنساخ نماذج خارجية بمعزل عن خصوصية الواقع السوري.

شريك فعلي في التغيير

ولفت الخبير الاقتصادي إلى أن جوهر مطالب المواطن اليوم، يتمثل في تأمين قوت يومه وصون كرامته الإنسانية في العيش، وكل ما يتطلع إليه هو وطن حر وكريم وحياة كريمة وبسيطة، مبيناً إذا أردنا الصعود نحو القمم أو التطور الاقتصادي، لا يمكن أن ينجح ذلك ما لم يكن المواطن راضياً عن واقعه المعيشي، وشريكاً فعلياً في عملية التغيير والتطوير.

التحدي الحقيقي

بين مساعي إصلاح الشركات الحكومية وتعزيز الحوكمة من جهة، والهواجس المعيشية للمواطن من جهة أخرى، يبقى التحدي الحقيقي في تحقيق معادلة تـوازن، تضمن كفاءة اقتصادية دون تحميل المجتمع كلفة تفوق قدرته على الاحتمال.

بعـــد التحريـــر..

اتحاد نقابات العمال يستأنف نشاطه النقابي في الرقة

الرقة – خليل الهملو

اليوم مع تحرير المنطقة الشرقية، ومن أرض الرقة، جدد الاتحاد العام لنقابات العمال التأكيد على أن وحدة سوريا ليست شعاراً بل حقيقة تجسدت بصمود أبنائها وبـعـودة مؤسساتها وباستعادة دورهـا الوطني.

وفـي هـذا الإطـار وبمناسبة تحرير المنطقة الشرقية استهل الاتحاد عودة نشاطاته النقابية باقامة ورشـة العمل الوطنية في مجال إدمـاج وتفعيل الـدور النقابي في المنطقة الشرقية.

كما تـم عقد اجـتـمـاع مـع المكتب التنفيذي لاتحاد عمال الرقة لبحث آليات تفعيل عمل النقابات واللجان النقابية العمالية في جميع مواقع العمل.

وأوضـح رئيس الاتـحـاد الـعـام لنقابات العمال فواز الأحمد أن سوريا شعب واحد، عرباً وكرداً، وأن هذا التنوع يزيد سوريا جمالاً وتألقاً، ويعكس عمقها الحضاري والثقافي، فالعرب والأكراد وسائر المكونات الوطنية هـم جـزء أصـيـل مـن سـوريـا، شـركـاء في حاضرها ومستقبلها، ووحدة الشعب هي الضمان الحقيقي لوحدة الوطن واستقراره.

وأشار الأحمد إلى أن المنطقة الشرقية شهدت خلال الفترة الأخيرة تطورات ميدانية مهمة شملت محافظات دير الزور والرقة والحسكة وأدت إلى دخول قوات الجيش الـعـربـي الـسـوري إلـى مـسـاحـات واسعة مـن أراضـي المنطقة، فـي إطـار الجهود المتواصلة لاستعادة السيطرة وبسط الأمن وتهيئة الظروف المناسبة لعودة مؤسسات الدولة وممارسة دورها الكامل في خدمة المـواطـنـيـن، معتبراً أن هـذه الـتـطـورات لا يمكن النظر إليها بمعزل عـن بعدها الاجتماعي والاقـتـصـادي، فهي تشكل مدخلاً أساسياً لإعادة تنظيم الحياة العامة، واستئناف النشاط الإنتاجي، ومعالجة آثار السنوات الماضية، بما تتطلب حضوراً فاعلاً لكل المؤسسات الوطنية، وفي مقدمتها التنظيم النقابي بوصفه شريكاً حقيقياً في حماية الاستقرار الاجتماعي وصون حقوق العمال.

وتابع الاحمد: وفي ظل المتغيرات التي تشهدها المنطقة الشرقية تتعاظم أهمية الدور النقابي في الدفاع عن حقوق العمال ومتابعة قضاياهم، وضـمـان تمثيلهم الـعـادل، والـعـمـل عـلـى تحسين شـروط عملهم، ضمن إطـار قانوني ومؤسسي وبالتعاون مع الجهات المعنية، بما يخدم المصلحة العامة ويعزز الثقة بين مختلف أطراف الإنتاج.

واقـــرت الـورشـة عـدة تـوصـيـات منها الالـتـزام بالقوانين والأنظمة، حيث يجب أن يكون القادة النقابيون على دراية تامة بقوانين العمل والـنـقـابـات مثل "قـانـون التنظيم النقابي وقانون التفرغ" وتطبيقها بشكل استراتيجي لضمان حقوق العمال وتنظيم العمل النقابي، ويجب أن يقوم النقابيون على تنظيم النقابات بشكل مؤسسي مع احـتـرام الهرمية، وتطبيق القرارات الجماعية لضمان التنسيق الفاعل بين مختلف النقابات والاتحادات، إضافة إلى ضرورة تعزيز وحدة الصف النقابي من خلال التنسيق بين النقابات.

وشددت التوصيات على ضرورة العمل على استراتيجية نقابية واضحة تحدد أوليات المطالب وتتناسب مع الظروف السياسية والاقـتـصـاديـة مـع الـتـأكـد مـن تنفيذها بفاعلية.

هل يشتري مصرف سوريا المركزي الدولار بسعر تفضيلي؟

الحرية – منال الشرع

لم تعد المصارف المركزية حول العالم مجرد مؤسسات نقدية مهمتها فقط إصدار النقد وإعـداد السياسة النقدية والتحكم بالعرض النقدي وسعر الصرف ومعدلات الفائدة، بل أصبحت تتجه نحو تحقيق الأرباح من استثمارات في أسهم وسندات محلية ودولية آمنة والاستفادة من تذبذب أسعار الذهب والمتاجرة به أحياناً.

مـن هـذا المنطلق، يقترح الدكتور والخبيرالمالي والمصرفي عبد اللّه قزاز أن يبدأ مصرف سوريا المركزي بشراء الدولار الأمريكي، وبالوقت نفسه أن يبني احتياطياً جيداً من القطع الأجنبي. ولكن كيف؟

يوضح قزاز لـ "الحرية" أنه يمكن لمصرف سوريا المركزي البـدء بـشـراء كميات من الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي بسعر أعلى من سعر السوق، وتوفير الادخـار بالقطع الأجنبي بسعر فائدة تفضيلي.

ووفق قزاز، يمكن أن يستعين بالمصارف العامة وفروعها في المحافظات السورية

في استقبال طلبات بيع الدولار، وهذا أصبح ممكناً في ظل توفر السيولة من الليرة السورية التي تمت طباعتها مؤخراً.

ويشير قزاز إلى أن هذه الخطوة ليست وليدة هذا اليوم، بل تمت من قبل عندما أصدر مصرف سوريا المركزي سابقاً في عام 2020 قراراً بشراء القطع الأجنبي الناجم عن التصدير ممن يرغب من المصدرين بالسعر التفضيلي البالغ حينها 700 ليرة سورية للدولار الواحد، مضافاً إليه حوافز تشجيعية قدرها 15% مع منحهم الأولوية في تمويل مستورداتهم.

وحسب قزاز، من فوائد تجميع القطع الأجـنـبـي وشـرائـه والاحـتـفـاظ بـه تعزيز احتياطي المركزي من القطع الأجنبي، ما يساعد في استقرار الليرة السورية ودعم الاقتصاد بالإضافة إلى ذلـك، يشجع هذا الإجـراء أصـحـاب المـدخـرات بـالـدولار على تحويل مدخراتهم إلى المصارف العامة، ما يزيد من السيولة النقدية، وبالوقت نفسه يعوّض الفاقد من القطع الأجنبي الذي تم استنزافه خلال سنوات الثورة السورية، إما عبر تمويل العمليات الحربية للنظام المخلوع أو عبر عمليات بيع القطع الأجنبي التي كانت تهدف إلى التحكم بسعر الصرف.

ولـكـن، يحذر قـزاز مـن أنـه يجب على مصرف سوريا المركزي التحكم بمسألة زيـادة الطلب على الـدولار التي قد تغذي المضاربة وتؤثر سلباً على سعر صرف الليرة مقابل الدولار واليورو.

بشكل عـام، يوضح قـزاز أن تأثير سعر شـراء الـدولار مـن قـبـل الـمـركـزي على السوق الـسـوداء يعتمد على الـتـوازن بين العرض والطلب، توقعات السوق، وسلوك المتعاملين. فالاستقرار في السوق السوداء يتطلب إدارة دقيقة مـن قبل المركزي لضمان عـدم تفاقم الفجوات السعرية. ويخلص إلـى أن هـذه الخطوة يمكن أن تكون مفيدة على المدى القصير لزيادة الاحتياطي، ولكنها قد تخلق تحديات على المدى الطويل إذا لم يتم التعامل معها بحذر. من الـضـروري مراقبة تأثيرات هذه السياسة على السوق والتضخم لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

الصرافة غير الرسمية وتجارة العملات..

تحقق ربح سريع بظل التقلبات الحادة بسعر صرف الليرة

الحرية – صالح صلاح العمر

في بيئة اقتصادية صعبة وظـروف معيشة أصعب وبسبب تدهور قيمة العملة المحلية واتساع الفجوة بين الصرف الرسمي والسوق السوداء، بدأت تظهر تجارة جديدة نسبياً في المشهد الاقتصادي السوري، هي تجارة بيع العملات الأجنبية (دولار، يوريو، ليرة تركية وغيرها) مقابل الليرة السورية، والتي تطورت من نشاط هامشي إلى سوق منظم يشغل عـدداً متزايداً من السوريين الباحثين عن مصدر رزق.

تجارة بيع العملات (الصرافة غير الرسمية) هي عملية شراء وبيع العملات الأجنبية خارج المؤسسات المصرفية الرسمية، حيث يعمل الصرافون كوسطاء بين من يملكون العملات الأجنبية وبين من يحتاجون إليها، مع تحقيق هامش ربح من الفرق بين سعر الشراء والبيع. تختلف هذه التجارة عن سوق الفوركس العالمي المنظم، فهي تتم في ظروف غير رسمية غالباً.

التباين في سعر الصرف

الخبير الاقـتـصـادي عبد الـقـادر عبد الـكـريـم قال لـ"الحرية": إن التباين في سعر الصرف بين البنك المركزي وشركات الصرافة، هو أن البنك المركزي لا يضخ دولاراً في السوق لذلك أصحاب المكاتب يضطرون لشراء الدولار من السوق السوداء، وأحياناً يعود هذا التباين لتأخير تحديث البيانات لدى شركات الصرافة (لغاية في نفس يعقوب).

أما اختلاف الصرف بين شركة وأخـرى، فعزاه لعدة أسباب: مثلاً شركة بحاجة لتأمين دولار فترفع السعر وأغلب أصحاب محلات الصرافة مرتبطون بشركة أو بشخص لديه أموال كثيرة ولهم نسبة من البيع.

المواطن أحمد الصطوف صاحب مكتب الحلبي للصرافة في مدينة إدلب له رأي آخر، حيث بيّن أنه يريد ترخيص مكتبه بشكل نظامي، ولكن بسبب المبلغ الكبير الـذي وضعه مصرف سوريا المركزي لشرط الترخيص، إضافة إلى نسبة 35 بالمئة من الأرباح، سببت تأخير التفكير بالترخيص.

المواطن عدنان أبو حاتم يقول: هذه التجارة تتميز بسيولة نقدية عالية، حيث يمكن تحويل الأصـول إلى نقد بسرعة، ما يجذب العديد من المستثمرين الصغار والمتوسطين، وهي فرصة ربح سريعة في ظل التقلبات الحادة في سعر صرف الليرة السورية.

وجهة نظر قانونية

المحامي محمد دغموش له وجه نظر قانونية، إذ بيّن لـ"الحرية" أن المعاملة القانونية لهذه التجارة تختلف بين المناطق السورية، وقد تتعرض للملاحقة في بعض الأحيان وهذه التعاملات تتم بلا عقود رسمية، ما يعني عدم وجود حماية قانونية في حال النزاع.

محمد السعيد يقول: السوق السوري تتسم بتقلبات حادة لا يمكن التنبؤ بها أحياناً، ما قد يؤدي لخسائر فادحة، وأن تجار العملات أصبحوا هدفاً للسرقات والخطف بسبب تعاملهم بالنقود. كما تتداخل هذه التجارة أحياناً مع عمليات غسيل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة، ما يعرض العاملين فيها للمخاطر الأمنية.

توصيات للحد من المخاطر

يتفق الاختصاصيون على جملة من التوصيات للحد من الآثار السلبية لسوق الصرف "السوداء"، أهمها:

تنظيم القطاع من خلال وضع إطار قانوني منظم يحدد شروط مزاولة المهنة وضوابطها.

الشفافية: تشجيع التوثيق الرقمي للعمليات للحد من المخاطر الأمنية والقانونية.

توعية المتداولين: نشر الوعي بمخاطر هذه التجارة وآليات إدارة المخاطر.

التدرج في الدخول: البدء برؤوس أموال صغيرة وعدم المخاطرة برأس المال كاملاً.

تنويع الاستثمار: عـدم الاعتماد على هـذه التجارة كمصدر دخل وحيد.

تجارة بيع العملات في سوريا تعكس مرحلة انتقالية صعبة في الاقتصاد السوري، وهي تجارة تحمل فرصاً للربح السريع لكنها محفوفة بمخاطر كبيرة. في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي وانـعـدام البدائل، يلجأ العديد من السوريين إلى هذه التجارة كحل مؤقت، لكنها لا تشكل حلاً مستداماً للأزمة الاقتصادية. الحل الجذري يحتاج إلى استقرار سياسي واقتصادي، وإصلاح حقيقي للنظام المالي والمصرفي، ووضـع سياسات نقدية واقعية تعيد الثقة بالعملة الوطنية وتوفر بدائل استثمارية آمنة للمواطنين.

في النهاية، بينما تبقى هذه التجارة أحد أوجه الاقتصاد الموازي الذي فرضته الظروف الاستثنائية، فإن التعامل معها يتطلب وعياً بالمخاطر، وحرصاً على عدم التحول إلى مضارب يسهم في تعميق الأزمة، بل إلى مشارك في سد حاجة مجتمعية ضمن ضوابط تضمن الحد الأدنى من الحماية للجميع.

العـدد 29 | السـنة الثانية | الأربعـاء 28 كانـون الثاني 2026 م

تحتـــاج لإعـــادة هيكلة..

الصناعة السورية بين تحديات الماضي وآفاق المستقبل

الحرية – منال الشرع

تُعد الصناعة ركيزة أساسية في اقتصاد أي دولة، وعصبًا حيويًا لتطورها ونموها، وفي سوريا، تحمل الصناعة إرثًا عريقًا من الجودة والابـتـكـار، إلا أنها واجـهـت خـلال العقدين الماضيين تحديات جسيمة أثرت على قدرتها الإنتاجية والتنافسية.

في هذا السياق، يقدم الخبير التنموي أكرم عفيف رؤية تحليلية معمقة لواقع الصناعة السورية، مستعرضًا العقبات التي واجهتها منذ مطلع الألفية، ومقيمًا الوضع الراهن، وآفاق المستقبل في ظل التغيرات الجديدة.

وأكـد عفيف في حديثه لـ"الحرية" أن الصناعة الـسـوريـة قبل عـام 2011 كانت جاهزة، أما الآن فقد تعرضت لهزات كبيرة، سواء كانت داخلية أم خارجية، ويضيف عفيف إن هذه الهزات بدأت منذ عام 2000 بسبب سياسة الاستيراد، حيث كانت الحكومة تدعم المستوردين على حساب المنتجين، ما أثر سلبًا على القطاعين الإنتاجي الزراعي والصناعي.

ويشير عفيف إلى أن الصناعة السورية تـوقـفـت تـمـامًـا فـي بـعـض الـقـطـاعـات، مستشهدًا بمثال المقابس الكهربائية التي كانت تضاهي بجودتها المنتجات الإيطالية، وكذلك أنواع الدهانات، حيث توقف إنتاجها لـصـالـح مـسـتـوردِيـن وشـركـاء لـهـم من المسؤولين الفاسدين الذين كانوا يستوردون المنتجات من الخارج.

ويضيف عفيف إن قصة الصناعة السورية تحتاج إلى إعـادة هيكلة وتقييم لوضعها، لكنه يرى أنها ليست جاهزة تمامًا وتحتاج إلى وقت، ويأمل أن يكون المستقبل أفضل، ضارباً المثال كيف كانوا يصنعون في حلب الحافلات (الباصات والبولمانات) بجودة تفوق الشركات المصنعة لها، معربًا عن أمله في عودة الصناعة السورية من جديد.

ويشير عفيف إلى أن الصناعة اليوم تعاني من منافسة الأسواق المفتوحة التي لا تخضع لرسوم جمركية أو أن الرسوم المفروضة عليها بسيطة جدًا، وهذا يُعد أحد العوائق التي تعيق انطلاق الصناعة.

ويختم عفيف أنـه يجب العمل على الصناعات الزراعية، وتشبيك قطاعي الزراعة والصناعة معًا، لأن سوريا بلد زراعـي، ومن الممكن العمل على صناعات زراعية قادرة على المنافسة بقوة في الأسواق الخارجية.

غرفة تجارة دمشق تطالب بقوانين للتسويق الالكتروني..

المنتجات التقليدية توفر بنية تسويقية ذات عوائد كبيرة

الحرية مركزان الخليل

التفاهمات الاقتصادية الكبرى بين الدول، رغم البعد الجغرافي واختلاف نمط الحياة والسلوك البشري، قد فرضت واقعاً جديداً في العلاقات الاقتصادية، أدى إلى تطور البنية التسويقية بقصد الوصول إلى أوسع شرائح ممكنة، واتباع أساليب مختلفة، إلا أن التسويق الإلكتروني اليوم بدأ يأخذ امتداداً واسعاً ليتجاوز تأثيره كل الحدود والاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية، وأصبح ضرورة اجتماعية واقتصادية ملحة لمواكبة تطورات التسويق.

مرونة وفعالية أكبر

رئيس غرفة تجارة ريف دمشق، الدكتور عبد الرحيم زيـادة، أكـد أن التسويق الإلكتروني هو الأكثر فعالية ومرونة إذا تم التخطيط له جيداً والعمل على الاستثمار في الجودة لتحقيق النجاح.

معتبراً إيـاه في تصريح لـ"الحرية" أفضل طريقة للشركات الصغيرة والمتوسطة للنمو بميزانية محدودة، حيث يقدم أعلى عائد استثمار عند تنفيذه باحترافية، موضحاً أن العام الحالي، سيشهد التسويق الإلكتروني تحولاً كبيراً، وسيصبح طريقة سريعة وسهلة، وفرصة تاريخية مقارنة بدول الجوار، تحقق عائداً استثمارياً مرتفعاً لمن يبدأ الآن بذكاء، مبيناً أنه يمكن الوصول إلى الزبائن بسهولة في جميع أنحاء العالم، وخاصة الجالية السورية في الخارج وفي الخليج وأوروبـا، مع إمكانية استهداف دقيق جداً للزبائن من حيث العمر والموقع، وبناء علامات تجارية قوية بشكل سريع.

الحاجة إلى بنية قانونية مميزة

مع التأكيد على أن التسويق الإلكتروني يحتاج إلى إصدار قوانين صارمة متزايدة، وإلى إنترنت ثابت ومستقر، مشيراً إلى أن انقطاع الإنترنت يؤدي إلى توقف الحملة نهائياً، ومنوهاً إلى أن التسويق الإلكتروني يعتبر فرصة كبيرة للنمو السريع بميزانية صغيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وفرصة كبيرة لانتشار وتسويق الصناعات المحلية والترويج لها، مشيراً إلى أن أفضل المجالات لهذه التجارة الإلكترونية هي الملابس والأزياء المحلية، والمنتجات الغذائية المحلية، وخدمات التعليم أونلاين، والصيانة، والتجميل، والمنتجات التقليدية السورية.

ضرورة الواقع الحالي

ضمن السياق ذاته، يرى الخبير الاقتصادي محمد الحلاق أن التسويق الإلكتروني لم يعد خياراً، بل ضرورة فرضها الواقع الجديد والمتطور باستمرار، السؤال اليوم ليس عن جدوى التسويق الإلكتروني، بل عن كيفية استخدامه الأمثل، وعن مواصفات المسوّق الناجح القادر على إيصال المنتج للزبون بكفاءة عالية واحترافية.

سرعة التواصل والانتشار الواسع

وهنا يؤكد الحلاق على أن التسويق الإلكتروني يتميز بسرعة التواصل والانتشار الواسع، لكنه يحذر من بعض السلبيات المحتملة، كالغبن أو عدم الدقة في عرض المنتجات، وهنا يشدد على أهمية الوعي لدى المتسوق، وأن يكون قادراً على تحديد احتياجاته وأولوياته بوضوح، سـواء كـان يبحث عـن منتج استهلاكي سريع التلف أو معمر وغير ذلك. ويضيف الحلاق: إن جـودة المنتج والخدمة المقدمة تلعب دوراً محورياً، وأن المسوق الأمين لا يروج إلا لبضاعة ذات مواصفات حقيقية وجودة مقبولة، مع مراعاة تفاوت المنتجات في الجودة والسعر.

الالتزام بالمواصفات القانونية والأخلاقية

دون أن ينسى الحلاق ضرورة التشديد على مسؤولية المنتج أو مقدم الخدمة فـي الالـتـزام بالمواصفات القانونية والأخلاقية، وتقديم الحد الأدنى من الكفاءة في الخدمات، علماً أن النجاح في التسويق الإلكتروني يكمن في إتقان أدواتـه واستراتيجياته، فالتسويق الإلكتروني بحسب الحلاق، ليس بديلاً عن الوسائل الأخرى بل هو جزء مكمل لمنظومة تسويقية شاملة ومتكاملة.

مذكرة للتعاون بين مكافحة غسل الأموال والرقابة والتفتيش

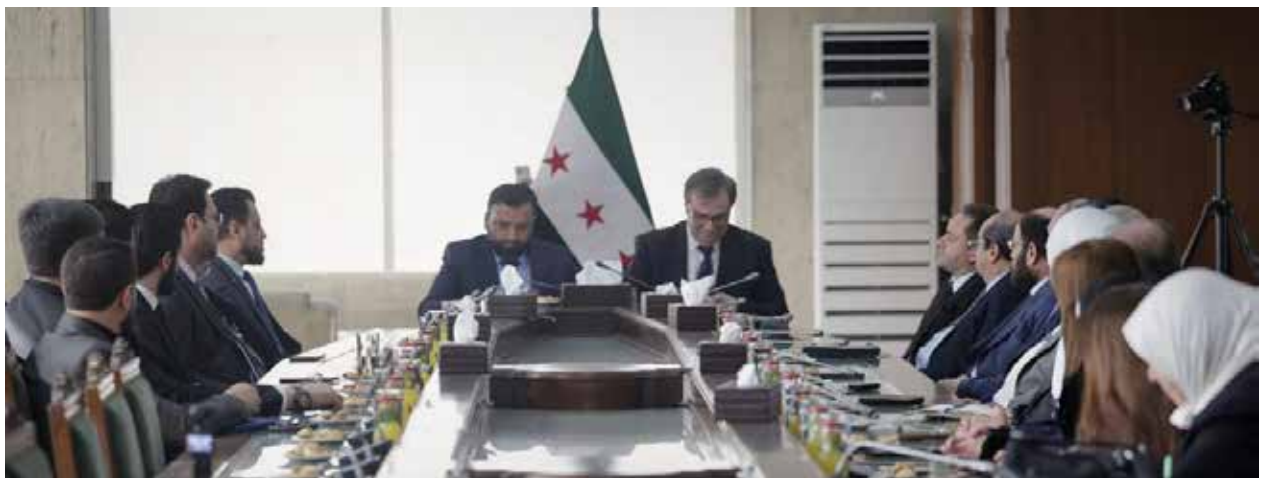

الحرية

وقّعت هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مذكرة تفاهم مع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، بهدف تعزيز التعاون بين مؤسسات الدولة.

وأوضح مصرف سوريا المركزي في منشور له على قناة تلغرام اليوم الأربعاء، أن توقيع المذكرة الذي جرى يوم أمس يأتي كخطوة في مجال تبادل المعلومات وتعزيز التعاون المشترك في مجال الرقابة المالية والنزاهة وبناء نظام مالي ملتزم بالقوانين، مما يساعد في كسب ثقة المجتمع الدولي والمواطنين على حد سواء، ويعود ذلك بالإيجاب على القطاع المالي والاقتصاد الوطني بشكل عام.

وأشار المصرف إلى أن هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعتزم إقامة ورشة عمل تنسيقية خلال الأسابيع القادمة، ستركز على ضرورة رفع مستوى التنسيق مع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، بهدف تبادل الخبرات معها لضمان الاستمرار في تحقيق أهداف الهيئة بمكافحة غسل الأموال والفساد.

ولفت المركزي إلى أن الهيئة حققت خلال الفترة الماضية إنجازات مهمة ساهمت بشكل كبير في تعزيز مكانة المصرف على الساحة الدولية، من خلال التزامها الكامل بالقوانين والمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال، في إطار الجهود المستمرة لتعزيز مكانة المركزي في الاندماج بالنظام المالي العالمي.

وبيّن المصرف أن هيئة مكافحة غسل الأموال لها دور أساسي بالتعاون الوثيق مع مجلس إدارة المركزي، في تحقيق نتائج إيجابية تعكس تقدماً ملموساً في محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

رئيس هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبد القادر الحصرية، قال في تصريح صحفي: إن "المصرف المركزي يُعد صرحاً وطنياً يجسد السيادة النقدية والمالية لسوريا، وتعد الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال إنجازاً تاريخياً بفضل الجهود المتكاملة من الإدارة والعاملين في الهيئة".

وأوضح الحصرية أن نجاح أي إصلاح اقتصادي يعتمد بشكل رئيسي على النزاهة وبناء الثقة، مشيراً إلى أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون نظام مالي شفاف وموثوق، وتواصل الهيئة بالتعاون مع المؤسسات المعنية جهودها لنشر ثقافة النزاهة داخل المؤسسات وفي المجتمع عبر حملات توعوية وممارسات مؤسسية حديثة.

التحويلات الماليـة وأنظمة الدفع الإلكتروني شـراكة محتملة للنمو المستدام

الحرية ـ سراب علي

تتواصل الجهود الحكومية لإعادة تنشيط الاقتصاد الوطني، وتؤكد خطة هيئة الاستثمار في سوريا لعام 2026 على تطوير البنية التحتية وتعزيز التحول الرقمي، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لضمان استمرارية وجاذبية الاستثمار، وخلق فرص عمل نوعية، واستقطاب الكفاءات السورية في الداخل والخارج، هذا التوجه يبرز أهمية الأدوات المالية الحديثة، وفي مقدمتها التحويلات المالية للمغتربين، ودور الاقتصاد الرقمي في تعظيم أثرها التنموي، وقـدرة أنظمة الدفع الإلكتروني والخدمات المالية الرقمية على دعم التنمية وتجاوز التحديات الاقتصادية الراهنة.

شريان حيوي

هنا يوضح أستاذ العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة اللاذقية، الدكتور ذو الفقار عبود، أهمية التحويلات المالية يوماً بعد آخر، بوصفها شرياناً اقتصادياً حيوياً، يعتمد عليه نحو مليار شخص حول العالم، حيث يرسل ما يقارب 200 مليون عامل مهاجر أموالهم سنوياً إلى أوطانهم، مستفيداً منها نحو 800 مليون فرد من أسرهم.

ولفت عبود إلى أن التقديرات تشير إلى أن تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بلغت نحو 685 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مؤكدة قدرتها على الصمود والاستمرار حتى في أوقات الأزمات الصحية والسياسية والاقتصادية، ما يجعلها من أكثر مصادر التمويل الخارجي استقراراً.

ولفت إلى أنه خلال العقدين الماضيين، تضاعفت تدفقات التحويلات المالية خمس مرات، وذهب أكثر من ثلثها إلى المناطق الريفية، ما ساعد على تحسين سبل العيش وتعزيز الأمن الغذائي، لا سيما في المجتمعات الأكثر هشاشة، وفي البيئات الهشة وشديدة الهشاشة، وتوفر التحويلات المالية ما يصل إلى 50 ٪ من التمويل الإنمائي الخارجي، متجاوزة 134 مليار دولار أمريكي في عام 2023.

تمثل تحدياً

وبين عبود أنه يمتد تأثير التحويلات المالية إلى مستوى الاقتصاد الكلي، إذ تعتمد أكثر من 77 دولة عليها بما لا يقل عن 3٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، فيما تتجاوز هذه النسبة 10 ٪ في نحو 30 دولة، ما يعكس دورها المحوري في دعم التنمية الوطنية.

موضحاً أنه رغم هذه الأهمية، لا تزال تكلفة التحويلات تمثل تحدياً، إذ يبلغ متوسطها عالمياً 6.4٪ من قيمة المبلغ، وهو أعلى من النسبة المستهدفة في أهداف التنمية المستدامة، غير أن التحول الرقمي يفتح آفاقاً واعدة لخفض التكاليف وتعزيز الشمول المالي، من خلال تمكين المستفيدين من الادخار والوصول إلى الخدمات المالية، فضلاً عن دعم التكيف مع التغير المناخي وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والبيئية.

أكثر فعالية مع الشراكات

ولفت أستاذ العلاقات الدولية إلى أن التحويلات المالية تكون أكثر فعالية مع الشراكات، فقد ساعد التعاون الاستراتيجي بين الحكومات والهيئات التنظيمية والجهات الفاعلة في مجال التنمية والقطاع الخاص على خفض تكاليف التحويل وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات وتطوير نظم إيكولوجية شاملة للتمويل الرقمي.

فتح فرص استثمارية

ويرى عبود أنه يمكن تعظيم أثر التحويلات المالية عبر الاقتصاد الرقمي من خلال خفض التكاليف والسرعة، فتقنيات التكنولوجيا المالية (FinTech) توفر منصات رقمية سريعة ومنخفضة التكلفة، ما يقلل من الرسوم ويجعل التحويلات أكثر كفاءة، وكذلك من خلال الوصول والتضمين لأن تطبيقات الهواتف الذكية تتيح وصولاً أوسع للخدمات المالية، خاصة في المناطق الريفية، ناهيك بفتح فرص استثمارية لأنها تمكّن من توجيه جزء من التحويلات نحو الاستثمارات الرقمية والمدخرات، بدلاً من الاستهلاك فقط.

أما كيف يمكن تطوير أنظمة الدفع لتجاوز العقبات، فيشير أستاذ العلاقات الدولية أنه يمكن تجاوز التكاليف والقيود من خلال خفض رسوم التحويل، فالمنصات الرقمية وتطبيقات الدفع تقلل الاعتماد على الوسطاء، مما يخفض الرسوم الباهظة، كذلك تعزز السرعة والشفافية وتوفر رؤية فورية وتتبعاً للتحويلات، متجاوزة بطء وتعقيدات الأنظمة التقليدية. ويضاف لذلك الامتثال التنظيمي، فالأنظمة الرقمية يمكن أن تدمج آليات الامتثال بسهولة، مما ييسر التعامل مع القيود التنظيمية، كما أنها محفز للشمول حيث تسهل الوصول للأفراد غير المتعاملين مع البنوك، مما يعزز الشمول المالي.

تحديات الحلول الرقمية

رغم كل ما سبق، يبين عبود أن هناك تحديات أمام الاقتصاد الرقمي والحلول الرقمية، ومن أبرزها، البنية التحتية الرقمية مثل ضعف الإنترنت، وقلة انتشار الهواتف الذكية في بعض المناطق، الأمن السيبراني والثقة مثل مخاطر الاحتيال والقرصنة، والحاجة لبناء ثقة المستخدمين في المنصات الرقمية، ثم الشمول الرقمي المتمثل في فجوة المهارات الرقمية بين الفئات السكانية، ثم البيئة التنظيمية كالحاجة لتطوير أطر تنظيمية مرنة تدعم الابتكار دون المخاطر.

وختم عبود بالقول إنه يمكن اعتماد الخدمات المالية الرقمية كبديل عملي، مثل إنشاء محافظ رقمية وتطبيقات توفر حلولاً سهلة وآمنة لاستلام الأموال واستخدامها محلياً، والتمويل الجماعي والعملات المشفرة (بشروط) والتي قد توفر أدوات لتمويل المشاريع الصغيرة وتحويلات أسرع، مع ضرورة تنظيمها، ناهيك بالحلول القائمة على الهواتف الذكية التي تسهم في تحويل التحويلات من مجرد دعم استهلاكي إلى محفز للتنمية المستدامة.

نافـذة للمحـرر

إهمالها خطر

وليد الزعبي

لا تزال الأنباء تدور بين الحين والآخر عن حوادث مؤسفة تتمثل بإصابة عمال ورشات طوارئ الكهرباء بالصعق أو السقوط من أعلى أعمدة أثناء معالجة الأعطال وتنفيذ الصيانات اللازمة لمكونات المنظومة الكهربائية، وبعضها قد يكون بليغاً يخلف إعاقات أو يتسبب بالوفاة أحياناً.

تأتي معظم تلك الحوادث نتيجة عدم الاكتراث بشروط السلامة المهنية، حيث كثيراً ما يشاهد عمال الورشات يصعدون إلى الأبـراج والأعمدة (شعبطة) من دون السلات الرافعة للوصول إلـى الشبكات والمحولات الهوائية، وحتى بلا حزام الأمان والقفازات والخوذ الواقية.

وعلى ما يبدو أن هناك غياباً للسلات الرافعة لدى بعض الورشات ونقصها لدى أخرى، ما يضطر عمالها وخاصةً مع كثرة الأعطال إثر الظروف الجوية القاسية من عواصف وغـزارة أمطار وازديـاد حمولات بسبب التدفئة، إلى استخدام السلالم أو الصعود (شعبطة) على الأعمدة والقيام بأعمال الإصلاح، كما قد لا تتوفر معدات الوقاية والسلامة الأخرى من حزام وقفازات وخوذ، وحتى لو توفرت فإن بعض العمال قد يهملونها ولا يبالون بأهمية ارتدائها للحفاظ على سلامتهم.

إن استمرار ما يحصل لا شك غير مقبول أبـداً ويهدد حياة العاملين، والمأمول من جهات الكهرباء السعي لتأمين السلات الرافعة بالعدد الكافي الذي يلبي حاجة العمل لدى مختلف ورشاتها، بالتوازي مع أهمية تأمين وسائل الحماية وتوزيعها على العاملين والتشديد بإلزامهم على استعمالها، تداركاً لوقوع حوادث لا تحمد عقباها.

لا يقتصر الأمـر على الكهرباء، بل يشمل قطاع المحروقات أيضاً وخاصةً في وحـدات تعبئة الغاز، إذ ينبغي أيضاً اتباع كل معايير ووسائل الحماية والسلامة المهنية المطلوبة، مع ضمان جاهزية سيارة الإطفاء التي يفترض أنها موجودة في الموقع بشكل دائم للتدخل الفوري لدى حدوث أي طارئ.

٤ ملايين متـر مكعب يوميـاً .. سـوريا والأردن

يوقّعـان اتفاقية لشـراء الغاز الطبيعـي

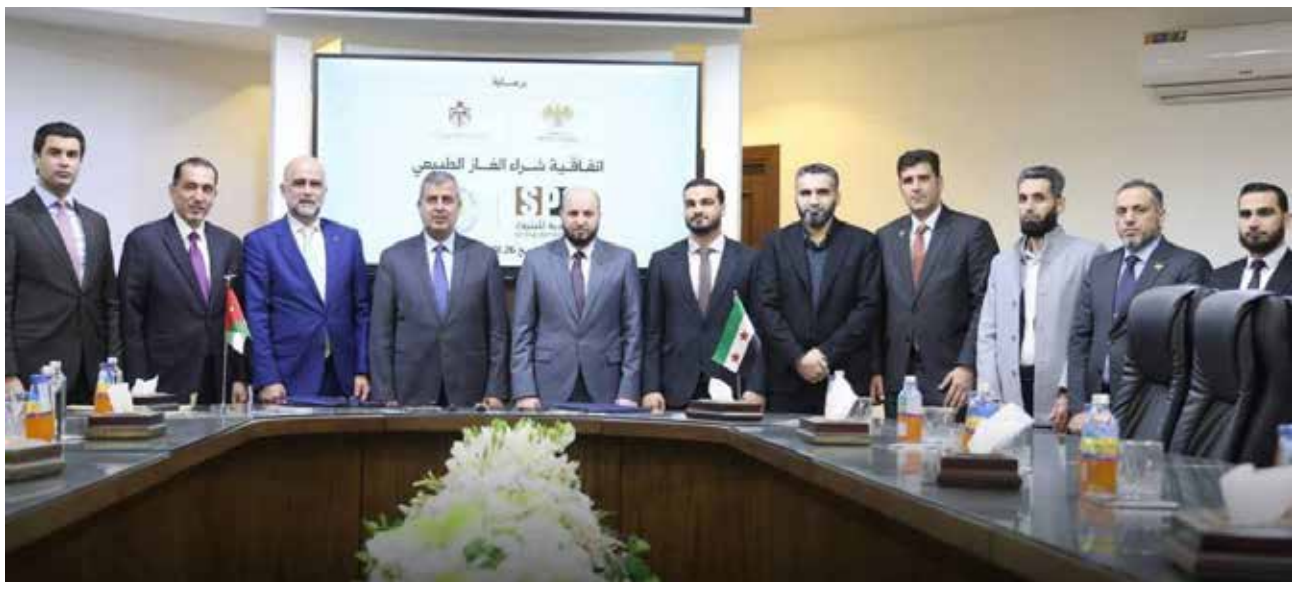

الحرية– زهير المحمد

وقعت الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية اليوم في مبنى وزارة الطاقة بدمشق اتفاقية لشراء الغاز الطبيعي إلى سوريا، وذلك بين الشركة السورية للبترول وشركة الكهرباء الوطنية الأردنية بهدف تأمين كميات من الغاز الطبيعي من خلال الأراضي الأردنية لدعم منظومة الطاقة الكهربائية في سوريا.

أبرمت الاتفاقية بحضور وزير الطاقة المهندس محمد البشير، ووزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني الدكتور صالح الخرابشة، ووقّع عن الجانب السوري نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الغاز في الشركة السورية للبترول المهندس هشام الصالح، وعن الجانب الأردني المدير العام لشركة الكهرباء الوطنية الدكتور سفيان البطاينة، وبحضور السفير الأردني في سوريا الدكتور سفيان القضاة.

ونوه الوزير البشير بأن الاتفاقية تمثّل خطوة مهمة ضمن الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز تزويد قطاع الكهرباء بالوقود اللازم وتحسين موثوقية التغذية الكهربائية، ولا سيما في ظل التحديات التي واجهها قطاع الطاقة خلال السنوات الماضية، مؤكداً أن الاتفاقية تسهم في تنويع مصادر الغاز ورفـع كفاءة تشغيل محطات التوليد، بما ينعكس إيجاباً على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

بدوره، أوضح الوزير الخرابشة أن الاتفاقية تنص على تزويد سوريا بنحو 4 ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي يومياً، أي ما يعادل 140 مليون قدم مكعب، بما يدعم استقرار منظومة الكهرباء السورية.

مؤكداً أن عمليات التزويد بدأت فعلياً منذ الأول من كانون الثاني 2026 بكميات تراوحت بين 30 و90 مليون قدم مكعب يومياً وذلك من خلال باخرة التغويز المستأجرة من الجانب المصري (Energos Force) الراسية في ميناء العقبة حتى نهاية آذار المقبل.

ولفت الوزير الخرابشة إلى أن شركة الكهرباء الوطنية باشرت إجراءات استئجار باخرة تغويز عائمة جديدة (FSRU) لتحل محل الباخرة الحالية بما يضمن استمرارية تزويد الغاز وفق المتطلبات التشغيلية.

وتأتي هذه الاتفاقية في إطار تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين في مجال الطاقة، وبما يلبي جزءاً من احتياجات سوريا من الغاز الطبيعي لدعم قطاع الكهرباء.

بمشاركة أعضاء مجلس الشعب..

مناقشـة واقـع الخدمات والاحتياجات في جبل سمعان بحلب

الحرية– حسن العجيلي

بحث محافظ حلب المهندس عزام الغـريـب مـع عـدد مـن أعـضـاء مجلس الشعب عـن منطقة جبل سمعان إلى جانب المعنيين من الجهات التنفيذية آليات المتابعة الميدانية وتقييم الأداء في القطاعات الخدمية المختلفة والاحتياجات الهامة في المنطقة.

واستعرض المجتمعون بشكل مفصل واقـع العمل فـي المـديـريات الخدمية والصعوبات والتحديات التي تعوق تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة، كما ناقش الحضور جملة من الملاحظات والشكاوى الـتـي وردت مـن المواطنين، وتـم بحث سبل معالجتها ضمن الإمكانات المتاحة وبما يحقق تحسيناً ملموساً في نوعية الخدمات المقدمة.

وأكـد محافظ حلب أهمية التعامل الجدي والمسؤول مع شكاوى المواطنين ومطالبهم، معتبراً أن سرعة الاستجابة والشفافية في العمل تشكلان ركيزتين أساسيتين لتعزيز ثقة الأهالي بالمؤسسات الـعـامـة، مـشـدداً عـلـى ضـرورة تعزيز التنسيق والتكامل بين المديريات الخدمية المختلفة، بما يضمن توحيد الجهود وتفادي الازدواجـيـة في العمل، ويسهم فـي رفـع مستوى الأداء وتحقيق نتائج أفضل على أرض الواقع.

وأشـار المهندس الغريب إلـى أهمية مـشـاركـة أعـضـاء مجلس الشعب في مناقشة الواقع الخدمي والتنموي في المحافظة، مؤكداً أن هذا التعاون يعكس حرص المحافظة على تعزيز التكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بما يخدم المصلحة العامة، مضيفاً إن هذا النهج من التعاون يهدف إلى نقل مطالب المواطنين بشكل مباشر والاستفادة من الملاحظات المطروحة في دعـم الـقـرارات المتخذة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمناطق، إلى جانب متابعة تنفيذها وفق أطر واضحة تقوم على الشفافية والمساءلة.

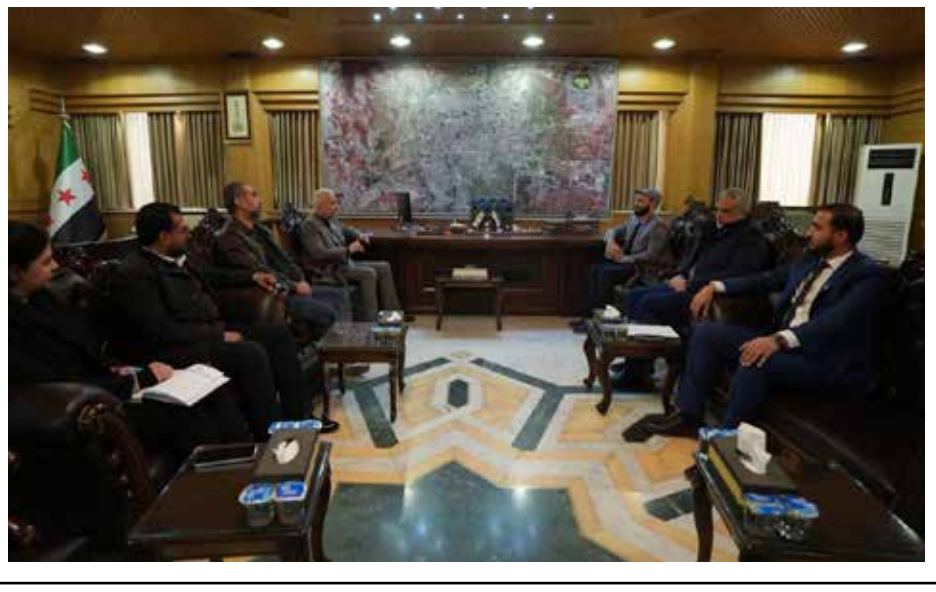

مـن جانبهم أكـد أعـضـاء مجلس الشعب أهمية استمرار هـذه اللقاءات الـدوريـة، لما لها مـن دور فـي توحيد الـرؤى بين الجهات المعنية، ومتابعة الـقـضـايـا الـخـدمـيـة الـتـي تـمـس حياة المواطنين اليومية، كما عرضوا جملة من الملاحظات التي تمت ملاحظتها في جولاتهم الميدانية ولقاءاتهم مع المواطنين، مشددين على ضرورة إيجاد حلول عملية ومستدامة للمشكلات الـمـطـروحـة ولاسـيـمـا فـي مـجـالات الخدمات الأساسية.

ويأتي هذا الاجتماع في سياق توجه عام لمحافظة حلب يهدف إلى تطوير آليات العمل الحكومي، وتعزيز التواصل مع المواطنين، بما يسهم في رفع جودة الخدمات وتحقيق التنمية المنشودة.

بخبرتـــه المعهـــودة..

«وزير النقل» يدخل التكنولوجيا الألمانية الحديثة على خط الطرق

الحرية – محمد زكريا

على الرغم من أن طول الشبكة الطرقية المركزية في سوريا يصل إلى 9058 كم، إلا أن غالبها خارج المواصفة العالمية، حيث الاستثناء الوحيد يتمثل في طريق أريحا – اللاذقية بطول 90 كم، ولعل الأمر المقلق في الموضوع هو أن دور المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية اقتصر خلال السنوات الماضية على الصيانة فقط، حيث لم تُنفّذ مشاريع جديدة طوال 15 عاماً الماضية سوى مشروع أو مشروعين، السبب يعود إلى توقف الحكومات السابقة عن دعـم المؤسسة بالاعتمادات اللازمة لبناء وإنشاء مشاريع طرقية جديدة.

مؤشرات رقمية

وحسب بيانات المؤسسة، فإنها تعمل سنوياً على صيانة الطرق التي تتعرض للحمولات الشاذة بنسبة تصل إلى 20% من إجمالي الوصلات، وتضيف البيانات أن تكلفة إنشاء 1 كم من الشبكة الطرقية (مقطع نموذجي) تصل إلى 5.6 مليارات ليرة سورية، بحارتين ذهاباً وحارتين إياباً مع بانكيت، ما يجعل التكلفة الإجمالية لكامل الشبكة نحو 284 تريليون ليرة، وأوضحت البيانات أن الصيانة تتم وفق النورمات العالمية من معايير فنية موحدة تساعد على بناء طرق ذات جودة عالية

وزارة النقل بخبرة وزيرها الدكتور يعرب بدر تسعى إلى دعم المؤسسة من خلال اكتساب الخبرة في مجال الرصف الطرقي وإجراءات القياسات التقنية لتقييم الطرق والمسح التقني للطرق، ولعل الورشة التي أقامتها الوزارة بالتنسيق مع المؤسسة بهذا الخصوص يوم أمس فيها الكثير من المحاور الفنية التي تساعد المؤسسة في قادم الأيام على البناء عليها.

كما أن الورشة تضمنت الحديث عن التكنولوجيا الحديثة في مجال الرصف الطرقي، وهي تكنولوجيا بالغة الأهمية في المرحلة الحالية، ولا سيما في ظل محدودية الموارد المتاحة خلال الفترة المقبلة، الأمر الذي يفرض ضـرورة وضع برنامج زمني واضـح للأولويات في صيانة الطرق والجسور.

التجربة الألمانية

كما تضمنت الورشة محاضرة تخصصية قدمها عبر تقنية الاتصال المرئي، مسؤول إدارة صيانة وبناء الطرق في وزارة النقل الألمانية الاتحادية المهندس إياد رمضان، استعرض خلالها التجربة الألمانية في بناء الطرق ومسحها تقنياً، مبيناً أهداف المسح التقني وآلياته، ودوره في تعزيز السلامة المرورية وراحة مستخدمي الطريق، فضلًا عن كونه أداة دقيقة تعكس الحالة الفعلية للطريق وتقدّم تقييماً موضوعياً وشاملاً لحالة سطح المسار، كما ناقشت الورشة المشاريع الجزئية ضمن إطار تقييم حالة الطرق، ولا سيما ما يتعلق بـتوفير البيانات الأساسية لنظام المسح التقني، وضمان الجودة، وإعداد جداول البيانات الأساسية من قبل صاحب العمل.

النورمات العالمية

المهندس محمد متعب زكريا أشار إلى أن منظومة الشبكة الطرقية المركزية في سوريا بحاجة إلى إعادة تأهيل من جديد والعمل ضمن النورمات العالمية وفق معايير فنية موحدة تساعد على بناء طرق ذات جودة عالية، آمنة ومتينة حيث هذه المعايير تشمل كل شيء من اختيار المواد إلى التصميم الهندسي والتنفيذ والاختبار

موضحاً أن الرصف الطرقي هو عملية إنشاء طبقة سطحية على الطريق تهدف إلى تحسين قدرة تحمل الطريق، توفير سطح مستوٍ وآمن للمركبات، وحمايته من العوامل الجوية والتآكل الناتج عن حركة المرور. يتكون الرصف عادة من مواد مثل الإسفلت أو الخرسانة، ويُصمم بحيث يوزع الأحمال المطبقة عليه بشكل مناسب على الطبقات التحتية للطريق.

إجراءات القياس

وبين زكريا لـ"الحرية" أن إجـراءات القياسات التقنية لتقييم الطرق (المسح التقني للطرق):تتمثل في جمع البيانات الأولية من تحديد موقع الطريق: باستخدام نظام تحديد المواقع GPS، مع جمع بيانات هندسية مثل عرض الطريق، الانحدار الطولي والعرضي، ونوعية الطبقات، ومن ضمن الإجراءات فحص حالة السطح، من خلال تصوير السطح: باستخدام كاميرات عالية الدقة أو أجهزة تصوير خاصة، مع قياس التشققات والحفر بهدف تحديد نوع وحجم العيوب في الرصف.

تقييم حالة الطرق

وحسب زكريا فإن أهداف المسح التقني للطرق تتمثل في تقييم حالة الطريق بدقة والكشف عن العيوب مثل التشققات، الحفر، التآكل، والانزلاقات في سطح الطريق، إضافة إلى تحليل هندسة الطريق: من خلال قياس الأبعاد الهندسية للطريق مثل العرض، الانـحـدار، المنحنيات، والتقاطعات لضمان مطابقتها للمواصفات الفنية والسلامة، إلى جانب تحديد مواقع الخطر، من خلال رصد النقاط التي تشهد حوادث متكررة أو تشكل خطراً على مستخدمي الطريق، مع رصد وصيانة علامات المرور والإشـارات، فضلاً عن دعم التخطيط العمراني وتطوير البنية التحتية من خلال توفير بيانات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات صيانة الطرق وتحديثها أو توسيعها، كما أن من أهداف المسح التقني للطرق هو تعزيز السلامة المرورية وتقليل الحوادث من خلال تحسين تصميم الطرق وصيانتها بناءً على البيانات المجمعة، كما من الأهداف أيضاً هو توفير قاعدة بيانات رقمية متكاملة تساعد على تسهيل متابعة حالة الطرق بشكل دوري وإجراء التحليلات المستقبلية.

أمطـــار الخيـــر تبشـــر بتنفيذهـــا

الخطة الإنتاجية الزراعية في درعا مقاربة للموسم الماضي

الحرية – وليد الزعبي

أوضـح مدير زراعـة درعـا أن الخطة الزراعية التي جرى اعتمادها للعام الحالي مقاربة لخطة العام الماضي.

وأشـــار فـي تـصـريـح لـ"الحرية" أن المساحات المروية وفق الخطة المقررة تبلغ 21667 هكتاراً منها 17805 سليخاً و 3862 مشجراً، بينما المساحة البعلية فتبلغ 211681 هكتاراً منها 194861 سليخاً و 17007 مشجراً، لافـتـاً إلـى أن المساحة المروية لـم تتغير عـن الموسم السابق إلا بانخفاض بسيط مـقـداره 100 هكتار، ومساحة السليخ البعل زادت على حساب المساحات المتهالكة من الأشجار البعلية.

وبالنسبة لخطة المحاصيل، بيّن مدير الزراعة أنها تبلغ للقمح المروي 9950 هكتاراً والقمح البعل 8700 هكتار، ومن الشعير 41000 هكتار والبقوليات الغذائية 18000 هكتار والبطاطا الربيعية 1145 والخضر على تنوعها 880 هكتاراً والخضر الصيفية على اختلافها 2500 هكتار، أما البندورة الرئيسية فبلغت خطتها 2113 هكتاراً.

وأكد المهندس الزعبي أن الهطولات المطرية الجيدة عززت الموسم الزراعي الـحـالـي وسـاهـمـت بتعويض النقص الحاصل بالمساحات المروية، ومتوقع بنهاية الشهر الجاري أن تكون كامل المساحات مزروعة بالمحاصيل الشتوية، باستثناء الشعير البعل الذي يتوقع أن تكون نسبة تنفيذه أقل من المخطط لتأخر هطل الأمطار لما بعد موعد زراعته، والملاحظ هذا الموسم الأقبال الجيد على زراعة المحاصيل البقولية العلفية مثل الكرسنة والبيقية والجلبانة.

تجدر الإشارة إلى أن الخطة الإنتاجية الزراعية توضع حسب الموازنة المائية والـمـسـاحـات الـقـابـلـة لـلـري الشتوي والصيفي والمساحات القابلة للزراعة البعلية في ضوء الـوارد المطري، حيث يتم استثمار الموارد المتاحة بالشكل الأمثل مع مراعاة الاحتياج إلى المحاصيل على اختلافها والتركيز على محصول القمح كأولوية لأمننا الغذائي.

الحرية
العـدد 29 | السـنة الثانية | الأربعـاء 28 كانـون الثاني 2026 م

لـــم يعـــد رفاهيـــة..

العزل الحـراري ضـرورة صحية واقتصادية وبيئية

الحرية – دينا عبد

يُعد العزل الحراري من أهم الحلول الفعّالة لحماية المنازل من آثار فصل الشتاء، لا سيما الرطوبة الداخلية وارتفاع كلف التدفئة.

حيث أن الكثير مـن المشكلات الـتـي يعاني منها المواطنون داخـل بيوتهم في فصل الشتاء على وجه الخصوص لا تعود إلى الأمطار أو تسرب المياه فحسب، بل إلى ما يُعرف بـ«الرطوبة الداخلية».

وحسب ما ذكر د.سالم خاطر (كلية الهندسة المدنية جامعة دمشق) خلال حديثه لـ"الحرية" أن هناك مواد كثيرة ممكن أن تستخدم في العزل الحراري، لكن علينا التمييز بين حالتين الأولى إذا كانت الأبنية قائمة، والثانية إذا كانت قيد الإنشاء، فإذا كانت قيد الإنشاء ممكن استخدام البيتون العازل أو الذي نطلق عليه البيتون الهوائي أو الفراغي (البلوك) وزنه خفيف ومقاومته عالية جداً وجيد بالعمل، وديمومته تبقى لأكثر من ٥٠ عاماً ويمكن استخدامه وقصه بمنشار خاص، ويعطي عزلاً حوالي (٥) درجات في الشتاء ومثلها في فصل الصيف. (مثلاً: اذا كانت درجة الحرارة داخل المنزل (١٠) درجات تصبح(١٥) درجة في فصل الشتاء، أما في فصل الصيف اذا كانت درجة الحرارة (٣٠) تصبح (٢٥) درجة)، لذلك فله ميزة كبيرة تتمثل في تقليل فروقات درجات الحرارة بين الصيف والشتاء.

أما بالنسبة للبيوت القائمة أوضح د. خاطر فطريقة عزلها متعددة يتم عن طريق عمل إضافات على الجدران وتحسين وضع النوافذ ولكن بمواد أخرى مثل الدهان أو غيرها من المواد ،أو عن طريق عزل خارجي بإضافة طبقة خارج الجدار وممكن عن طريق طبقة عزل داخليه وهذه تخفف الفروقات بين٣-٤ درجات مئوية..

وختم د. خاطر حديثه بالقول: إن العزل الحراري لم يعد رفاهية، بل ضرورة صحية واقتصادية وبيئية، خاصة في ظل ارتفاع كلف الطاقة والتغيرات المناخية، داعياً إلى تعزيز الوعي بأهمية العزل الحراري وتشجيع اعتماده في الأبنية الجديدة والقائمة على حد سواء.

التأثير الاقتصادي

وفيما يخص أهمية العزل الحراري في توفير الطاقة وتأثيره الاقتصادي بين المهندس غسان قضماني المختص في تصنيع التجهيزات الصناعية و المخبرية وأجهزة البحث العلمي أن العزل الحراري يخفض استهلاك الطاقة و يقلل فقدان الحرارة في الشتاء ويمنع دخولها في الصيف ،كما يساعد على تخفيض استهلاك التكييف والتدفئة بنسبة 30-50% حسب نوع العزل وجودة التطبيق، ويقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري واستهلاك الكهرباء المولدة من النفط والغاز.

التأثير على الاقتصاد الفردي:

ولفت م. قضماني إلى أن تخفيض فواتير الطاقة يساعد على توفير مالي شهري يصل إلى 40% من فاتورة التدفئة في الشتاء والتبريد في فصل الصيف .

ويزيد قيمة العقار وذلك لأن المباني المعزولة تحقق قيمة بيع أعلى

وتحقق عائداً استثمارياً جيداً فتكلفة العزل ترجع خلال 3-7 سنوات من خلال التوفير في الفواتير.

التأثير على الاقتصاد المجتمعي

أما تأثيرها على الاقتصاد المجتمعي فيتمثل في خفض الاستيراد وتقليل واردات النفط والغاز لتوليد الكهرباء، مع خلق فرص عمل في قطاعات التصنيع والتركيب والصيانة مع تحقيق الأمن الطاقي وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الخارجية.(حسب م. قضماني)

الفوائد البيئية

وفـي معرض حديثه أشار قضماني إلـى الفوائد البيئية الـتـي يوفرها العزل الحراري ومنها: تـقـلـيـل الانـبـعـاثـات الـكـربـونـيـة الـتـي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخفض التلوث نتيجة تقليل حرق الوقود الأحفوري.

ومـن ناحية التجهيزات الصناعية فـإن العزل الحراري يساهم في رفع كفاءة العمليات، و تحسين أداء الأنظمة الصناعية، وخفض تكاليف التشغيل و توفير في الطاقة المستهلكة في العمليات الصناعية وحماية العمال من درجات الحرارة العالية.

وختم م. قضماني حديثه مبيناً أن العزل الحراري يمثل استثماراً ذكياً يحقق أرباحاً متعددة وتوفيراً مالياً للأفراد، وتنمية اقتصادية للمجتمعات، وحماية للبيئة، ما يجعله عنصراً أساسياً في سياسات كفاءة الطاقة والبناء المستدام.

ظاهـــرة الكـــلاب الشـــاردة..

تؤرق أهالي بعض قرى الشيخ بدر والقدموس.. والحلول غائبة

الحرية – سمر رقية

يشكو أهالي ومزارعو قطاع بلدية حمام قنية وتلة وبشمعة بالإضافة إلى القرى المجاورة بمنطقة الشيخ بدر ، من انتشار ظاهرة الكلاب الشاردة ظاهرة الكلاب الـشـاردة ، إضافة للكلاب التي يتم تربيتها ضمن المنازل والتي لايملك صاحبها شهادة صحية لها .

يؤكد أهالي تلك القرى شكواهم لـ"الحرية" أن الكلاب عملت على إتلاف المزروعات ومساكب التبغ لعدد كبير من المزارعين ، من خلال تقطيع أغطية المساكب البلاستيكية وتخريب كامل للمسكبة أثناء تجوالها ليلاً، ما كبد المزارعين خسائر كبيرة إضافة لحالة الهلع التي تصيب السكان خاصة بعد غروب الشمس وطلاب المدارس صباحاً.

وامتدت هـذه الظاهرة لقرى ريف القدموس الغربي ومنها قرى بارياحا والتون القرق وخربة القبو ، حيث تقوم الكلاب الشاردة في هذا القطاع بإخافة و إيـذاء طـلاب المدرسة في ذهابهم وإيابهم، وخاصة الأطفال الصغار حيث تقوم هذه الكلاب بالنباح بصوت عالٍ والـركـض خلف الأطـفـال ومـن تطوله تمزق لباسه وتعض جسده الصغير ، حتى باتت مصدر رعب للكبير والصغير ، و بعد تسجيل حالات هلع وخوف شديد ، أصبح العديد من الأطفال لا يجرؤون للذهاب إلى مدارسهم إلا برفقة الأهل.

ويطالب الأهالي بوضع حد لهذه الظاهرة بأسرع وقت، من قبل البلديات واتخاذ كافة الإجراءات، لحماية الأطفال والـمـزروعـات، كما يـؤكـدون أنهم لم يـعـودوا قـادريـن عـلـى تـحـمـل هـذه الظاهرة الخطيرة.

" الحرية " تواصلت مع رئيس بلدية حـمـام قنية ظـافـر شاهين لمعرفة الإجـــراءات التي اتخذتها البلدية إزاء الشكاوى الـواردة ، حيث أكد بعد ورود العديد من الشكاوى في قطاع البلدية، قامت البلدية بتوجيه إنذار بالتنسيق مع الجهات المعنية لأصحاب الكلاب للقيام بحبسها ضمن أقفاص وعـدم تركها ضمن المناطق السكنية ، بحيث تجاوب معظم المربين مع الإنذارات.

للعـام الثانـي على التوالـي..

جامعة دمشق تدرج في تصنيف التايمز البريطاني لعام 2026

الحرية- باديه الونوس

للعام الثاني على التوالي تدرج جامعة دمشق ضمن تصنيف التايمز البريطاني للتخصصات لعام 2026، لتكون بذلك واحدة من بين أفضل 1230 جامعة على مستوى العالم في التخصصات الصحية، وفق د. مروان الراعي مدير التصنيف في جامعة دمشق أنها الجامعة السورية الوحيدة التي تم إدراجها في هذا التصنيف المرموق، ما يعكس التقدم الذي تحققه في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

استيفاء الشروط

وأضاف الراعي في تصريح لـ"الحرية": جاءت جامعة دمشق في المركز +1001 في تصنيف التايمز للتخصصات، الذي صدر في الثلث الأخير من كانون الثاني، للعام الثاني على التوالي. وقد تحقق هذا الإنجاز بعد استيفاء الجامعة لشروط التصنيف ومعاييره البالغ عددها 18 معياراً، والتي تشمل السمعة الأكاديمية، وجودة التعليم، ومستوى البحث العلمي، والتعاون الدولي.

وبين أنه تُعتبر هذه المعايير ضرورية لتقييم أداء الجامعات، حيث يتم قياسها من خلال استطلاعات رأي الأكاديميين، وتحليل البيانات المتعلقة بالنشر العلمي، وتأثير الأبحاث، وغيرها من العوامل التي تعكس جودة التعليم والبحث في المؤسسات التعليمية.

تعليم عالي الجودة

وأشار الراعي إلى أنه تُظهر النتائج التي حققتها جامعة دمشق في التصنيف الدولي للعلوم الصحية والطبية التزامها بتقديم تعليم عالي الجودة في مجالات العلوم الصحية والحيوية والطبية، وقسم من النقاط التي حصلت عليها جامعة دمشق في التصنيف يعود إلى تدريس هذه العلوم باللغة العربية.

كما أن السمعة الأكاديمية المرتبطة بالجامعة تلعب دورًا مهمًا في تصنيفها، حيث يتم التعرف على جودة التعليم الذي تقدمه من قبل الأكاديميين والخبراء في المجال.

تحديات

على الرغم من التحديات التي تواجهها الجامعات في سورية، بما في ذلك الظروف الاقتصادية خاصة في ناحية الطلاب، إلا أن جامعة دمشق تمكنت من الحفاظ على مستوى عالٍ من التعليم والبحث. يُشير هذا الإنجاز إلى قدرة الجامعة على التكيف مع الظروف المحيطة بها واستمرارها في تقديم تعليم متميز.

فرصة لتعزيز مكانتها

عن أهمية هذا التصنيف ومدلولاته بين د.الراعي أنه يُعتبر إدراج جامعة دمشق في تصنيف التايمز فرصة لتعزيز مكانتها على الصعيدين المحلي والدولي، يُمكن أن يجذب هذا التصنيف المزيد من الدوليين، ويعزز التعاون مع الجامعات الأخرى، ما يسهم في تبادل المعرفة والخبرات.

الوحيدة

يُشار إلى أن عددًا من الجامعات في الجمهورية العربية السورية قدمت بياناتها للتصنيف، إلا أن جامعة دمشق كانت الوحيدة التي أدرجت بعد استيفائها شروطه. يُظهر هذا الإنجاز التزام الجامعة بتقديم تعليم متميز، ويعكس أيضًا الحاجة إلى تعزيز الجهود في الجامعات الأخرى لتحسين تصنيفاتها.

تعزيز التعاون

وكذلك تسعى جامعة دمشق إلى الاستمرار في تحسين تصنيفاتها العالمية من خلال تعزيز برامجها الأكاديمية، وتوسيع نطاق الأبحاث العلمية، وتعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية الدولية. يُعتبر هذا الهدف جزءًا من رؤية الجامعة لتحقيق التميز في التعليم والبحث، ما يسهم في تطوير المجتمع السوري.ناهيك بأنه يُعتبر إدراج جامعة دمشق في تصنيف التايمز البريطاني للتخصصات لعام 2026 إنجازًا كبيرًا يُعزز من مكانتها كأحد أبرز مؤسسات التعليم العالي في المنطقة. يُظهر هذا الإنجاز التزام الجامعة بتقديم تعليم عالي الجودة، ويعكس الجهود المستمرة التي تبذلها في سبيل تحقيق التميز الأكاديمي.

«المباحث الجنائيـة» بـدرعا يُحذر من عمليـات احتيال عبر روابط مشبوهة

الحرية- عمار الصبح

حذر فرع المباحث الجنائية بدرعا- قسم مكافحة الجرائم الإلكترونية والمعلوماتية، من تزايد الجرائم الإلكترونية في الآونة الأخيرة على مواقع التواصل الاجتماعي، وارتفاع حالات النصب والاحتيال والاختراق عبر التطبيقات الإلكترونية.

ودعا في تعميم أصدره أمس وحصلت "الحرية" على نسخة منه، المواطنين إلى تجنب الضغط على أي روابط مشبوهة يتم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي، وبخاصة تلك المتعلقة بتطبيق شام كاش"، مطالباً بالاعتماد حصرياً على القنوات الرسمية للتطبيقات والخدمات المالية، لضمان حماية بيانات وأموال المواطنين.

وحث التعميم المواطنين على توخي أقصى درجات الحذر عند تلقي أي رسائل أو اتصالات تطالب بتحويل الأموال، أو مشاركة معلومات شخصية أو مالية، داعياً إلى الإبلاغ الفوري عن أي محاولة احتيال أو اختراق يتم ملاحظتها عبر منصات التواصل الاجتماعي أو التطبيقات، إلى قسم الجرائم الإلكترونية بالمباحث الجنائية.

وشدد التعميم على ضرورة الالتزام بالتعليمات، ما يسهم في في حماية المواطنين وممتلكاتهم من المخاطر والجرائم الإلكترونية، ويعزز الجهود المبذولة في مكافحة هذه الظواهر.

ويأتي هذا التعميم في وقت تزايدت فيه حالات الاحتيال عبر روابط إلكترونية مشبوهة وباستخدام أساليب تستهدف سرقة معلومات المستخدمين، وخصوصاً في تطبيق الدفع الإلكتروني "شام كاش"، عبر إعلانات ممولة تنشر على منصات التواصل الاجتماعي. وسَبق أن أصدرت شركة "شام كاش" تحذيراً عاجلاً لعملائها، داعية إياهم إلى الحذر من محاولات الاحتيال التي ينتحل فيها المحتالون هوية ممثلي الشركة.

كما أوصت العملاء بـ"التعامل فقط مع المعتمدين الرسميين لـ"شام كاش" كإجراء أساسي لضمان أعلى درجات الحماية للأموال وتجنّب الوقوع ضحية للعمليات الاحتيالية.

مزارعو التفاح في السويداء يأملون بإنتاج وفير هذا الموسم

الحرية – طلال الكفيري

يأمل مزارعو التفاح بمحافظة السويداء بإنتاج وفير هذا الموسم، خاصة بعد الهطولات الثلجية التي عمت معظم المناطق المُنتجة للتفاح، كون أشجار التفاح تحتاج إلى 1300 ساعة برد تحت الصفر، وهذه المعادلة لا يحققها إلا تساقط الثلوج.

الخبير بالشؤون الزراعية في السويداء الدكتور بيان مزهر أوضح لـ"الحرية" أن الأمطار والثلوج التي هطلت هذا الموسم تعد دون أدنى شك المُنقذ الوحيد لأشجار التفاح، وفي حال استمرار هذه الهطولات على هذا النحو خلال ما تبقى من هذا الشهر والشهر القادم، سيكون واقع أشجار التفاح جيداً جداً، وخاصة في البساتين التي كانت إنتاجيتها متدنية. ومن ناحية ثانية، أشار مزهر إلى أنه ثمة معوقات ما زالت تُشكل حجر عثرة بوجه مزارعي التفاح أهمها التغيرات المناخية المتمثلة بارتفاع درجات الحرارة صيفاً، وانخفاض الرطوبة النسبية وتذبذب معدلات الهطول المطري واضطراب توزع الأمطار خلال موسم الشتاء، إضافة لما ذُكر يعاني الفلاحون من عدم توفر حوامل الطاقة المتمثلة بالوقود والكهرباء بالشكل الأمثل ما انعكس سلباً على الإنتاج من ناحية تخزينه في البرادات، بينما المسألة المهمة التي ما زالت تؤرق المزارعين هي ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج واليد العاملة، غير المتوافقة على الإطلاق مع أثمان مبيع المنتج.

الحرية
العـدد 29 | السـنة الثانية | الأربعـاء 28 كانـون الثاني 2026 م

التنفيذ الخاطىء وراء حادثة انهيار المظلات في سوق الهال بمدينة الباب حلب

الحرية- مصطفى الرستم

أدت الهطولات الثلجية خلال الأيام الماضية في حلب وريفها إلى تراكم الثلوج لاسيما في المرتفعات، ولعل مدينة الباب في ريف حلب الشرقي شهدت حادثة في سوق الهال الجديد حيث سقطت المظلات بعد الهطول الثلجي وتراكمت مما أدى إلى هبوطها.

وبين رئيس نقابة المهندسين في حلب عبد السلام عبد الكريم في تصريح لـ "الحرية" أن النقابة وبعد الانتهاء من تنفيذ محلات سوق الهال الجديد، تم إعداد دراسة للمظلات من قبل مهندسين مختصين وتم عرض الدراسة على أصحاب المحلات لكن لم يتم اعتمادها بحجة ارتفاع التكلفة.

وكشف رئيس نقابة المهندسين بحلب أن تنفيذ المظلات تم من قبل التجار أصحاب المحلات بالتعاون مع حدادين بالإضافة إلى تنفيذها على مراحل، وأضيفت المظلات الوسطية في مرحلة لاحقة دون حسابات إنشائية دقيقة أو مراعاة الأسس الفنية المتعلقة بتوزيع الأحمال على العناصر الحاملة، ولا سيما عند رأس الظفر.

وأكد المهندس عبد الكريم أنه عند تعرض هذه المظلات لأحمال إضافية ناتجة عن تساقط الثلوج، أدى إلى انهيارها نتيجة عدم قدرتها على تحمّل تلك الأحمال، مشيراً إلى أن هذا الحادث وقع في وقت لم تشهد فيه السوق حركة كثيفة وليس ضمن أوقات الذروة، الأمر الذي حال دون وقوع خسائر بشرية وكوارث جسيمة.

وأوصت نقابة المهندسين بإلزام جميع الجهات المنفذة لأي مشروع حيوي أو منشأة عامة بضرورة إعداد دراسات هندسية متكاملة ومعتمدة، تشمل حساب الأحمال والتصميم الإنشائي وفق القواعد والأصول الفنية المعتمدة، ونوهت بضرورة حصر أعمال التنفيذ تحت إشراف هندسي مباشر من مهندسين مختصين ومسجلين أصولاً، وإعادة تأهيل وصيانة وتنفيذ المظلات وفق الشروط والمواصفات الهندسية الصحيحة، وبما يحقق متطلبات السلامة العامة.

كما أكدت نقابة المهندسين أن السلامة العامة مسؤولية قانونية لا تقبل الإهمال أو المجازفة، وتشدد على ضرورة التعامل مع هذه الحادثة وغيرها بمنتهى الجدية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الحوادث مستقبلاً.

ضبط كميات كبيرة من اللحوم الفاسدة ومجهولة المصدر في أسواق حلب

الحرية- جهاد اصطيف

نفذت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة حلب حملات رقابية مكثفة على الأسواق والمحال التجارية، في إطار سعيها المستمر لضمان سلامة المواد الغذائية وحماية صحة المواطنين من الممارسات التجارية غير المشروعة.

وأسفرت هذه الحملات عن ضبط كميات من اللحوم الفاسدة وغير الصالحة للاستهلاك البشري في عدد من مناطق المحافظة، الأمر الذي يثير مخاوف جدية حول سلامة المنتجات الغذائية المطروحة في الأسواق المحلية وتأثيرها المباشر على الصحة العامة.

وأوضح معاون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حلب سعيد سعدو في تصريح لـ"الحرية"، أن دوريات الرقابة اكتشفت أحد المحال التجارية التي كانت تقوم بفرم اللحوم بشكل مسبق، وبعد إخضاعها للفحص من قبل الطبيب البيطري المختص، تبين أنها لحوم دجاج فاسدة وغير صالحة للاستهلاك البشري.

وأشار سعدو إلى أن الكميات المضبوطة قدرت بنحو 500 إلى 600 كيلوغرام، حيث جرت مصادرتها وإتلافها على الفور وفق الأصول القانونية، مع تنظيم ضبط بحق صاحب المحل المخالف.

وفي حادثة أخرى بمدينة الباب في ريف حلب الشرقي، أوضح كركوش كركوش من شعبة تموين الباب أنه بالتعاون مع قوى الأمن في المنطقة، تم ضبط معمل يقوم بترويج لحوم مجهولة المصدر، مؤكداً أنه تمت مصادرة الكميات المضبوطة وإتلافها أصولاً، إلى جانب تنظيم ضبط قانوني بحق المخالف وإحالته إلى القضاء المختص لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

من جانبه، أوضح الطبيب البيطري نور الدين جنيد أن نتائج الفحوصات أظهرت أن اللحوم المضبوطة عبارة عن بقايا جلود طيور ومخلفات ذبائح، إضافة إلى أن تجهيزات التبريد المستخدمة في المعمل غير صالحة، ما يزيد من احتمالية تلوث اللحوم ويجعلها غير آمنة للاستهلاك البشري.

وشددت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك على أهمية استمرار وتكثيف الرقابة على الأسواق والمحال التجارية، ولاسيما تلك التي تتعامل بالمواد الغذائية، داعية المواطنين إلى توخي الحذر عند شراء اللحوم، والتأكد من مصادرها وسلامتها، والإبلاغ عن أي مخالفات.

الجدير ذكره أن تداول اللحوم الفاسدة يشكل خطراً كبيراً على صحة المواطنين، إذ قد يؤدي استهلاكها على المدى القصير إلى حالات تسمم غذائي وأمراض معوية حادة، في حين يمكن أن يتسبب استهلاكها على المدى البعيد في مشكلات صحية خطيرة مثل التسمم المزمن أو أمراض معوية مستعصية.

بأسعار «فلكية»..

اللوز الأخضر يسبق موسمه في بانياس

الحرية – رنا الحمدان

بدأت كميات محدودة من ثمار اللوز الأخضر (العوجا) بالظهور مبكراً في سوق هال بانياس مع بداية الأسبوع الجاري ، وذلك قبل أسابيع من موعد جنيها المعتاد، مسجلة أسعاراً مرتفعة وصادمة قياساً بحجم العرض، إذ تراوح سعر الكيلوغرام الواحد للجملة بين 350_ 500 ألف ليرة.

وأوضح مزارعون من ريف بانياس لـ"الحرية" أن الأمطار الأخيرة ساعدت على نمو الثمار بشكل مبكر، ما شجعهم على قطاف كميات بسيطة وبيعها بأسعار مرتفعة، وأكدوا أن الكميات التي يتم قطافها لا تزال محدودة جداً، إذ لا تتجاوز في معظم الحالات نصف كيلوغرام إلى كيلوغرام واحد، يتم نقلها مباشرة إلى التجار.

واعتبر المزارعون أن ندرة اللوز الأخضر حالياً هي السبب الرئيسي في ارتفاع أسعاره، معتبرين أن البيع في هذه المرحلة المبكرة، رغم قلة الكمية، يشكل فرصة لتعويض الخسائر التي قد يتعرضون لها لاحقاً مع زيادة العرض وانخفاض الأسعار في ذروة الموسم .

من جهته، المزارع محمود علي أشار أنه باع كيلو ونصف الكيلو لصاحب مركز تجميع للوز في سوق هال بانياس، لافتا إلى أن سعر اللوز الأخضر لا يخضع لتسعيرة يومية ثابتة، بل يتراوح بين 300 و500 ألف ليرة سورية للكيلوغرام تبعاً للكمية المعروضة وجودتها.

وأضاف أن هذه الكميات القليلة يتم نقلها أيضاً إما إلى محافظات أخرى (لتضاف تسعيرة شحن للمبلغ المذكور للكيلو) ، وفي أحيان أخرى يتم تصديرها بشكل محدود لدول الجوار ، حيث تجد رواجاً خاصاً لدى محبي اللوز الأخضر ، إضافة إلى السيدات الحوامل اللواتي قد يتوحمن على اللوز في هذه الفترة .

بدوره أكد رئيس رابطة فلاحي بانياس عمار الشيخة لـ الحرية أن بعض المزارعين بدؤوا بالفعل بتنزيل كميات ترويجية أولى من اللوز لسوق هال بانياس للاستفادة من الأسعار العالية بهذه الفترة ، وحول مصير هذه الكميات أشار أن هناك شريحة وقلة مقتدرة من محبي اللوز مستعدة للشراء بهذه الأسعار ، لافتاً أن هذا الظهور المبكر للوز جاء نتيجة إقدام عدد من مزارعي ريف بانياس على قطافه قبل نضوجه الكامل، وعدم انتظار الموسم الذي يبدأ عادة بين نهاية شباط ومطلع آذار ، مستفيدين من قلة العرض في هذه الفترة.

تشخيص واقع سدود الفرات..

تحديات فنية ولوجستية واستحقاقات دعم للكادر البشري

الحرية ـ أنطوان بصمه جي

ترأس محافظ حلب عزام الغريب اجتماعاً تنسيقياً خصص لمناقشة الواقع التشغيلي والفني لسدود نهر الفرات.

وتركزت محاور الاجتماع الذي عقد في مبنى المحافظة بحضور المعنيين بقطاع الموارد المائية، حول تشخيص لأبرز الاحتياجات والتحديات التي تواجه عمل هـذه المنشآت الاستراتيجية، والتي تعد شرياناً حيوياً لتأمين المياه والطاقة الكهربائية للمنطقة، مع طرح آليات عملية لمعالجتها وضمان استمرارية عملها بكفاءة، والوقوف على احتياجاتها التشغيلية الملحة.

واستعرض مدير مؤسسة سد الفرات المهندس هيثم بكور الإطار الإداري للمؤسسة ومسؤولياتها التشغيلية في إدارة سدود الفرات وتشرين والمنصورة، مقدماً عرضاً مفصلاً لأبرز التحديات القائمة.

تمحور النقاش حول عدة محاور أساسية، حيث جرى بحث الوضع الفني للسدود والجهود الجارية لإعادة تشغيل أحد خطوط الإنتاج، مع التأكيد على ضرورة تسريع وتيرة العمل لتعزيز الطاقة الإنتاجية.

وأولى محافظ حلب اهتماماً خاصاً بالكادر البشري، موجهاً بإعداد إحصائية دقيقة بأعداد العاملين تمهيداً لصرف

مكافآت تشجيعية تقديراً لجهودهم الاستثنائية في ظل الظروف الصعبة.

وتناول المجتمعون التحديات الأمنية والفنية، ولا سيما المخاطر الناجمة عن الألغام، مع التأكيد على أولوية السلامة العامة، كما تم تسليط الضوء على الحاجة الملحة لصيانة القواطع الكهربائية ومعالجة الأعطال الفنية لضمان الاستمرارية التشغيلية، وجرى التأكيد أيضاً على ضرورة تأمين حصص المحروقات والدعم المالي الكافي، مع تكليف المؤسسة المعنية بإعداد دراسة شاملة تحدد كل الاحتياجات المالية واللوجستية والبشرية.

وأفضى الاجتماع إلى تعزيز التنسيق بين جميع الجهات المعنية، ومباشرة عملية تقييم فني شاملة لأعمال الصيانة المطلوبة، وتجهيز غرفة عمليات وغرفة اجتماعات خاصة في موقع سد تشرين لتكون مركزاً للمتابعة الميدانية، والإسراع في إنجاز الدراسات المطلوبة تمهيداً لتنفيذها وفق أولويات تحافظ على استدامة عمل السدود.

الجدير ذكره أن سدود نهر الفرات تشكل ركيزة أساسية في تأمين الاحتياجات المائية والكهربائية لمساحات واسعة من الجغرافية السورية، وتأتي هذه المتابعة في إطار الجهود الرامية إلى دعم صمود هذه المنشآت الاستراتيجية والحفاظ على إنتاجيتها.

افتتاح مهرجان سوق التخفيضات «رمضان الخير» في جديدة عرطوز

الحرية – ممدوح عوض

افتتح مساء اليوم مهرجان سوق التخفيضات (رمضان الخير) في جديدة عرطوز برعاية شركة فالكون سكاي لتنظيم المعارض، بمشاركة أكثر من 60 شركة ومؤسسة عالمية ومحلية، في حين يستمر مهرجان سوق التخفيضات حتى الرابع من شهر شباط القادم.

وفي تصريح لـ"الحرية" قال مدير المهرجان عمر الجبان إن افتتاح مهرجان سوق التخفيضات جاء لكسر الأسعار قبل حلول شهر رمضان المبارك على جميع المنتجات المشاركة، مؤكداً أن تخفيضات الأسعار على المواد المعروضة تتراوح بين 10 – 50 % عن السوق المحلية.

وأشار إلى أن الشركات المشاركة في سوق رمضان الخير للتخفيضات تمتاز منتجاتها المعروضة بنوعيات ممتازة وبأسعار منافسة، موضحاً أن معظم المواد المعروضة تتركز في مجملها على المواد الغذائية والمعلبات والزيوت والسمون والمنظفات والتي تناسب حاجيات الشهر الفضيل.

ونوه الجبان بأن هذا المعرض يقام لأول مرة من قبل الشركات المشاركة في ريف دمشق، حيث كانت المشاركة مقتصرة على مراكز المدن الكبيرة.

مرارة التكاليف ترفع أسعار دبس الزبيب في حمص

الحرية- ميمونة العلي

يعاني منتجو دبس الزبيب في حمص من ارتفاع تكاليف الإنتاج بدءاً من أجور فلاحة الكروم وانتهاء بأجور العصر والنقل، ما انعكس على سعر الكيلو للمستهلك حيث يتراوح السعر بين (35- 45) ألف ليرة تبعاً للجودة.

ويبين رئيس اتحاد فلاحي حمص سامر عنقا في حديثه لـ"الحرية"، أن المحافظة رائدة في إنتاج العنب وبالتالي صناعة دبس (الزبيب) المشهور بقيمته الغذائية العالية والجدوى الاقتصادية الجيدة، وتتركز صناعته في ريف حمص الشرقي وبعض قرى الريف الغربي والجنوبي بطرق تقليدية أو حديثة، حيث يبدأ التصنيع الفعلي في شهر كانون الأول للاستفادة من برودة الطقس (حوالي 5 درجات) التي تساعد في جودة المنتج ويتم تكسير الزبيب وتفتيته بواسطة آلات مخصصة (فتاتات) لتحويله إلى مادة ناعمة يسهل استخلاص السكر منها.

ثم تُنقع المادة المفتتة في أوانٍ بيتونية كبيرة تُعرف بـ"التواغير" لمدة تصل إلى 3 أيام، ويتم سحب السائل الناتج الذي يُسمى "الجلاب"، ويُغلى في أوانٍ مخصصة لمدة تقارب 3 ساعات. خلال هذه المرحلة، تُضاف أحياناً "التربة البيضاء"

(الحوارة) لتصفية العصير من الشوائب وإزالة الحموضة، ثم يُترك الدبس ليبرد في خزانات لمدة 48 ساعة حتى يأخذ قوامه الكثيف، ويُعبأ بعد ذلك في عبوات بأوزان مختلفة ويُعرف دبس حمص بجودته العالية، وغناه بالحديد والفيتامينات، ويُستخدم كغذاء أساسي في الشتاء لمد الجسم بالطاقة. وخصوصاً الدبس القرواني (الذي ينتج من منطقة القريتين) فهو من أجود الأنواع نسبة لدرجة حلاوته وقوامه السميك.

ويوضح عنقا أن معاصر الدبس تتركز بشكل أساسي في الريف الشرقي (مثل قرى زيدل، فيروزة، المشرفة، الجابرية- القريتين) والقليل من المعاصر في الريف الجنوبي، ولا يوجد إحصاء رسمي ثابت لعدد المعاصر الصغيرة والتقليدية، ولكن العدد يتجاوز الـ25 معصرة موزعة في الريف الحمصي، وتتأثر التكلفة بشكل مباشر بأسعار المحروقات (للغلي) وأجور النقل، بالإضافة إلى سعر المادة الخام (الزبيب أو العنب) حيث يتطلب إنتاج كيلوغرام واحد من الدبس الصافي ما يقارب من 4 إلى 5 كيلوغرامات من العنب الطازج/ حسب نوعية العنب المنتج منها/ أو حوالي (1_1.5) كيلوغرام من الزبيب المجفف.

وتتقاضى المعاصر الخاصة أجوراً تتراوح عادة ما بين (4-4.5) آلاف مقابل إنتاج كيلوغرام واحد من الدبس بالإضافة إلى 2000 ليرة ثمن العبوة، بالإضافة إلى وقود المعصرة التي تتطلبها عملية العصر والتي يتحملها الفلاح أيضاً. وأضاف عنقا: إن سعر كيلو دبس العنب عالي الجودة ما بين (40-50) ألف ليرة (وقد يزيد حسب التركيز والجودة). ونوه بتأثر الإنتاج أحياناً بدخول أنواع من الدبس التجاري المعتمد على السكر (القطر) والذي يباع بأسعار أرخص من الدبس الأصلي.

بدوره عبد العزيز اليوسف صاحب معصرة بين في تصريح لـ"الحرية" أن تكلفة عصر الكيلوغرام من الدبس هذا الموسم بلغت ٥.٥ آلاف ليرة ويبيعه بسعر ٣٢ ألفاً بالجملة من أرض المعصرة.

موضحاً أن المعاناة من تأمين مادة المازوت انتفت بعد التحرير، وأنه ملتزم بأجور العصر القديمة التي سبقت قرار رفع أسعار الكهرباء، وأن الرغوة الموجودة على سطح عبوات الدبس البلاستيكية الصحية أو المعدنية لا تدل على تعبئته ساخناً مؤكداً أنه يتم تعبئة الدبس بعد تبريده لمدة ٤٨ ساعة وتمنى أن يتم تأمين جهاز تعبئة آلي.

الحرية
العـدد 29 | السـنة الثانية | الأربعـاء 28 كانـون الثاني 2026 م

رغم تراجع سعر الفروج في طرطوس

الوجبـات السـريعة تحافـظ على أسـعارها

الحرية – وداد محفوض

تشهد أسعار الوجبات السريعة في أسواق مدينة طرطوس تبايناً ملحوظاً بين مطعم وآخر ومنطقة وأخرى، في وقت يفترض فيه أن ينعكس انخفاض أسعار اللحوم البيضاء على أسعار هذه الوجبات، إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك.

تباين بالأسعار

وخلال جولة على عدد من مطاعم الوجبات السريعة في المدينة، تراوح سعر سندويشة الشاورما بين 22 و35 ألف ليرة سورية، تبعاً لمكان المطعم ونوعيته، فيما سجل سعر الفروج المشوي ما بين 100 و120 ألف ليرة، والبروستد بين 120 و140 ألف ليرة، وسجل سعر كيلو الشاورما 200 ألف ليرة. كما بلغ سعر سندويشة الكريسبي بين 35 و45 ألف ليرة، في حين تراوح سعر سندويشة البطاطا بين 16 و20 ألف ليرة سورية.

وأعرب المواطن عبد الجليل (40 عاماً)، وهو أب لثلاثة أطفال، عن استغرابه من تفاوت أسعار السندويش بين مطعم وآخر ضمن الحي نفسه، رغم أن هذه المطاعم غير مصنفة، مطالباً بتشديد الرقابة التموينية وتوحيد الأسعار.

بدورها، أوضحت الموظفة عبير داود أنها لم تلمس أي انخفاض في أسعار الوجبات السريعة رغم تراجع أسعار لحم الفروج، مؤكدة أنها اعتادت شراء كيلو شاورما لأطفالها مع تقاضي راتبها الشهري، لكنها تفاجأت هذا الشهر بارتفاع سعره إلى 200 ألف ليرة، مطالبة بتكثيف الدوريات التموينية لضبط الأسواق.

أما العامل المياوم سمير عنجاري، فأشار إلى أنه يشتري بشكل شبه يومي سندويشة بطاطا أو وجبة خفيفة مع زملائه، وأن الأسعار تختلف من منطقة لأخرى، حيث تتراوح سندويشة البطاطا بين 16 و20 ألف ليرة، واصفاً واقع التسعير بـ"الفلتان".

زيادة التكاليف

وعزا عدد من أصحاب مطاعم الوجبات السريعة هذا الارتفاع إلى زيادة التكاليف، بما فيها أسعار الخبز والغاز والكهرباء، إضافة إلى الضرائب المفروضة وتقلبات أسعار المواد الأولية، معتبرين أن هذه العوامل أدت إلى ارتفاع أسعار الوجبات بنسب متفاوتة.

وأكد صاحب مطعم للوجبات السريعة في شارع الثورة بالمدينة أن ارتفاع أسعار الخبز والضرائب بمختلف أنواعها، إلى جانب تحرير أسعار الوقود والزيادة الأخيرة في أسعار الكهرباء، سينعكس حكماً على أسعار الوجبات خلال الفترة القادمة، موضحاً أن تذبذب أسعار الفروج لا يُعد عاملاً كافياً لخفض الأسعار، وأن تصنيف المطعم وموقعه يلعبان دوراً أساسياً في آلية التسعير.

وأشار إلى أن المطاعم تلتزم بالإعلان عن أسعارها وفق التوجيهات الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مع اختلاف التسعير تبعاً للتصنيف والمنطقة.

تحرير الأسعار

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في طرطوس واللاذقية عبد الوهاب السفر، أكد لـ"الحرية"، أنه نظراً لتحرير الأسعار، جرى إلزام أصحاب المطاعم الشعبية والسياحية بالإعلان الواضح والصريح عن أسعار الوجبات، سواء من خلال لائحة إجمالية معلنة أو قائمة تُقدَّم للزبون تتضمن المواد والأسعار.

وبيّن السفر أنه في حال ورود شكوى حول تفاوت الأسعار، يتم التحقق والتدقيق عبر فواتير المواد المستجرة وسبر الأسعار، مؤكداً تسيير دوريات تموينية بشكل مستمر لمراقبة الأسواق.

وحول الرقابة الصحية، أشار إلى تشكيل لجنة مشتركة مع مديرية السياحة لتسيير دوريات على المطاعم السياحية، للتأكد من الالتزام بالاشتراطات الصحية والنظافة العامة، والإعلان عن الأسعار، وحيازة التراخيص اللازمة، في حين تتولى دوريات التموين الكشف على المطاعم الشعبية وغير المرخصة سياحياً واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وأكد مدير التجارة وحماية المستهلك أنه في حال ثبوت المخالفة، يتم تنظيم الضبط التمويني اللازم وإحالة المخالف إلى اللجنة الوزارية المختصة، وفي حال كانت المخالفة جسيمة يُصار إلى إغلاق المنشأة مباشرة إلى حين البت بأمرها أصولاً.

انطلاق أضخم مشروع لإزالة الأنقاض بمدينة دير الزور

الحرية– عثمان الخلف

أطلقت محافظة دير الزور، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، أضخم مشروع لإزالة الأنقاض والردميات في أحياء مركز المحافظة -مدينة دير الزور- والدفع بالمزيد من خطوات إعادة الحياة في الأحياء التي تعرضت لدمار كبير في مساكنها والبنى التحتيّة.

مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدير الزور علي العبد الله، أشار في تصريح لـ"الحرية" إلى أن المشروع الجاري تنفيذه، بالتعاون مع الجهات ذات الشأن في المحافظة، يُعد أكبر مشروع جمع وترحيل الأنقاض منذ بداية تدخلات البرنامج الأممي في محافظة دير الزور .ويهدف المشروع -وفق العبد الله- لإعادة الحياة إلى الأحياء المُتضررة بفعل الحرب، ودوران عجلة الاقتصاد فيها من جديد،بعد استكمال تدخلات أخرى على هذا الصعيد، ومنها إعادة إحياء بعض الأسواق في القلب التجاري للمدينة، وكذلك شبكة الكهرباء، وبقية البنى التحتيّة المُتضررة.

كاشفاً أنه وبموجب العمل الجاري سيتم جمع وترحيل 75 ألف طن، من مناطق مختلفة في المدينة، وهي الأحياء الأكثر تضرراً، لافتاً إلى أن المشروع يوفر فرص عمل للذكور والإناث، حيث استقطب 166 عاملاً وعاملة .

وكانت محافظة دير الزور أطلقت في الخامس من الشهر الجاري حملة شاملة لإزالة الأنقاض وتسوية الشوارع، ضمن عدد من أحياء المدينة الداخليّة، بالتعاون ما بين مديريتي الخدمات الفنيّة والدفاع المدني ومجلس المدينة.

لعدم وجود إنتاج محلي منافس لها..

35 ألف ليرة سعر كيلو «الكسـتناء»

الحرية– حسام قره باش

باعتبارها إحدى ثمار الشتاء وفاكهتها المألوفة، يكثر المعروض من ثمار الكستناء المستوردة في الأسواق حيث يتراوح سعر الكيلو في أسواق دمشق ما بين 25-40 ألف ليرة حسب نوعه وحجمه ومصدره، وارتفاع سعره يقودنا للتساؤل، لماذا لا تدخل وزارة الزراعة الكستناء في خططها الإنتاجية ويوجه الدعم الكافي إلى زراعتها للاستغناء عن الاستيراد؟.

الخبير في الاقتصاد الزراعي وعضو مجلس إدارة جمعية حماية المستهلك بدمشق المهندس حسام القصار، أوضح لـ"الحرية" أن سوريا لا تعد بلداً منتجاً اقتصادياً للكستناء، وإن زرعت فستكون في مساحات محدودة وإنتاجها لا يكاد يكفي جزءاً بسيطاً جداً من الاستهلاك المحلي لها. وقال القصار: حسب علمي لم تُعد أي دراسة جدوى اقتصادية وفنية لشجرة الكستناء كونها ليست بذات القيمة الاقتصادية أو الأهمية التي تحظى بها المحاصيل الزراعية الأخرى في سوريا.

ونوّه القصار بأن الكستناء الموجودة في الأسواق حالياً، منها ما هو كستناء صينية بدرجات متفاوتة من الجودة إضافة إلى الكستناء التركية الأفضل من الصينية بكثير.

وبرأيه، يعود ارتفاع سعر الكستناء في السوق إلى ندرتها وقلة المعروض منها وعدم وجود إنتاج منافس محلي لها.

ومن المعلوم أن شجرة الكستناء في سوريا برية تنمو وتعيش في الغابات الرطبة وموجودة منذ زمن بعيد في الغابات الجبلية الساحلية.

كما يشير القصار، مضيفاً: تحتاج إلى توفر ظروف بيئية معينة لزراعتها من الحرارة والرطوبة والتربة المناسبة، وتوجد مجموعة من أشجار الكستناء في غابات طرطوس الجبلية على ارتفاعات عالية، وتمت زراعتها أيضاً في جبل مشتى الحلو، وهناك غابة كستناء كبيرة في منطقة ضهر القصير بسبب طبيعة أرضها الرملية الحمضية التي لا تنمو شجرة الكستناء إلا فيها كما قال.

إعادة تنشيط خطوط السكك الحديدية..

يعزز جذب الاستثمارات ويخفض التكاليف الاقتصادية

الحرية– آلاء هشام عقدة

شهد العالم خلال العقد الأخير تطوراً سريعاً في قطاع السكك الحديدية العادية وفائقة السرعة، بما يخدم التجارة الداخلية وحركة الاستيراد والتصدير.

ويعتبر تطوير قطاع النقل بشكل عام وقطاع السكك الحديدية بشكل خاص قاعدة أساسية لبناء اقتصاد السوق الحديث، فمن خلال تطوير وسائل النقل الحديثة والمتطورة تُفتح الأسواق المختلفة أمام التبادل التجاري الداخلي والدولي.

ومع عودة الحياة بعد انقطاعها لمدة 15 عاماً في اللاذقية من خلال انطلاق أول شحنة حبوب إلى حلب وذلك بعد القيام بأعمال صيانة عامة وتأهيل للبنية التحتية على كامل مسار الرحلة تعود السكك الحديدية لتؤدي دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة.

خطوة تحمل دلالات اقتصادية وخدمية بالغة الأهمية

ويشير الدكتور ذو الفقار عبود أستاذ العلاقات الدولية في جامعة اللاذقية لـ"الحرية" أن عودة هذا الخط السككي الاستراتيجي تعكس أهمية متزايدة في دعم الأمن الغذائي، وتخفيف الضغط عن النقل الطرقي، وخفض تكاليف الشحن، فضلاً عن دوره في ربط المرافئ بالمناطق الداخلية، بما يعزز حركة التجارة والنقل ويشكّل مؤشراً على استعادة جزء مهم من البنية التحتية للنقل في سوريا.

وحسب عبود فإن عودة النقل عبر السكك الحديدية توفر وسيلة نقل فعالة وموثوقة تربط مختلف المناطق بالمراكز الحضرية، ما يسهم في تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة. بالإضافة لأنها أيضاً تسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل نقل البضائع والمنتجات الزراعية والصناعية، ما يفتح أسواقاً جديدة ويعزز فرص العمل المحلية.

تنمية الاقتصاد الوطني والمحلي

وأضاف عبود تعدّ السكك الحديدية وسيلة نقل صديقة للبيئة مقارنة بوسائل النقل الأخرى مثل السيارات والشاحنات، حيث تقلل من انبعاثات الكربون وتحد من التلوث البيئي، ما يجعلها خياراً مستداماً لدعم التنمية المكانية، حيث يمكن أن تسهم في تحسين جودة الحياة للسكان المحليين وتحقيق توازن بيئي واقتصادي في آن واحد. ويعدّ مشروع الطرق الحديدية في سوريا وخصوصاً الخط المتجه من حلب في الشمال إلى دمشق في الجنوب، ومن الساحل غرب سورية باتجاه حلب من المشروعات المهمة لما له من دور أساسي في تحسين فرص الانتقال والتنقل داخل سوريا وبينها وبين المناطق الأخرى، إضافة إلى نقل الخامات والمنتجات والمواد والسلع.

كما أن للطرق الحديدية دوراً كبيراً في تنمية الاقتصاد الوطني والمحلي فضلاً عن تنشيط الاستثمار وتجارة العبور وتوفير فرص العمل، وبالتالي تحقيق التنمية المكانية المستدامة.

والسكك الحديدية تعدّ ركيزة أساسية للاقتصاد السوري حيث توفر وسيلة نقل آمنة، فعالة، ومنخفضة التكلفة للبضائع والركاب، ما يعزز التجارة، ويزيد من الناتج المحلي الإجمالي، ويخلق فرص عمل، كما تساهم في الاستدامة البيئية عبر خفض الانبعاثات مقارنة بالنقل البري

ومن أبرز جوانب أهمية السكك الحديدية للاقتصاد أنها تعزيز التجارة والخدمات اللوجستية وتُسهل نقل المواد الخام، البضائع، والمنتجات الزراعية والصناعية بكميات كبيرة، ما يفتح أسواقاً جديدة ويزيد من الصادرات والواردات، كما أنها تخفض التكاليف الاقتصادية وتعدّ من وسائل النقل ذات التكلفة المنخفضة والفعالة، حيث يقلل قطار بضائع واحد الحاجة إلى عشرات الشاحنات، ما يوفر الوقود ويقلل تكاليف صيانة الطرق. إضافةً إلى زيادة الاستثمار والنشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات في البنية التحتية، وتنشيط حركة الاستثمار وتجارة العبور (الترانزيت). ويضاف إلى ذلك خلق فرص عمل حيث يمكن توفير وظائف مباشرة في القطاع، بالإضافة إلى وظائف غير مباشرة في التصنيع والخدمات اللوجستية، وأخيراً تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية وتقليل البصمة الكربونية حيث تعدّ السكك الحديدية صديقة للبيئة وتساهم في تقليل انبعاثات الكربون مقارنة بغيرها من وسائل النقل البري.

جامعة اللاذقية تستكمل استعداداتها الخدمية والفنية للامتحانات الجامعية

الحرية ـ سراب علي

بين مدير مديرية الشؤون الهندسية والخدمات في جامعة اللاذقية المهندس محمد ساري عيدو أنه تم إنجاز مجموعة واسعة من الأعمال الفنية والخدمية لضمان سير العملية الامتحانية بسلاسة وتأمين بيئة امتحانية مناسبة للطلاب.

وأوضح عيدو في تصريحه لـ"الحرية" أن المديرية نفذت أعمال صيانة شاملة للإنارة في مدرجات وقاعات عدد من الكليات، بناءً على جولات ميدانية نفذها كادر المديرية، إضافة إلى الاستجابة للكتب الرسمية الواردة من الكليات، وشملت الصيانة كليات العلوم، الحقوق، الهمك، الصيدلة، والتمريض، على أن تستكمل الأعمال في كليتي الزراعة والطب البشري وبقية الكليات غداً.

وأشار إلى أنه تم خلال العام الماضي تنفيذ صيانة لمراكز التحويل الكهربائية في الجامعة بهدف الحفاظ على استقرار التغذية الكهربائية في مباني الجامعة والسكن الجامعي، إضافة إلى فحص مجموعات التوليد الكهربائية في الكليات والتأكد من جاهزيتها لضمان استمرارية التغذية الكهربائية في حال حدوث أي عطل طارئ في الشبكة الرئيسية.

وفيما يخص العملية الامتحانية، أكد عيدو أن الفريق الفني في المديرية باشر بالكشف الفني وصيانة آلات السحب الخاصة بطباعة الأسئلة الامتحانية في شعب الامتحانات بالكليات، حيث أعطيت الأولوية للكليات التي تبدأ امتحاناتها بتاريخ 25 من الشهر الجاري، وعلى رأسها كلية الطب البشري وكلية الصيدلة، تلتها كليات الهندسة الميكانيكية والكهربائية والهندسة المعلوماتية التي تبدأ امتحاناتها بتاريخ 26 من الشهر، وتم الانتهاء من صيانتها بنجاح.

وفي سياق متصل، أوضح عيدو أنه تم التأكد من جاهزية مضخات المياه التي تغذي الكليات والمدينة الجامعية، بما يضمن تأمين الخدمات الأساسية للطلاب في مختلف مواقع الجامعة.

تركيب خطي إنتاج جديدين في مخبز دمسرخو باللاذقية

الحرية – آلاء هشام عقدة

أكد مدير فرع المخابز باللاذقية خالد زيدان لـ"الحرية" أنه يجري العمل حالياً لأعمال تركيب خطّي إنتاج جديدين في مخبز دمسرخو، ويأتي ذلك في إطار خطة تعتمد على نظام الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص، بهدف رفع كفاءة خطوط الإنتاج وتحسين جودة الرغيف.

وأضاف زيدان إن هذا الإجراء يأتي ضمن الجهود الرامية إلى تطوير البنى التحتية، إذ تسهم هذه الخطوة في زيادة الطاقة الإنتاجية وتلبية احتياجات المواطنين، بما ينعكس إيجاباً على الواقع الخدمي والاقتصادي في المنطقة، مؤكداً استمرار العمل على تحديث المخابز وتحسين أدائها وفق الإمكانات المتاحة.

الحرية
العـدد 29 | السـنة الثانية | الأربعـاء 28 كانـون الثاني 2026 م

هـل تنبت أمطـار الشـتاء محاصيل الصيـف؟

الحرية – سراب علي

تشهد سوريا هذا العام موسماً شتوياً غزير الأمطار على امتداد جغرافيتها كاملة، مقارنة بالتوقيت نفسه من الأعوام السابقة ، ما يفتح الباب أمام فرصة استراتيجية لتحويل هذه الثروة المائية إلى دعم للزراعة الصيفية وتعزيز الأمن الغذائي، عبر إدارة فعّالة للمياه السطحية وتوجيهها نحو محاصيل ملائمة.

وأوضح الدكتور نبيل حبيب، اختصاصي المحاصيل في كلية الزراعة بجامعة اللاذقية، أن ضمان أقصى استفادة من مياه الأمطار يتطلب تطبيق معايير فنية دقيقة لاختيار مواقع السدات والسدود الصغيرة، تشمل:

المعايير الجيولوجية والجيو تقنية (استقرار التربة والصخور، نفاذية الأساس) والهيدرولوجية المتكاملة (كميات المياه، حجم المستجمع المائي، كفاءة المفيض)، بالإضافة إلى طبيعة الحوض المائي ومساحته ومعدل الهطولات المطرية السنوية وشدة أو غزارة الجريان السطحي، ويرى أنه من الأفضل اختيار المواقع ذات الأودية القصيرة والانحدارات المتوسطة التي تسمح بتجميع المياه بسرعة وتقليل زمن تعرضها للتبخر.

وأضاف حبيب :كما تعد الخصائص الجيولوجية للتربة عاملاً حاسماً، إذ ينبغي أن تكون صخرية أو قليلة النفاذية للحد من الفاقد بالتسرب، ويؤخذ بالاعتبار عمق الخزان وشكله، حيث يساهم الخزان العميق وصغير المساحة السطحية في خفض معدلات التبخر مقارنة بالخزانات الضحلة الواسعة، إضافة إلى ذلك، يراعى القرب من الأراضي الزراعية المستفيدة لتقليل فاقد النقل، وإمكانية استثمار المياه بالجاذبية قدر الإمكان، فضلاً عن اعتماد تقنيات مساعدة مثل تغطية أجزاء من سطح المياه أو إنشاء مصدّات رياح طبيعية حول الخزانات.

الأكثر ملاءمة

في ظل محدودية المياه وتكرر فترات الجفاف في فصل الصيف ، أشار الدكتور حبيب إلى أن المحاصيل ذات الكفاءة العالية في استخدام المياه هي الخيار الأنسب للزراعة الصيفية، ومن أبرزها، محاصيل حقلية كالذرة الرفيعة (متحملة للجفاف ولها استخدامات علفية)، والسمسم، والبقوليات مثل الفول السوداني واللوبيا، التي تساعد أيضاً في تحسين خصوبة التربة، ومحاصيل الخضار: مثل البندورة والباذنجان والفليفلة، عند ريها بأنظمة حديثة كالتنقيط، لما تحققه من عائد اقتصادي مرتفع مقابل كل قطرة ماء، بالإضافة للنباتات الطبية والعطرية: مثل الزعتر والكمون والكزبرة والاستيفيا كخيار استراتيجي، والتي تستهلك مياهاً قليلة وتتمتع بقيمة تسويقية عالية محلياً وتصديرياً.

أصناف محلية تتحمل العطش

وأكـد الاختصاصي الزراعي أن سوريا تمتلك ثـروة وراثية ثمينة من الأصناف المحلية المتكيفة تاريخياً مع الجفاف وشح المياه ، كمحاصيل الحبوب: أصناف محلية من القمح والشعير، والبقوليات أصناف من العدس والحمص، والأشجار المثمرة ذات السلالات المحلية من الزيتون والتين والعنب ذات تحمل عال للإجهاد المائي.

وأضاف: تكمن أهمية هذه الأصناف في كونها قاعدة وراثية ثمينة يمكن تطويرها عبر برامج التحسين الوراثي والانتخاب المدروس لرفع إنتاجيتها مع الحفاظ على قدرتها التحملية، الاستثمار في البحث الزراعي المحلي وحفظ هذه الأصول خطوة محورية لتحقيق الأمن الغذائي في مواجهة التغير المناخي.

الزراعة المحمية حل واقعي

يُعد التحول نحو الزراعة المحمية (البيوت المحمية) خياراً اقتصادياً وتقنياً واعداً لإنتاج محاصيل صيفية عالية القيمة في ظل شح المياه، كما بين حبيب ، وأضاف: تخفض البيوت المحمية استهلاك المياه بنسبة ٤٠–٦٠% مقارنة بالزراعة المكشوفة، بفضل التحكم الدقيق بالري والظروف المناخية الداخلية، وتضاعف الإنتاجية، وتسمح بإنتاج محاصيل خارج موسمها الطبيعي، ما يرفع العائد الاقتصادي للمساحة والمياه معاً، وتتطلب بنية تحتية مناسبة وتدريباً للكوادر الزراعية، لكنها تشكل حلاً استراتيجياً للزراعة المستدامة.

منعت الاستغلال والطوابيـر..

توزيع الغاز على البطاقة الشخصية أو العائلية لم تحل الأزمة نهائياً

الحرية – رحاب الإبراهيم

أطلت مشكلة توزيع الغاز برأسها في مدينة مصياف، أسـوة بجميع المناطق في مدينة حماة، وسط محاولات عديدة لمعالجتها ومنع استغلال المواطنين عبر طلب أسعار زائدة، والحيلولة بذات الوقت دون تشكل طوابير الازدحـام المشؤومة، وبناء عليه أصدر مجلس مدينة مصياف قراراً موجهاً إلى مراكز توزيع الغاز المعتمدة في المدينة يقضي بتشديد آلية التسليم ومنع أي شكل من أشكال الاستغلال أو التلاعب.

وأكد القرار على ضرورة تسليم أسطوانة غاز واحدة فقط لكل مواطن، وذلك حصراً بموجب وثيقة رسمية تثبت الشخصية، كالبطاقة الشخصية أو دفتر العائلة، في خطوة تهدف إلى الحد من الطلب الزائد والاتجار غير المشروع بالمادة عبر الوسطاء، مع التأكيد على متابعة التنفيذ واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

خطوة جيدة

"الحرية" رصـدت آلية توزيع الغاز المنزلي حسب القرار المعلن، ومعرفة آثاره في تأمين هـذه المادة الأساسية للمواطنين من دون اضـطرارهـم إلـى دفـع مبالغ إضافية في ظل ظـروف اقتصادية ومعيشية ضاغطة، أو الوقوف لساعات لتأمين اسطوانة غاز في أجواء باردة تقصم الظهور، وهنا أكدت السيدة الثلاثينية رنيم عفيف "أم لثلاثة أبناء " أنها لم تعاني إطلاقاً في تأمين اسطوانة الغاز، التي تبقى لديها وقت طويل جراء اعتمادها حالياً على مدفأة الحطب كحال أغلب سكان قرى مصياف، حيث أخـذت البطاقة العائلية إلى معتمد القرية حينما وردت أسطوانات الغاز المطلوبة كما جرت العادة، ولم يستغرق الأمر سـوى دقائق قليلة فقط، حيث عـاد زوجها بأسطوانة الغاز إلى البيت دون دفع أي مبالغ إضافية كما يروج.

في حين يشير الرجل الخمسيني علاء يوسف "مهنة حـرة" أنـه اضطر إلـى شراء أسطوانة الغاز بسعر مرتفع كون العائلة تعتمد على الغاز بشكل أساسي، حيث لم يكن أمامه خـيارات أخـرى في ظل نقص المادة في مدينة مصياف، مشيراً إلى أنه اشتراها قبل اعتماد الآلية الجديدة، التي برأيه تعد جيدة لكنها لا تحل المشكلة من جذورها طالما لا توجد كميات تغطي احتياجات المواطنين، الذين قد يعتمد بعضهم على الغاز في التدفئة في ظل عدم قدرتهم على شراء المازوت والحطب أو الاعتماد على الكهرباء جـراء اسعارها المرتفعة قياساً بالأجور المنخفضة.

منعت الاستغلال

"الحـرية" تواصلت مـع رئيس مجلس مدينة مصياف محمد الشيخ حسن لمعرفة نتائج تطبيق قرار توزيع اسطوانة غاز واحدة على البطاقة العائلية أو الهوية الشخصية ودوره من الحد من مشكلة توزيع هذه المادة الأساسية، حيث بين أن القرار يمثل خطوة مهمة لتنظيم عملية التوزيع ومنع أي شكل من أشكال الاستغلال أو التلاعب، لكن عند النظر بشكل واقعي، فالقرار لا ينهي الأزمة بشكل كامل.

مشكلة بالتوريد

ولـفـت الـشـيـخ حـسـن إلـى تسليم المعتمدين كـمـيـات أكـبـر سـاهـم في تخفيف الضغط والازدحام، حيث وزع مئات اسطوانات الغاز خلال الأيام القليلة الماضية، وقد لحظ أنه خلال ساعات المساء أن الغاز كان متوافر لكن لا يوجد زبائن، وهذا يدل على أن المشكلة بالتوريد، ما يتطلب زيادة الكميات حسب حاجة السوق، فهذا الإجراء الأهم الذي يمنع تشكل السوق السوداء.

وعند السؤال عن الفترة الزمنية لاستمرار العمل بهذه الآلية أكد رئيس مجلس مدينة مصياف استمرار العمل بها لحين انتظام عملية التوريد وزيادة الكمية الواردة لتغطي طلبات المواطنين، مشيراً إلى أنه رغم عدم فاعلية الطريقة الحالية بنسبة مئة بالمئة إلا أن تأثيرها واضح ولاقـت استحسان من المواطنين وخاصة أنها منعت تشكيل الطوابير سيئة الصيت.

«برد قارس ودفء مفقود»..

شتاء حلب يكشـف فجوة مؤلمة بين وفـرة الطاقـة وعجز الجيوب

الحرية – جهاد اصطيف

مـع عـودة المـنـخـفـضات الـجـوية وتساقط الثلوج على المرتفعات، ودخول البلاد في ذروة الشتاء المعروفة شعبياً بـ "أربعينية الشتاء" أو "المربعانية" الممتدة من 25 كانون الأول حتى 2 شباط، تتجدد معاناة السوريين مع التدفئة، ولاسيما في مدينة حلب، حيث يبدو الشتاء هذا العام أكثر قسوة، ليس فقط بسبب انخفاض درجات الحرارة، بل بفعل الأعباء المعيشية الثقيلة التي تحاصر الأسر من كل اتجاه.

وعلى الرغـم مـن التحسن النسبي في توافر حوامل الطاقة مقارنة بسنوات سابقة، إلا أن المفارقة المؤلمة تكمن في أن الوفرة لم تتحول إلى دفء فعلي، في ظل ارتفاع التكاليف إلى مستويات تفوق القدرة الشرائية لمعظم المواطنين.

تشير تقديرات محلية إلـى أن الأسـرة السورية تحتاج وسطياً إلى نحو 4 ليترات مازوت يومياً للتدفئة، أي ما يعادل "بيدون 20 ليتراً" كل خمسة أيام تقريباً، بتكلفة تصل إلى نحو 100 ليرة جديدة لليتر الواحد حتى باب المنزل، ومع امتداد الموسم البارد تصل تكلفة التدفئة بالمازوت وحدها إلى قرابة 10 آلاف ليرة جديدة، وهو رقم يتجاوز الدخل الشهري لشريحة واسعة من الأسر.

يقول محمود طبشو، عامل يومي من حي صلاح الدين خلال حديثه لـ"الحرية": "بتنا نشتري المازوت بالليتر، نشعل المدفأة ساعـة أو ساعتين فـي المـسـاء فقط، ونطفئها باكراً، البطانيات أصبحت وسيلة التدفئة الأساسية لدى الكثير من الأسر".

هـذا الـواقـع أعـاد ظـاهـرة الـشـراء بالكميات القليلة جداً إلى الواجهة، حيث باتت الأسر تشتري حاجتها اليومية فقط، دون قدرة على التخزين أو التخطيط لبقية الشتاء، وهنا تـرى لميس صالح مدرسة أن الجهات المعنية عملت على ضمان توافر المادة خلال فصل الشتاء، مشيرة إلى أن المازوت متاح بكميات كافية قياساً بالسنوات الماضية.

وقالت: إن تحسن التوافر يعود على ما يبدو إلى خطط توزيع أكثر مرونة وتسهيل عمليات النقل، إضافة إلى ضبط عمليات البيع ومنع الاحتكار قدر الإمكان، لكنها أقرت في الوقت ذاته بأن الأسعار تشكل عبئاً حقيقياً على المواطنين، بالخصوص أن معظم الموظفين يعتاشون على رواتبهم الضئيلة، الأمـر الـذي يضطرهم للتقليل من الاحتياجات الأساسية، لأن التدفئة بالنسبة لهم أصبحت ترفاً، مردفة : أنا وأسرتي نكتفي بالبطانيات والحرامات.

بدوره عبدو أحمد طالب جامعي يقول: "إضافة إلـى دراسـتـي أبحث عـن أعمال جانبية، ومع ذلك لا يمكنني تغطية جميع نفقات البيت، أبـي المسن كـان يشتري المازوت رغم سعره المرتفع، لكننا الآن نعتمد على بطانية كهربائية، من الكهرباء التي نوفرها للإنارة فقط، وهذا يعني أننا غالباً ما ننام في البرد".

ساعات أطول وفواتير صادمة

في مقابل المازوت، شهدت الكهرباء هذا الشتاء تحسناً ملحوظاً في ساعات التغذية، إلا أن هذا التحسن لم ينعكس ارتياحاً لـدى الأهـالـي، بل تحولت فواتير الكهرباء إلى مصدر قلق يومي وحديث واسع في الشارع الحلبي.

وحسب شكاوى المواطنين، فإن أقل فاتورة جرى دفعها بلغت نحو 5 آلاف ليرة جديدة، وذلك دون استخدام الكهرباء للتدفئة أو الطبخ، فيما اضـطـر كـثـيـرون إلـى تعطيل المكيفات الكهربائية بشكل كـامـل، خـشـيـة وصـول الفواتير إلـى أرقـام بالملايين.

يـقـول مـحـمـد أحـمـد، صاحب متجر في حي بني زيد: "نطفئ معظم الأجهزة، ونستخدم الكهرباء للإنارة فقط، ومع ذلك نخشى أن تكون الفاتورة صادمة، ولا نجرؤ على استخدامها للتدفئة".

الغاز المنزلي

الغاز المنزلي بدوره يشهد توافراً واضحاً هذا الشتاء، إلا أن سعر الأسطوانة جعلها بعيدة عن متناول الكثير من الأسر، فالأسرة تحتاج على الأقـل إلـى أسطوانة شهرياً للطبخ فقط، بينما يـؤدي استخدامها للتدفئة إلى استهلاك أسطوانة كل 10 أيام تقريباً.

تقول سلمى اصطيفي، ربة منزل من حي الأشرفية: نستخدم الغاز للطبخ فقط، ونفصل المدفأة فـوراً، لا نستطيع تحمل كلفة استخدامه للتدفئة، ويؤكد موزعو الغاز أن الطلب موجود، لكن الشراء بات محسوباً بدقة شـديـدة، في ظل تعدد الأولويات المعيشية.

الحطب

ورغـم شـدة الـبـرودة، شهدت أسـواق الحطب تـراجـعـاً ملحوظاً فـي الطلب، سواء في المدينة أو الريف، نتيجة نقص المعروض وارتفاع الأسعار من جهة، وتوافر المازوت –ولو بكميات محدودة– من جهة أخرى.

ويرى سعيد عبد الغفور مختص في شؤون الطاقة أن الحطب لم يعد خياراً عملياً كما فـي الـسـابـق، بسبب تراجع الموارد الحرجية وارتفاع تكاليف النقل، ما أفقده دوره كبديل اقتصادي للتدفئة.

آثار صحية واجتماعية مقلقة

لا تقتصر تداعيات ضعف التدفئة على الجانب المعيشي فحسب، بل تمتد إلى الصحة العامة، خاصة لدى الأطفال وكبار السن، أطباء في مشافي حلب أشاروا إلى ازديـاد حـالات التهابات الجهاز التنفسي وأمراض البرد، نتيجة التعرض لدرجات حرارة منخفضة داخل المنازل، لأن البرد الشديد في المنازل يفاقم المشاكل الصحية، في حالات كثيرة، ونصحوا المرضى باستخدام الأغطية الثقيلة ولكن للأسف لا يمكن لجميع الأسر تحمل نفقات التدفئة.

كما انعكس هذا الواقع اجتماعياً، حيث قلصت العائلات ساعات السهر والتجمعات المنزلية، وفرضت على نفسها أنماط عيش قسرية عنوانها الترشيد القاسي والاحتمال.

بين وفرة الموارد وضيق الحلول

ويرى الخبير الاقتصادي أمير حلبي في حديثه لـ"الحرية" أن جوهر المشكلة لا يكمن في التوافر بحد ذاته، بل في الفجوة المتسعة بين الدخل وتكاليف الطاقة، محذراً من أن استمرار هذا الواقع قد يحول التدفئة إلى امتياز طبقي، ويعمق الفوارق الاجتماعية، خصوصاً في فصل الشتاء، خاصة أن البلاد تشهد معدلات تضخم مرتفعة، ما يعكس تدهور القدرة الشرائية للأسر.

مضيفاً إن ارتفاع أسعار المازوت والغاز والكهرباء يعكس الـقـدرة الاقتصادية للمواطنين، وبالرغم من تحسن توافر هذه المواد، فإن تأثيرها على دخل الأسرة أصبح كارثياً، فالأسرة التي تعتمد على الغاز للتدفئة قد تحتاج إلى 5 آلاف ليرة من العملة الجديدة شهرياً وهو ما يفوق قدرة الكثير من الأسر في ظل الأجـور الحالية، مقترحاً تقديم دعم مباشر للفئات الأكثر تـضـرراً، وإمكانية دعـم مشاريع الطاقة البديلة، بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر فـي سياسات تسعير الكهرباء وضمان توافرها بأسعار معقولة.

اختبار قاسٍ لقدرة الناس

فـي حـلـب، لـم يـعـد الـشـتـاء مجرد فصل عابر، بل اختبار قاسٍ لقدرة الناس على الصمود، فبين مازوت يشترى بالليتر، وكـهـربـاء تستخدم بحذر الـخـوف، وغـاز متوفر لمن يملك ثمنه، يقف المواطن في مواجهة برد لا يرحم وجيوب لم تعد تحتمل، ومع استمرار "الأربعينية" وتوالي موجات الصقيع، يبقى السؤال مفتوحاً: هل تتحول وفرة الطاقة إلى دفء حقيقي في بيوت السوريين، أم يبقى الشتاء عنواناً إضافياً لمعاناة يومية مفتوحة؟.

المشاريع الصغيرة في سوريا بين الإهمال والضغط

الحرية – نهلة أبو تك

في كل مرة يُغلق فيها مشروع صغير أبوابه، لا يُسجَّل الحدث في البيانات الاقتصادية بوصفه خسارة وطنية، بل يُختصر غالباً في خانة فشل فردي.

غير أن تكرار الظاهرة، واتساع رقعتها، وتحولها إلى نمط شبه دائم، يفرض سؤالاً أعمق: هل المشكلة في أصحاب هذه المشاريع، أم في البيئة التي تعمل داخلها؟

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في معظم الاقتصادات المستقرة العمود الفقري للإنتاج وفرص العمل، والحاضنة الطبيعية للطبقة الوسطى، لكن في الواقع السوري، ما تزال هذه المشاريع تتحرك في مساحة رمادية، لا تحظى بالدعم الكافي، ولا تتمتع بالحماية اللازمة، ولا تُعامل بوصفها أولوية تنموية حقيقية.

بين الخطاب الرسمي والواقع

نظرياً، تحضر المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقوة في الخطاب الاقتصادي، بوصفها أداة لخفض البطالة وتنشيط السوق. أما عملياً، فيواجه أصحابها سلسلة من التحديات المتراكمة، أبرزها: صعوبة الوصول إلى التمويل بشروط واقعية، كلف تشغيل مرتفعة لا تتناسب مع حجم المشاريع، تشريعات موحدة لا تميز بين الصغير والكبير، و منافسة غير متكافئة مع كيانات تمتلك قدرة أعلى على التحمل.

هذا التناقض بين الخطاب والممارسة يضع هذه المشاريع في موقع هش، ويجعل استمراريتها مرتبطة بالقدرة على الصمود الفردي، لا بوجود منظومة اقتصادية داعمة.

دعم المشاريع الكبرى... ضرورة أم اختلال؟

لا خلاف على أهمية المشاريع الكبرى في القطاعات الاستراتيجية، كالبنى التحتية أو الصناعات الثقيلة، غير أن الإشكالية تظهر حين يتحول هذا الدعم إلى مسار شبه وحيد، لا يوازيه تمكين فعلي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا السياق، يقول الخبير والمدرب في التنمية البشرية مهند الحمادي لـ"الحرية" إن الاقتصاد المتوازن لا يقوم على إقصاء طرف لصالح آخر، بل على توزيع الأدوار وضبط العلاقة بين المشاريع الصغيرة والكبيرة، محذراً من أن ترك المشاريع الصغيرة لمواجهة السوق وحدها يولد اختلالاً تدريجياً في بنية السوق، ينعكس تراجعاً في المنافسة وتقلصاً في فرص العمل وتآكلاً في الطبقة الوسطى.

قضية اجتماعية بامتياز

لا يمكن التعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفها ملفاً اقتصادياً تقنياً فقط، فهي تمسّ بشكل مباشر الاستقرار الاجتماعي، فكل مشروع صغير ناجح يعني دخلاً مستقراً لأسرة.

وفي المقابل، كل مشروع يُغلق يضيف عبئاً جديداً على سوق العمل، ويغذّي الاقتصاد غير المنظم، ويعمّق الإحساس بعدم الأمان الاقتصادي.

يرى الحمادي أن تحميل المشاريع الصغيرة مسؤولية تعثرها هو تبسيط مخلّ للمشهد الاقتصادي، مؤكداً أن المشكلة لا تكمن في ضعف المبادرة أو قلة الرغبة في العمل، بل في بيئة تشغيل غير متوازنة.

ويضيف: «حين يُطلب من مشروع صغير أن يلتزم بذات الأعباء الضريبية والإدارية المفروضة على مشروع كبير، فنحن عملياً ندفعه نحو الهشاشة أو الإغلاق».

كما يشير إلى أن غياب الحماية الاجتماعية للعاملين في هذه المشاريع يزيد من هشاشتها، محذراً من أن أي اقتصاد لا يحمي مشاريعه الصغيرة، يغامر باستقراره الاجتماعي على المدى المتوسط.

الحاجة إلى مقاربة مختلفة

ويؤكد الحمادي أن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يعني إعفاءات مطلقة أو تسهيلات غير مدروسة، بل يتطلب سياسات تمويل تتناسب مع طبيعة هذه المشاريع ونظاماً ضريبياً تدريجياً يراعي الحجم والقدرة وتشريعات مرنة تشجع على الاستمرار لا الانسحاب، وتعزيز دور النقابات وحماية حقوق العاملين.

هذه المقاربة لا تضر بالمشاريع الكبرى، بل تعيد التوازن إلى السوق، وتمنع تمركز القوة الاقتصادية في يد فئة محدودة.

سؤال التنمية المؤجل

في مرحلة يُعاد فيها الحديث عن التعافي وإعادة البناء الاقتصادي، يبرز سؤال أساسي:

هل يُراد للاقتصاد أن ينمو من الأعلى فقط، أم من القاعدة أيضاً؟

إن تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يشكل عبئاً على الدولة، بل استثمار في الاستقرار والعدالة واستدامة النمو.

فاقتصاد بلا طبقة وسطى، هو اقتصاد مهدد بالتآكل من الداخل.

التعليم الريفي في اللاذقية

خطوة لزيادة الوعي البيئي والتحول نحو الإنتاج

الحرية – سراب علي

يمثل التعليم الريفي في اللاذقية خطوة حيوية نحو تعزيز الوعي البيئي لدى الطلاب، ومن المتوقع أن تشهد مدارس الريف تطوراً كبيراً في تقديم تعليم بيئي وزراعي يتماشى مع احتياجات العصر، إذا ما توفر الدعم والتعاون من مختلف الجهات المحلية والدولية.

إذ بينت رئيس شعبة التعليم الريفي في مديرية تربية اللاذقية رشا ناصر ميكائيل في تصريحها لـ"الحرية" إلى الدور الحيوي الذي تلعبه شعبة التعليم الريفي في تحسين مستوى التعليم في المناطق الريفية بالمحافظة، وذلك من خلال تفعيل المناهج البيئية والزراعية في المدارس الريفية بما يتناسب مع خصوصيات هذه المناطق.

19 مدرسة ريفية

وفي حديثها حول أهداف شعبة التعليم الريفي أكدت ميكائيل أن الشعبة تسعى إلى النهوض بواقع المدارس الريفية بحيث تصبح "وحدة بيئية منتجة متكاملة"، عبر تنفيذ مشاريع تشجير وزيادة الغطاء النباتي في المدارس، فضلاً عن تنظيم حملات توعية بيئية مستمرة، كما يتم التركيز على تنفيذ نشاطات بيئية في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي.

وأشارت ميكائيل إلى أن شعبة التعليم الريفي تستهدف المدارس التي تحمل صفة "ريفية"، وعددها 19 مدرسة موزعة على مختلف المناطق التعليمية في المحافظة، وتتمثل شروط الحصول على هذه الصفة في توفر مساحة قابلة للزراعة، ووجود دوام دراسي واحد من الصف الأول إلى السادس، بالإضافة إلى ذلك، تشمل التوعية البيئية كل مدارس المحافظة، مع تركيز خاص على مدارس الحلقة الأولى، وذلك للتركيز على نشر الوعي البيئي لدى الطلاب منذ المراحل المبكرة من تعليمهم.

مشاريع تعليمية متنوعة

ومن أجل ضمان نجاح تطبيق المناهج البيئية والزراعية، أكدت مكائيل أن شعبة التعليم الريفي نظمت دورة تدريبية لمعلمي مادة التربية الزراعية ومديري المدارس الريفية بإشراف مهندسي الشعبة، وتستهدف هذه الدورات تزويد المعلمين بالمهارات والوسائل التعليمية الحديثة التي تساهم في تعزيز تطبيق المنهاج بشكل عملي وفعّال، كما يتم التنسيق المستمر مع المعلمين لتقديم الدعم اللازم ومتابعة الأنشطة الطلابية المتعلقة بالتربية الزراعية. وأضافت ميكائيل: تدير شعبة التعليم الريفي مشاريع تطبيقية متكاملة في المدارس الريفية، ضمن مختلف أقسام منهاج التربية الزراعية، مثل الزراعية، وتصنيع الغذاء، وتربية الحيوان.

أمل في التعاون

رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها شعبة التعليم الريفي في اللاذقية، إلا أن ميكائيل أشارت إلى أنه لا يوجد حالياً أي تعاون مع منظمات حكومية أو دولية لدعم التعليم البيئي في المدارس الريفية، وأعربت عن أملها في أن يتم التنسيق مع هذه الجهات لدعم المشاريع الزراعية والتنموية، بما يسهم في رفع سوية التعليم البيئي وتوسيع نطاقه ليشمل جميع فئات المجتمع.

الفينيق حسين صقور في «سبر الأغوار»..

نصوص إبداعية نقدية تبحث في أعمال الرواد

الحرية– لبنى شاكر

اعتاد الفينيق حسين صقور أن يتعاطى مع الجماليات بأريحيّة، تاركاً لنفسه حرية الذهاب حيث تشعر بأنّ لديها ما تقوله سواء كان أدباً أم تشكيلاً، ومن ثم كان في رصيده توليفةٌ غنيّةٌ من التجارب، جزءٌ منها في كتابة القصة القصيرة والشعر في مجموعتيه "حين تشتعل الحروف" و"وطن الفينيق"، مُضافاً إليها عدة معارض فردية منها "دموع آدم"، "احتواء"، "بقايا إنسان"، "إيقاعات نازفة"، وفي سياقها كتابته للنقد التشكيلي بأسلوبٍ أدبي، تكللت بصدور كتابه "سبر الأغوار" عن الهيئة العامة السورية للكتاب، متضمناً نصوصاً وقراءاتٍ نقدية لفنانين سوريين من جيل الروادِ والأجيال القريبة منهم.

من مهام النقد الكشف عن الخفايا التي تُعطي العمل قيمة استثنائية

للمزيد عن المُنتج الجديد، التقت "الحرية" الفنان والباحث التشكيلي الفينيق حسين صقور.

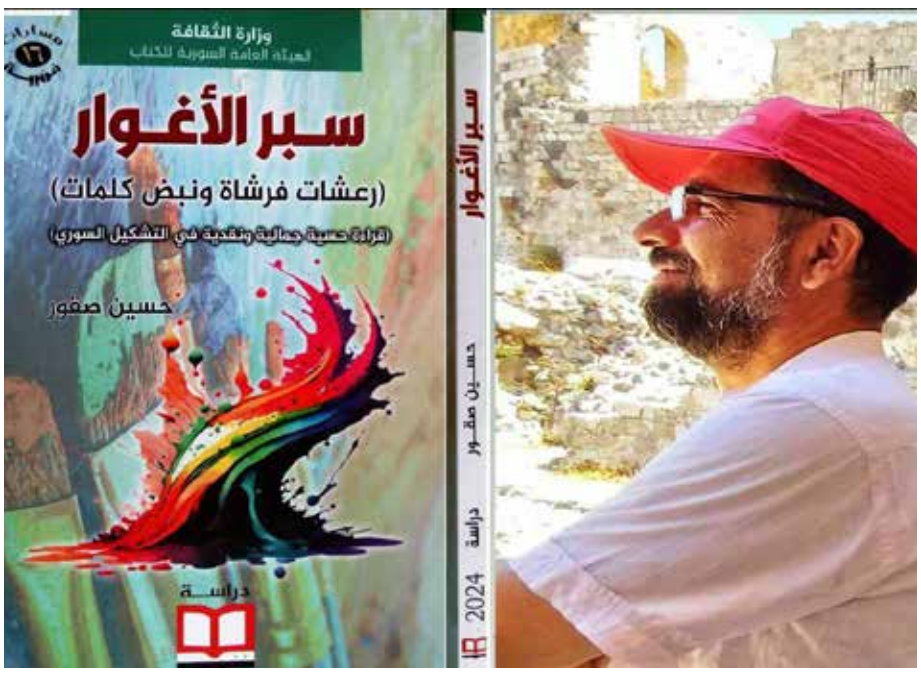

مُختاراتٌ نقديّةٌ

*ما هي المراحل التي مرّ بها "سبر الأغوار" حتى أصبح بين يدي القرّاء، ولماذا وقع اختيارك على جيل الرواد دوناً عن غيرهم من المُعاصرين مثلاً؟

الكتاب تحصيلٌ لنتاجي السابق في النقد التشكيلي، ومختاراتٌ مما يتكدس في أدراجي من نصوصٍ عن بعض الفنانين الرواد، على أن يليه كتابٌ ثانٍ أستكمل فيه من لم يرد ذكره من الفنانين في الكتاب الأول، إضافةً إلى عددٍ من الرواد أيضاً لإظهار الترابط الفني كسلسلة. أمّا اختياري للرواد والأجيال القريبة منهم، يعود إلى ما يعتري الكاتب عادةً من مخاوف في إصداره الأول، بمعنى أن جهده ينصب على كيفية إيجاد التبرير لكتابه، للعبور والظهور، ويُفترض أن مهمته تصير أسهل فيما بعد. ومن تلك المبررات مثلاً أن يجمع الكتاب الفنانين تبعاً للجيل أو المواضيع المعالَجة أو قد تكون التشابهات ومقدار التأثّر والتأثير وتبيان تطور الاتجاهات الفنية مبرراً لصدور كتاب يضم أجيالاً متباعدة فرضاً. ورغم أن لكتابي مبررات حضوره عبر نقاط كثيرة منها قدرته على الاختلاف في أسلوب التعاطي مع اللوحة والفنان، وخصوصية السرد اللغوي فيه، إلا أن المخاوف مما قد يُحدثه خلط الأجيال من أثرٍ وانعكاساتٍ كانت أكبر، لذلك آثرت نشر مواضيعي في كتابين مُترابطين أو أكثر، وقد يُعاد نشرها ضمن موسوعةٍ لها مُبرراتها مستقبلاً.

مَهام النقد

*هل حاولت تقديم قراءةٍ جديدةٍ أو مُغايرةٍ لتلك التجارب بعد مرور زمنٍ طويلٍ عليها؟

الحكم هنا للقارئ المُتابع والمُهتم ولفنانين محايدين ونقّادٍ يحملون هماً وطنياً أكبر من مشاعر الأنانية الفردية والتكتلات. أي جوابٍ صريحٍ أقدمه يضعني في قائمة المتغطرسين ومعاذ الله أن أكون كذلك، لكني أستطيع الإجابة نقلاً عن لسان بعض القامات الفنية والمثقفين والقراء المُتابعين، من بينهم لازال في ذاكرتي تعليقٌ سابقٌ وقديم للفنانة أسماء فيومي على مقالة كتبتها تحت عنوان "سطور في التشكيل"، قالت يومها "كل مقالةٍ من مقالاتك تُعادل عشرات المعارض"، وأقول: القطيعة والتفاعل والذم والمجاملات هي التي تحكم مواقع التواصل حيث تُطرح الآراء الفنية ويتم تداولها، لكن فنانةً كبيرةً بمستوى أسماء فيومي لا يمكن أن تغريها مواقع التواصل ولا يمكن أن تقع في فخها. وإذا عدت إلى الفنان والباحث عفيف بهنسي فالنقد عملية وصفٍ وتحليلٍ وتحكيمٍ وتأويلٍ للأعمال الفنية، وهو الكشف عن بعض المعاني والرموز والدلالات التعبيرية من خلال تتبع البناء التشكيلي للعمل، وأرى أن من مهام النقد أيضاً تقييم الأعمال الفنية استناداً لِما تحمله من قيمٍ تعبيريةٍ وجماليةٍ، وفرادةٍ وقدرةٍ على الإدهاش، وهو الكشف كذلك عن بعض الخفايا التي تُعطي للعمل تلك القيمة الاستثنائية، لِنضعه ضمن الدائرة الأكثر اتساعاً، في المكانة التي يستحقها على درجات السلم الإبداعي. أما أسلوبية الناقد في تعاطيه مع الموجودات حوله تعتبر إضافةً جديدةً، وهي لا تتحقق سوى من خلال نصٍّ لا يقل قيمة عنها، أعتقد أن كلماتي استطاعت سبر أغوار العمل التشكيلي وتقمّص التجارب وجملة المشاعر والأحاسيس المُرافقة، عبر مختبرات ذاتي المُشبعة بالحب.

الجسر الواصل

*إذاً تعدد الإبداع المعروف عن الفينيق صقور حاضرٌ في كتابه لِجهة الكتابة الأدبيّة، لكن ماذا عن كونك تشكيلياً أصلاً؟

بالتأكيد الناقد التشكيلي المُؤهل، فنانٌ ومُجرّبٌ من الطراز الأول، يمتلك قلباً طيباً عاشقاً يمنحه القدرة على التعامل مع محيطه.

| تفاصيل أكثر على الموقع

على ما يبدو

القصيدة المستمرة

علي الرّاعي

ربما من نافل القول؛ إن الكثير من (الآخرين)؛ سبقونا في العديد من المجالات الإبداعية.. ففي السينما والمسرح على سبيل المثال؛ أمسى اليوم بيننا وبينهم المسافات الطويلة، وحتى في الرواية وأنواع الفنون البصرية.

وما أقصده ب"الآخر"؛ الآخر غير العربي ولاسيما في الغرب واليابان، وحتى في أمريكا اللاتينية المُتقاربة مع العالم العربي في النسق الحضاري.. لكن هل يعني ذلك، ولأنّ هذا الآخر مُتقدم علمياً، وتكنولوجياً؛ كان لديه أيضاً مُعادله الإبداعي المتفوق؟!!

والجواب أبداً.. ليس الأمر كذلك، فثمة مثال آخر، وهو هذه المرة من أمريكا اللاتينية، التي لديها مجالها الإبداعي في الرواية على وجه التحديد؛ تفوقت من خلالها على الرواية المُنتجة في مُختلف أنحاء العالم تقريباً، وهنا يُمكن أن نضيف لهؤلاء الأمريكيين الجنوبيين تفوقهم في الرياضة – وإن كان ليس هنا مجال الحديث عنها – ولاسيما لعبة كرة القدم.

هل يعني أن العرب؛ ليس لديهم إبداع تفوقوا فيه على العالم؟! والجواب نعم لديهم؛ وهو الشعر.. فالعرب حقيقة، هم "أمة الشعر" والشعرُ عندهم أصيل، وليس وافداً كما الرواية التي هي "بنت الغرب" وكذلك المسرح والسينما والفنون التشكيلية؛ كلها فنون منقولة إلينا.. لكن ليس في كلّ أنواعها، فالنحت والعمارة؛ هي فنون أصيلة في العالم العربي القديم، ولاسيما في المناطق التي شهدت عراقة حضارية لا تزال شواهدها حاضرة في الكثير من الأهرامات في مصر، وأعمدة تدمر في سورية، وبابل في العراق.

غير أن العمارة والنحت، – للأسف – لم تبقَ إبداعاتٍ مستمرة، فقد حكمت على هذه الحضارة انقطاعات طويلة فكان أن توقفت لدرجة النسيان، ومن ثم كان أن سبقنا الآخرون في التنويع بجمالياتها. وحدها القصيدة العربية بقيت في خطها البياني المُتصاعد، ومن هنا نحن مع الناقد والمُترجم أحمد م أحمد، في اندهاشه من بعض الشعراء عندما يُراعون في كتاباتهم العربية، أن تكون تلك الكتابات (موافقة) للمعايير الكتابية الأوروبية والأمريكية، وبالتالي (مفهومة) لدى مترجمٍ أوروبي أو أمريكي محتَمل.

ويؤكد: "لديّ من القراءات للشعر الأوروبي والأمريكي ما يدفعني للقول: أنتم، أيها الشعراء العرب، أشعر منهم." ويُضيف: وبالنسبة إليّ، لا أكتب وفي ذهني السؤال إن كانت هذه العبارة قابلة للترجمة أم لا، ولا يهمني إن تُرجمت خربشاتي أم لم تُترجَم.

«آلات الحب» لجيمس مولدون..

كيف يعيد (AI) تشكيل علاقاتنا العاطفية؟

الحرية– حنان علي

يطل علينا عالم الاجتماع جيمس مولدون بكتابه "آلات الحب" ليثير تساؤلات عميقة حول علاقاتنا المتنامية مع الذكاء الاصطناعي. خاصة بعدما وثّقت الدراسات أن تحميلات تطبيقات الصداقة الذكية تفوق 220 مليوناً، مؤكدة أن الملايين يبحثون عن الدعم العاطفي بين أحضان الذكاء الاصطناعي، متخذين من تطبيقاته أصدقاء، وشركاء عاطفيين، ومعالجين نفسيين، وأحباء راحلين.

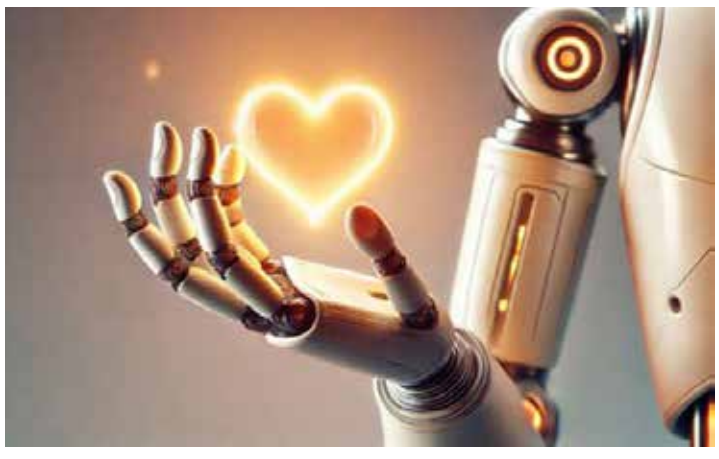

كلما ازداد انخراطنا العاطفي مع روبوتات الدردشة، كلما تنامى شعورنا بالوحدة

ورغم غرابة الفكرة، فإن مولدون، الباحث بمعهد أكسفورد للإنترنت والخبير بقضايا استغلال مستخدمي الذكاء الاصطناعي، يحذرنا من استغلال الشركات التقنية لهذه الحاجة الإنسانية العميقة، ويدعونا إلى فهم الدوافع التي تحث البشر للبحث عن الألفة مع "شخصيات اصطناعية". ليست هذه الظاهرة سوى عرض لمجتمع يشعر الكثير من أفراده باغتراب متزايد ونقص في الدعم والرعاية.

| تفاصيل أكثر على الموقع

البذور أفضل من الذهب .. منطق البناء أمام البقاء

يسرى المصري

يتابع الناس ارتفاع أرقام الذهب الذي يتجاوز حواجز الخيال إلى 5300 دولار للأوقية، يبحثون عن تموضع لمدخراتهم وتحركاتهم في قلب العاصفة الاقتصادية العالمية. في هذا الوقت، يقف الاقتصاد السوري أمام منعطف يتطلب قراءة مليئة بالبصيرة تتجاوز رد الفعل إلى الفعل الاستباقي. هذا الارتفاع الصاروخي، الذي يتجاوز 20 ٪ منذ بداية العام، ليس مجرد رقم على شاشات التداول، بل هو جرس إنذار يدعو إلى مراجعة جذرية لثقافتنا المالية. بينما يتحول الذهب إلى شريان حماية فردي، فإن الطريق الحقيقي للخلاص الاقتصادي الجماعي والفردي يكمن في عبور جسر الادخار التقليدي إلى رحابة الاستثمار المنتج.

الـكُـلُّ ما يـزال بحاجة إلـى تعلُّمِ الـدَّرْسِ الأكبر، وهنا هو أن الاقتصاد السوري، رغم كل التحديات، جزء من نسيج مالي عالمي تتحرك خيوطه بقوى كبرى. هذا الارتباط يجب أن يعلمنا مرونة جديدة: القدرة على تحويل التهديدات العالمية إلـى فـرص محلية، ليس فقط من خلال الادخـار الوقائي، بل من خلال الاستثمار الجريء الذكي. ليست الأزمة سوى دافع لإعادة اختراع أدواتنا الاقتصادية. الذهب، ذلك المعدن القديم، يمكن أن يكون نقطة انطلاق، وليس نقطة نهاية. يمكن أن يكون الرصيد الذي نبدأ منه رحلة الاستثمار، وليس القبر الذي ندفن فيه أحلام النمو.

ثمَّة هَمْسٌ.. نعم، تظل الليرات الذهبية في البيوت "وسادة أمان" قابلة للتحويل، ودرعاً واقياً من تقلبات العملات. كما أن تحول الذهب إلى معيار غير رسمي لتقييم الأصول قد يعيد شيئاً من النظام للسوق. لكن هذه الصورة، رغم صحتها النسبية، تبقى ناقصة وخطيرة إذا اتُّخِذَتْ كمنهجية وحيدة. فالاقتصاد الذي يبني ثروته على شراء وتخزين أصل لا ينتج، أشبه بمحرك يدور في مكانه: قد يحمي من الريح العاتية، لكنه لا يقطع أي ميل نحو الأمام.

لا بد من الوقوف والتبصُّر.. ها هي الفرصة التاريخية بتحويل جـزء مـن هـذا التدفق نحو المعدن الأصفر إلى استثمار في أصول تولد ثروة حقيقية. فبينما ينام الذهب في الخزائن، يمكن لرأس المال المغامر أن يبني معملاً صغيراً، يطلق مشروعاً رقمياً، يطور قطعة أرض زراعية، أو يدعم حرفياً ليتحول إلى مصدر. هذا هو التحول من اقتصاد "الكنز" إلـى اقتصاد "الدورة". فقيمة الذهب تنبع من ندرته وسلبيته، بينما تنبع قيمة الاستثمار من قدرته على الخلق والتكاثر وتوفير فـرص العمل. لماذا نكتفي بحماية ثروتنا من التآكل، بينما يمكننا تنميتها لتبني مستقبلاً؟

الطريق شائك وليس سالكاً.. ففي خضم الحديث عن المضاربة بالعملات، والتي تجتاح المنطقة كالنار في الهشيم، يجب الوقوف عند حقيقة صارخة: المضاربة ليست استثماراً، بل هي مقامرة عالية المخاطر على تقلبات قد لا يفهمها إلا قلّة. إنها تسحب السيولة من القنوات المنتجة لترمي بها في ساحات القمار المالية، حيث يربح القليل ويخسر الكثير. إنها تعمق عدم الاستقرار وتغذي فقاعات ستنفجر حتماً، تاركةً وراءها آثاراً اجتماعية واقتصادية مدمرة. الحل لا يكمن في منعها بالقوة فقط، بل في تقديم البديل الجذاب والشفاف: فرص استثمارية حقيقية.

| تفاصيل أكثر على الموقع

الزعتر الخليلي .. محصول واعد يعيد الأمل لمزارعي الساحل السوري

الحرية – رنا الحمدان

اتجه عدد من مزارعي طرطوس خلال السنوات الأخيرة للبحث عن بدائل زراعية أكثر جدوى اقتصادية وأقل كلفة، قادرة على تأمين دخل مستقر وتحسين واقعهم المعيشي ، في ظل الخسائر المتراكمة التي لحقت بـالـزراعـات التقليدية في الساحل الـسـوري، ولاسيما الحمضيات والدخان.

وبين هذه الزراعات ، برز الزعتر الخليلي كمشروع زراعي واعد، أخذ بالانتشار تدريجياً في محافظتي طرطوس واللاذقية ،يقول المزارع يوسف أحمد من مدينة بانياس إن زراعة الزعتر الخليلي شكلت فرصة حقيقية للكثير من المزارعين، نظراً لملاءمتها لمناخ المنطقة وقدرتها على تحقيق مردود جيد مقارنة بتكاليفها المحدودة ، ويضيف أن النبات يعد معمراً، إذ يستمر بالإنتاج حتى 12 عاماً، ويمكن حصاده ثلاث مرات في السنة، ليصل إنتاج الدونم الواحد إلى نحو 150 كيلوغراماً من الأوراق المجففة، وهو ما يجعله خياراً اقتصادياً مشجعاً.

| تفاصيل أكثر على الموقع

الذكاء الاصطناعي يضرب سوق العمل لفئة الشباب.. ومديرة صندوق النقد تحذر

| تفاصيل أكثر على الموقع

«رينـو».. اضطراب في الأوعية الدموية يتربص بالأطراف في فصل الشتاء

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية
alhurriyah.sy
صحيفـــة إلكترونيـــة تخصصية تصـــدر عن **مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع** | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام **خالد الخلف** | مدير التحرير **يســرى المصري** | أمينـا التحرير **أمين الدريوسي – باسم المحمد**